

الفصل الأول

أثر الوقف المباشر

obeyikaren.com

يركز هذا الفصل على النماذج التي يظهر فيها أثر الوقف وحده بصرف النظر عن أية ظواهر تركيبية أخرى، والغالب الأعم أن يشارك الوقف قرائن سياقية أخرى، ولعل هذا يفسر الإيجاز أو قلة النماذج في هذا الفصل في مقابل نماذج الفصل الثاني.

أولاً: أثر الوقف في تحديد مقول القول:

(1) قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة/26]:

قال أبو جعفر النحاس: «مَثَلًا» قال أبو حاتم: هذا الوقف، وأما الفراء فليس هذا عنده تاماً، والتمام عنده «ويهدي به كثيراً» قال الفراء: وقوله جل وعز: «مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا» فكأنه قال- والله أعلم- ماذا أراد الله بمثل لا يعرفه كل أحد يضل به هذا ويهدي به هذا، قال الله جل وعز: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾، قال أبو جعفر: الأولى في هذا ما قاله أبو حاتم، والدليل على ذلك قوله جل وعز في سورة المدثر: ﴿وَلَيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [المدثر/31]؛ فهذا يبين ذلك⁽¹⁾. وأثر الوقف هنا تحديد مقول القول، وقد وقف أبو حاتم على «مَثَلًا» وجعل ما بعدها من كلام الله جل وعز، ولعله استعان بآية المدثر في حين وقف الفراء على «كثيراً» الثاني؛ لأن ما قبله من قول الذين في قلوبهم مرض، وقد استحسنت النحاس بحق ما ذهب إليه أبو حاتم⁽²⁾.

(2) قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنُوا وَإِذَا خَلَا بِغُضُوبِهِمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة/76]:

ذكر النحاس أن التمام عند أحمد بن موسى على «رَبِّكُمْ»، وعند يعقوب وأبي حاتم على رأس الآية. والوقف هنا لتحديد مقول القول؛ فمن جعل التمام على «رَبِّكُمْ» كان الاستفهام بعده من كلام الله جل وعز للمؤمنين، ومن جعل التمام على رأس الآية كانت جملة «أَفَلَا تَعْقِلُونَ» مندرجة في حيز القول⁽³⁾.

(1) القطع للنحاس ص 57.

(2) معاني القرآن للفراء ج 23/1.

(3) القطع للنحاس ص 73، ووقع رأس الآية بلفظ «تَعْقِلُونَ» بالياء، ولم أقف عليه في مصادر من القراءات! وانظر البحر المحيط

لأبي حيان ج 274/1.

(3-4) قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّا اتَّبِعْنَا مِثْلَ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة/275]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿المس﴾ تم عند نافع، وأن أبا حاتم خالفه في ذلك؛ لأن الوقف عنده على ﴿الربا﴾ الثاني والثالث. وقد فطن أبو حاتم إلى أثر الوقف على ﴿الربا﴾ الثاني في تحديد مقول القول حيث يجعل ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ خارجاً عن قول الذين يأكلون الربا. وأما الوقف على ﴿الربا﴾ الثالث فمن أجل الابتداء بالشرط. وربما يكون الوقف عند أبي حاتم كافياً - وليس تاماً - على ﴿المس﴾ للفصل بين الجزاء وسببه⁽¹⁾.

(5) قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِكَيْلٍ * لِكُلِّ نَبِيٍّ مَسْتَكِرٌّ﴾ [النعام/66-67]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿بوكيل﴾ تام عند أبي حاتم. والوصف بالتمام لانتهاء القول مع كون الموضوع رأس آية، ولكن إذا جعلت جملة: ﴿لكل نبي مستقر﴾ من حيز القول لا يكون الوقف قبلها تاماً⁽²⁾.

(6) قول الله تعالى: ﴿وَتَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَابِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ * أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ [الأعراف/48-49]:

قال النحاس: «قال العباس بن الفضل: ﴿وما كنتم تستكبرون﴾ تام، ومذهب أبي حاتم وأحمد بن موسى [أن] التمام ﴿أهؤلاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة﴾»⁽³⁾. والوقف هنا يحدد مقول القول؛ فمن جعل التمام على ﴿تستكبرون﴾ كان ما بعده من قول الله، وعلى مذهب اللؤلؤي وأبي حاتم قد يكون الوقف على ﴿تستكبرون﴾ - وهو رأس آية - كافياً فقط؛ لأن ما بعده من قول أصحاب الأعراف.

(7) قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَسْتُ بَرِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف/172]:

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 1/558، والقطع للنحاس ص 113، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 1/346.
(2) تفسير الطبري ج 7/227، والقطع للنحاس ص 193، والمكتفي للداني ص 252، وفتح القدير للشوكاني ج 2/182.
(3) القطع للنحاس ص 214 وما بين المعقوفين وقع بكسر الهمزة، وانظر ترجمة العباس بن الفضل في معرفة القراء الكبار للذهبي ج 1/161، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج 1/353، واللؤلؤي أسبق من أبي حاتم؛ فعمل تقديم أبي حاتم عليه من قبيل السهو، أو لعله إشارة إلى مكانة كتاب أبي حاتم!

قال أبو بكر بن الأنباري: «قال السجستاني: الوقف على ﴿شَهْدْنَا﴾. قال أبو بكر: وهذا غلط لأن ﴿أَنْ﴾ متعلقة بالكلام الذي قبلها كأنه قال: وأشهدهم⁽¹⁾ على أنفسهم لئلا يقولوا إنا كنا عن هذا غافلين»⁽²⁾. ومن الواضح تحامل ابن الأنباري وخلطه بين قراءة: ﴿تَقُولُوا﴾ بالتاء، وقراءة ﴿تَقُولُوا﴾ بالياء⁽³⁾؛ فهناك خلاف في ﴿شَهْدْنَا﴾ «هل هو من كلام الله أو من كلام الملائكة أو من كلام الذرية؟ فعلى أنه من كلام الملائكة وأن الذرية لما أجابوا بـ ﴿بَلَى﴾ قال الله للملائكة: اشهدوا عليهم فقالت الملائكة: شهدنا؛ فـ ﴿بَلَى﴾ آخر قصة الميثاق فاصلة بين السؤال والجواب؛ فالوقف على ﴿بَلَى﴾ تام؛ لأنه لا تعلق له بما بعد لا لفظاً ولا معنى، وعلى أنه من كلام الذرية فالوقف على شهدنا، و﴿أَنْ﴾ متعلقة بمحذوف، أي: فعلنا ذلك أن تقولوا يوم القيامة؛ فإذا لا يوقف على ﴿بَلَى﴾ لتعلق ما بعدها بما قبلها لفظاً ومعنى»⁽⁴⁾؛ وبهذا يتضح أثر الوقف في تحديد مقول المقول حيث يؤدي الوقف على ﴿شَهْدْنَا﴾ - وهو الذي اختاره أبو حاتم - إلى جعل جملة ﴿شَهْدْنَا﴾ من قول الذرية، وجملة ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ متعلقة بمحذوف. وكذلك قراءة ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ بالياء، يمكن أن تتعلق بالمحذوف نفسه على سبيل الالتفات، وليس شرطاً أن تتعلق بجملة ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ﴾، وقد تبع ابن الأنباري في التفريق بين القراءتين بعض القدماء - وإن لم يعترضوا على أبي حاتم - كأبي جعفر النحاس وأبي عمرو الداني، وكذلك بعض المحدثين⁽⁵⁾!

(8-9) قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس / 65]، وقوله ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس / 76]:

قال النحاس في الموضع الأول: «﴿قَوْلُهُمْ﴾ قطع تام عند أحمد بن موسى، وهو قول الفراء، قال: كسرت ﴿إِنْ﴾ على الاستئناف، ولم يقولوا هم إن العزة لله، وهو قول أبي حاتم»⁽⁶⁾، وقال الأشموني في

-
- (1) ضُبِطت على أنها فعل أمر، وهذا غير مراد ابن الأنباري، ولعله من قبيل السهو أو أثر الطباعة!
- (2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/669، وانظر القطع للنحاس ص 222، والمكثف للداني ص 278، والتنبيهات للزواوي ص 127.
- (3) قراءة أبي عمرو أحد السبعة، وما نقله الأنصاري وذكره الأشموني يوحى بأن ابن الأنباري تكلم في القراءة المشهورة فقط! انظر: السبعة لابن مجاهد ص 298، ومنار الهدى للأشموني ج 1/282، والمقصد للأنصاري ص 153.
- (4) منار الهدى للأشموني ص 282.
- (5) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/669، والقطع للنحاس ص 222، والمكثف للداني ص 279، وانظر الوقف في القراءات المتواترة وصلته بالإعراب والدلالة للدكتور مجدى محمد حسين ص 68، ويربط هذا الموضع بما سيأتى في الفصل الثالث تحت عنوان (أثر الوقف مع اختلاف القراءة القرآنية).
- (6) القطع للنحاس ص 252، وانظر ص 434.

الموضع الثانى: ﴿فَوَلَّهُمْ﴾ تام عند الفراء وأبى حاتم لانتهاه كلام الكفار لثلا يصير ﴿إِنَّا نَعْلَمُ﴾ مقول الكفار الذى يحزن النبى صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾. ولا أحد ينكر أثر الوقف هنا فى الحفاظ على سلامة المعنى، ولكن لم اقتصر النحاس على اللؤلؤى والفراء وأبى حاتم، واقتصر الأشموني على الفراء وأبى حاتم؛ فهل وصف أحد الوقف بغير التام⁽²⁾؟! يبدو ذلك؛ فقد وصف ابن الأثيرى الوقف فى الموضع الأول بأنه حسن، ووصفه الدانى بأنه كاف، على الرغم من وصفهما للوقف فى الموضع الثانى بأنه تام، وربما أرادا استحالة توهم أن الكلام من مقول المشركين، مع ملاحظة أن التام قد يعبر عنه ابن الأثيرى بالحسن وقد يكون عند الدانى فى درجة الكافى⁽³⁾. والوقف فى الموضعين لازم عند السجاوندى⁽⁴⁾، وبه قيّد المصاحف المتداولة فى مصر.

(10) قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ * لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِن كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * مَا نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر/6-8]:

قال النحاس: « قال أبو حاتم: ﴿إِن كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ انقضى الكلام؛ فقال جل وعز: ﴿مَا نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾⁽⁵⁾. وقد فطن أبو حاتم هنا إلى أثر الوقف فى تحديد مقول القول، والفصل بين كلام المشركين ورد الله عليهم.

(11-12) قول الله تعالى: ﴿تَحَاقَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثُمْ إِلَّا عَشْرًا * نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه/103-104]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم كاف على ﴿عَشْرًا﴾، وتمام على ﴿يَوْمًا﴾. والوقف فى الموضع الأول لانتهاه القول والابتداء بكلام الله، وفى الموضع الثانى لانتهاه القول وانقضاء المعنى بالرد مع كون الموضعين رأس آية⁽⁶⁾.

(13) قول الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ﴾ [الأنبياء/112]:

- (1) منار الهدى للأشموني ص 321 - 322.
- (2) انظر رأى الفراء حول الموضع الأول فى معانى القرآن له ج 471/1، ولم يرد فيه رأيه الخاص بالموضع الثانى ربما اكتفاء بالأول، ولعل رأيه بخصوص الموضعين فى كتابه فى الوقف، وانظر المقصد للأنصارى ص 178، 321.
- (3) إيضاح الوقف لابن الأثيرى ج 707/2، 856، والمكتفى للدانى ص 142، 309.
- (4) علل الوقوف للسجاوندى ج 574/2، ج 851/3.
- (5) القطع للنحاس ص 287، وانظر إيضاح الوقف لابن الأثيرى ج 744/2، والمكتفى للدانى ص 344، والمقصد للأنصارى ص 209.
- (6) إيضاح الوقف لابن الأثيرى ج 770/2، والقطع للنحاس ص 328، والمكتفى للدانى ص 383، والمقصد للأنصارى ص 245.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿بِالْحَقِّ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف هنا لتحديد مقول القول، ووصفه بالتمام - وهو قول الداني - يعنى أن جملة ﴿وَرَبَّنَا الرَّحْمَنُ﴾ ليست من مقول القول، وربما أعان على ذلك إضافة ﴿رَبِّ﴾ إلى ضمير الجمع بعد إضافتها إلى المفرد. ويمكن عدُّ الكلام متصلاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم؛ وتفسير اختلاف الضميرين بأن الدعاء من الوظائف الخاصة به صلى الله عليه وسلم والاستعانة من الوظائف العامة للمؤمنين⁽¹⁾.

(14) قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا تَسْمُوا طَاعَةَ مَعْرُوفَةً﴾ [النور/53]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿لَا تَسْمُوا﴾. والوصف بالتمام - وقد قال به بعض أكابر العلماء - يعنى انتهاء القول، والتقدير: يقولون: منا طاعة معروفة. ومن جعل القول متصلاً - وهو الراجح - بتقدير: طاعة معروفة أولى لكم، لم يتم الوقف عنده إلا بعد انتهاء القول⁽²⁾.

(15-16) قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا * يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا﴾ [الفرقان/21-22]:

ذكر الأزهري والأشموني أن الوقف عند [الحسن] وأبي حاتم على كلمة ﴿حِجْرًا﴾، وأن كلمة ﴿مَحْجُورًا﴾ من قول الله تعالى ردًّا عليهم، وذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿رَبَّنَا﴾ كافٍ عند أبي حاتم⁽³⁾. والوقف - وهو موافق لاختيار الحسن البصرى وربما حكاه أبو حاتم عنه - يضيق مقول القول⁽⁴⁾، ويحتاج إلى إضمار فعل ناصب لكلمة ﴿مَحْجُورًا﴾؛ أى أن حجراً من كلام المجرمين فقال الله: محجوراً عليهم أن يعادوا وأن يجاروا كما كانوا يعادون فى الدنيا ويجارون؛ فحجر الله عليهم ذلك يوم القيامة، فى حين اختار الفراء الوقف على رأس الآية؛ أى: حراماً محرماً أن يغلب أحدهما صاحبه، مع ملاحظة أن أبا حاتم لم

(1) تفسير الطبرى ج 109/17، وإيضاح الوقف لابن الأبارى ج 779/2، والقطع للنحاس ص 339، والمكتفى للدانى ص 389، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 713/2، والمقصد للأنصارى ص 253، وروح المعانى للأوسى ج 108/17.

(2) معانى القرآن للفراء ج 278/1، وإيضاح الوقف لابن الأبارى ج 801/2، والقطع للنحاس ص 362، والمكتفى للدانى ص 411، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 742/2، والتبيان للعكرى ج 976/2، والمقصد للأنصارى ص 270.

(3) تهذيب اللغة للأزهري (ح ج ر) ج 132/4، والمكتفى للدانى ص 415، والتنبيهات للزواوى ص 167، والمقصد للأنصارى ص 273، ومنار الهدى للأشمونى ج 87/2، ووقع لفظ [الحسن] فى لسان العرب لابن منظور (ح ج ر) ج 167/4 بلفظ [أبو الحسن]!

(4) ﴿حِجْرًا﴾ ليست مفعولاً مباشراً؛ فهى من المصادر الملتزم إضمار ناصبها ولا يُتصرّف فيها. انظر الكتاب لسبويه ج 322/1 -

ينكر هذا الاختيار بل نسبه إلى ابن عباس⁽¹⁾. وأما الوقف على ﴿رَبَّنَا﴾ فمن أجل تحديد قول الكافرين وفصله عن ردّ الله عليهم، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى.

(17) قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [المرقان/32]:

ذكر الزواوي أن ﴿وَاحِدَةً﴾ وقف عند أبي حاتم. والوقف لتحديد مقول القول، وقد رأى أبو حاتم أن ﴿كَذَلِكَ﴾ من كلام الله عز وجل، في حين جعلها بعض العلماء من كلام الكافرين، إشارة إلى التوارية والإنجيل؛ لأن كل واحد منهما أنزل جملة، وكان المعنى: كذلك الذي أنزل⁽²⁾.

(18) قول الله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآةَ أَهْلِهَا آذَنًا﴾ [النحل/34]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿آذَنًا﴾ ثم قال جل وعز: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾. والوقف لتحديد مقول القول، وقد استند أبو حاتم إلى ابن عباس ر، والقول بالتمام يعني أن رأس الآية أتم⁽³⁾.

(19) قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى﴾ [التقصص/48]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿مُوسَى﴾ تمام عند نافع وكاف عند أبي حاتم. والوقف لتحديد مقول القول وفصله عن الاستفهام بعده ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾، وقد فطن أبو حاتم إلى الارتباط النحوي بين قول الكافرين ورد الله عليهم⁽⁴⁾.

(20) قول الله تعالى: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس/52]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿مَرْقَدِنَا﴾، وأن هذا الوقف مأثور - حسب قول أبي حاتم - عن ابن عباس رضي الله عنه. والوقف هنا لتحديد مقول القول؛ أي أن الكفار قالوا: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾؛ فقيل لهم: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾. ويجوز الوقف على ﴿هَذَا﴾ على أنه تابع لـ ﴿مَرْقَدِنَا﴾؛ فيكون ﴿هَذَا﴾ من قول الكفار؛ وتعرب ﴿مَا﴾ حينئذ مبتدأ لخبر محذوف أو خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: بعثكم ما وعد الرحمن وصدق المرسلون، أو: ما وعد الرحمن وصدق المرسلون حق؛ وقد يكون التقدير ﴿هَذَا﴾ لدلالة المذكور عليه. وللتنغيم Intonation دور في فهم المقدر ودفع توهم النفي. ومن الواضح أن أبا حاتم أخذ بالوقف الأوضح الذي لا يحتاج إلى تقدير، وأعانه على ذلك كون هذا

(1) معاني القرآن للفراء ج 2/270، وتهذيب اللغة للأزهري (ح ج ر) ج 4/132.

(2) تفسير مقاتل ج 2/436، ومعاني القرآن للفراء ج 2/267، والتبتيهات للزواوي ص 168.

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/817، والقطع للنحاس ص 380، والمكفي للداني ص 429، والمقصد للأصاري ص 285.

(4) القطع للنحاس ص 388، والمكفي للداني ص 438، وعلال الوقوف للسجاوندي ج 2/780، والمقصد للأصاري ص 292.

الوقف مأثورًا عن ابن عباس رضى الله عنه. ولم يعترض أبو حاتم - بصورة أو بأخرى - على الوقف الآخر؛ وأتى يكون الاعتراض وهو وقف القراء السبعة إلا عاصمًا؟! ويجوز أن يكون الكلام كله من قول الكافرين؛ فتكون جملة ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ من قول بعضهم لبعض اعترافًا وتجسرًا؛ ويستأنس الباحث ببعض الآيات فى السياق القرآنى نفسه مثل⁽¹⁾: ﴿وَأَسْرُوا الدَّامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ﴾ [يونس/54]، [سبا/33]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا وَيْلَنَا هَذَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الطافات/20]، وقوله عز وجل: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [تبارك/10].

(21-22) قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا وَيْلَنَا هَذَا يَوْمُ الدِّينِ * هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [الطافات/20-21].

قال النحاس: «... والتمام بعده على ما روى عن أهل التفسير وقد حكاه أبو حاتم عنهم ﴿وَقَالُوا يَا وَيْلَنَا﴾ ثم قالت لهم الملائكة: ﴿هَذَا يَوْمُ الدِّينِ﴾. وأجاز أبو حاتم أن يوقف على ﴿هَذَا يَوْمُ الدِّينِ﴾، وأن يكونوا لما رأوا الحساب قالوا: يا ويلنا هذا يوم الدين؛ فقالت لهم الملائكة: ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾، واعتذر أبو حاتم من هذا بأنه لم يسمعه»⁽²⁾. وهذا النص يكشف عن أمانة أبي حاتم والتزامه بالسماع، وإعماله ثقافته اللغوية فيما دون ذلك، ولا شك أن الوقف هنا - وقد شرحه أبو حاتم - يغير مقول القول. ومن الغريب حقًا اكتفاء بعض العلماء بالرأى الأول فقط لأبي حاتم، وعدم إشارتهم إلى رأيه الآخر⁽³⁾! وليس ثمة مانع لغوى من أن يكون ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ﴾ من كلام الكفرة أيضًا فيكون ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ إما التفاتًا من التكلم إلى الخطاب، وإما مخاطبة بعضهم لبعض⁽⁴⁾، وحينئذ يكون الوقف قد أثر على الدلالة التركيبية والتوجيه البلاغى.

(1) معانى القرآن للفراء ج 380/2، وتفسير الطبرى ج 17/23، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 854/2، والقطع للنحاس ص 432، والكشف لمكى (الكهف/1) ج 55/2، والتيسير للدانى (الكهف/1) ص 142، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 848/3، والتنبهات للزواوى ص 181 بلفظ: «قال أبو حاتم: ﴿مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ وقف تام»، والمقصد للأنصارى ص 320، ومحاضرات فى علم الأصوات للدكتور فريد عوض حيدر ص 138؛ حيث ذكر أن الوقف على ﴿مَرْقَدِنَا﴾ يوضح أن الأسلوب استفهام لا خبر، كما ذكر أن ما بعد ﴿مَرْقَدِنَا﴾ مستحيل أن يكون من كلام الكافرين لأنهم كفروا به! والحق أن الاستفهام ظاهر فى حالة الوصل أيضًا، كما أن الوصل ليس مستحيلًا؛ فقد أشار إليه الطبرى منذ أكثر من عشرة قرون، ولو جعله الدكتور حيدر غريبًا أو بعيدًا لكان قوله أقرب إلى التحقيق والتيسير، وربما كان ذلك انتصارًا زائدًا منه لرواية حفص عن عاصم.

(2) القطع للنحاس ص 435.

(3) المحرر الوجيز لابن عطية ج 343/12، والبحر المحيط لأبى حيان ج 356/7، ومنار الهدى للأشمونى ج 195/2، فى حين ذكر ابن الأنبارى فى إيضاح الوقف ج 858/2 للرأيين من غير إشارة إلى أبى حاتم!

(4) الدر المصون للسمين الحلبي ج 499/5، وانظر التنبهات للزواوى ص 183.

(23) قول الله تعالى: ﴿قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لِتَرُدِّينَ * وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ * أَمَا نَحْنُ بِمَبِينٍ * إِلَّا مَوْتَنَا الْأُولَى وَمَا نَحْنُ بِمُعَدِّينَ * إِنَّ هَذَا لَهُوَالْفَوْزُ الْعَظِيمُ * لِيُمَثِّلَ هَذَا فليعملِ الْعَامِلُونَ﴾ [الصافات/56-61].

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْعَظِيمُ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف هنا ووصفه بالتمام لانتهاء قول أهل الجنة؛ لتكون جملة ﴿لِيُمَثِّلَ هَذَا فليعملِ الْعَامِلُونَ﴾ من قول الله عز وجل؛ أي: لمثل هذا الذي أعطيت هؤلاء المؤمنين من الكرامة في الآخرة فليعمل في الدنيا لأنفسهم العاملون، أو: من أراد الفوز بالآخرة فليعمل لمثل ذلك العاملون⁽¹⁾.

(24) قول الله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدُ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [صافات/43]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾. والوقف ووصفه بالتمام لبيان أن جملة ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ ليست من مقول القول؛ لأن القائل يمكن أن يكون كفار قريش - وقولهم مضمّر - ويمكن أن يكون القائل هو الله - سبحانه وتعالى - ويبدو أن أبا حاتم رجح الأول⁽²⁾.

(25) قول الله تعالى: ﴿وَكَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [الزخرف/9-10]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿الْعَلِيمُ﴾. والوقف هنا - مع كون الموضع رأس آية - لتحديد مقول القول حتى لا يتوهم أن ﴿الَّذِي﴾ من مقول المشركين. وقد لقي رأى أبي حاتم قبولا لدى علماء الوقف⁽³⁾.

(26) قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الزخرف/20]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿عَبَدْنَاهُمْ﴾. والوقف لتحديد قول المشركين وفصله عن ردّ الله عليهم، وإن كان الوصف بالتمام - وقد قال به غير واحد - مراعاة للمبنى فقط⁽⁴⁾.

(1) تفسير الطبري ج 62/23، والقطع للنحاس ص 437، والمقصد للأصاري ص 324، والجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي ج 50/11.

(2) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 878/2، والقطع للنحاس ص 459، والمكتفى للداني ص 498، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 903/3، والمقصد للأصاري ص 344.

(3) القطع للنحاس ص 468، والمكتفى للداني ص 506، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 915/3.

(4) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 883/2، والقطع للنحاس ص 469، والمكتفى للداني ص 506، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 916/3، والمقصد للأصاري ص 349.

(27-28) قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَتَيْنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدلاً بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الرصف/58]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿هُوَ﴾، وكافٍ على ﴿جَدلاً﴾. والوقف في الموضع الأول لتحديد مقول القول وانتهاء كلام الكافرين، وفي الموضع الثاني للفصل بين الجملتين مع اتصال القول تنكيهاً للكافرين وتنفيذاً لقولهم. وقد فطن أبو حاتم في الموضع الثاني إلى تعلق المعنى، ولكنه راعى في الموضع الأول - وتبعه غير واحد - المبني فقط⁽¹⁾.

(29) قول الله تعالى: ﴿وَتَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كَايُونَ * لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنْ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ

كَارِهُونَ﴾ [الرصف/77-78]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿مَا كَايُونَ﴾ تمام عند أبي حاتم⁽²⁾. والوقف هنا له أثر مباشر في تحديد مقول القول حيث يجعل قول مالك ينتهي عند رأس الآية؛ لبدأ كلام الله سبحانه وتعالى. ومن غير الوقف يحتمل أن تكون جملة ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُمْ﴾ من كلام مالك لأهل النار، ويكون التعبير بـ﴿جِئْنَاكُمْ﴾ على حد ما يدخل أحد - حمّله الرئيس كتابه - نفسه في فعل الرئيس؛ فيقول: غلبناكم وفعلنا بكم، ونحو هذا، ثم ينقطع كلام مالك في قوله: ﴿كَارِهُونَ﴾، ويحتمل أن تكون الجملة من كلام الله - عز وجل - لقريش يعقب حكاية أمر الكفار مع مالك بتقدير ﴿قَالَ﴾، وهو الراجح عند علماء الوقف⁽³⁾.

(30) قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ

عِلْمٍ﴾ [الباقية/24]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿الدَّهْرُ﴾. والوقف لانتهاء قول الكافرين والابتداء بردّ الله عليهم، والوصف بالتمام - وهو قول جل علماء الوقف - يعني أن نهاية الرد أتم؛ لاتصال المعنى⁽⁴⁾.

(31) قول الله تعالى: ﴿قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الطارق/30]:

(1) القطع للنحاس ص 471، والمكتفي للداني ص 510، والمقصد للأنصاري ص 351.

(2) القطع للنحاس ص 472، وانظر منار الهدى للأشموني ج 2/256.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/886، والمكتفي للداني ص 510، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/921، والمقصد للأنصاري ص 352، وانظر المحرر الوجيز لابن عطية ج 13/252، والكشاف للزمخشري ج 3/496.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/892، والقطع للنحاس ص 479، والمكتفي للداني ص 519، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/938، والمقصد للأنصاري ص 357.

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿رَبُّكَ﴾ تام عند أبي حاتم. والوقف هنا لتحديد مقول القول، وقد وصف الوقف بالتام أكثر من واحد؛ وفيه نظر؛ لأن المعنى متعلق، وجملة ﴿إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ - إن جعلت خارجة من مقول ﴿قَالَ﴾ - استئناف بياني أو تعليلية تحمل ضمير لفظ الجلالة⁽¹⁾.

(32-33) قول الله تعالى: ﴿هُم الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا وَلََّ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ * يَقُولُونَ لِنَّ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعْرَابُ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلََّ الْعِزَّةَ لِرَسُولِهِ وَلََّ الْمُنَافِقِينَ﴾ [المنافقون/7-8]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿يَنْفَضُوا﴾ و﴿الْأَذَلَّ﴾. والوقف في الموضعين لتحديد قول المنافقين والابتداء برد الله - عز وجل - عليهم⁽²⁾.

ثانياً: أثر الوقف في بيان عامل شبه الجملة:

(34) قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة/83]:

قال النحاس: «إِلَّا اللَّهَ» قال أبو حاتم: تم الكلام، أي: واستوصوا بالوالدين إحساناً، قال: والدليل على ذلك ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ أمر، وكذا ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ أمر، وقال الأخفش: وأما قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ فإن التمام فيه ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾؛ لأن الميثاق أخذ بهذا كله⁽³⁾. والوقف هنا يحدد تعلق شبه الجملة ﴿بِالْوَالِدَيْنِ﴾؛ حيث قدر أبو حاتم فعلاً محذوفاً؛ فكان ما قبل المقدر تاماً. ولم يأخذ ابن جرير الطبري - وهو معدود من تلاميذ أبي حاتم - بهذا الرأي فقال: «﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ عطف على موضع أن المحذوفة في ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾، فكأن معنى الكلام: وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل بأن لا تعبداً إلا الله وبالوالدين إحساناً... وقد زعم بعض أهل العربية في ذلك أن معناه: وبالوالدين فأحسنوا إحساناً؛ فجعل الباء التي في الوالدين من صلة الإحسان مقدمة عليه. وقال آخرون: بل

(1) تفسير الطبري ج 1/27، وإيضاح الوقف لابن الأباري ج 907/2، والقطع للنحاس ص 497 بلفظ: «والتمام عند أبي حاتم ...»، والمكثى للداني ص 537، وعلل الوقوف للسجاوند ج 968/3، والمقصد للأصاري ص 372، ومنار الهدى للأشموني ج 295/2، والجدول لمحمود صافي ج 140/12.

(2) إيضاح الوقف لابن الأباري ج 936/2، والقطع للنحاس ص 532، والمكثى للداني ص 570، والمقصد للأصاري ص 394.

(3) القطع للنحاس ص 74، وانظر معاني القرآن للأخفش ج 308/1.

معنى ذلك أن لا تعبدوا إلا الله وأحسنوا بالوالدين إحساناً فزعموا أن الباء التى فى الوالدين من صلة المحذوف؛ أعنى: أحسنوا؛ فجعلوا ذلك من كلامين»⁽¹⁾.

(35) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُغْنِي عَنْهُمْ أَموالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمُ وَقُودُ النَّارِ * كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [النَّارِ/10-11]:

قال النحاس: « ﴿النَّارِ﴾ ليس بقطع كافٍ عند أبي حاتم ولا عند الفراء؛ لأنهما يقدرا: إن الذين كفروا كفعل آل فرعون... وهذا غلط؛ لو كان كذا لكان داخلاً فى الصلة، ولكن [إن] كان متعلقاً بقوله عز وجل: ﴿لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ﴾ أو بقوله: ﴿وَقُودُ النَّارِ﴾ لم يقف على ما قبله، وإن كان منقطعاً مما قبله جاز الوقوف على ما قبله، ويكون التقدير: فعلهم كذاب آل فرعون؛ وتكون الكاف فى موضع رفع، وهذا قول أبي إسحاق. وقد أجاز غيره أن تكون الكاف متعلقة بما بعدها، أى: ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ ﴿كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾»⁽²⁾. والنص يشير إلى أثر الوقف فى تحديد تعلق شبه الجملة ﴿كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾، ومن الواضح تحامل النحاس - رحمه الله - فضلاً عن تقديمه أبا حاتم على الفراء⁽³⁾! فليس ثمة ما يمنع نحوياً - بجانب توجيه النحاس - من تعلق الجار والمجرور بصلة الموصول. وما قاله أبو حاتم ومن قبله الفراء قال به ابن الأثير أيضاً⁽⁴⁾.

(36-37) قول الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَعْمًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَرْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ نَهْنٌ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَالْأَمَةِ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍ﴾ [النِّسَاءِ/11-12]:

(1) تفسير الطبرى ج 1/389، والجدول لمحمود صافى ج 1/145.

(2) القطع للنحاس ص 119 وما بين المعقوفين زيادة منى يقتضيها السياق.

(3) إلا أن يكون التقديم إشارة إلى مكانة كتاب أبي حاتم فى الوقف والابتداء.

(4) انظر رأى الفراء فى معانى القرآن له ج 1/191، وانظر ايضاح الوقف لابن الأثير ج 2/568، والجدول لمحمود صافى

ذكر النحاس في الآية الأولى أن مذهب أبي حاتم أنه لا يتم الوقف حتى يقرأ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾؛ لأن هذا الفرض كله إنما يكون من بعد الوصية والدين، وذكر الأشموني أن الوقف لا يحسن عند أبي حاتم حتى يقول ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾؛ لأن هذا الفرض كله إنما يكون بعد الوصية والدين، وذكر النحاس في الآية الثانية أن التمام عند أبي حاتم على ﴿بُوصِيْنَ بِهَا أَوْ دِينَ﴾⁽¹⁾. وهذا يعنى أن شبه الجملة ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾ يتعلق عند أبي حاتم بما قبله؛ ولهذا لم يتم الوقف عنده - أو لم يحسن - قبل النطق بشبه الجملة، وإن كنت أميل إلى عبارة النحاس؛ لأن لفظ (لا يحسن) يعنى أن الوقف عند أبي حاتم قبل شبه الجملة قبيح، وليس كذلك، بل جعله ابن الأنباري في أكثر من موضع تاماً، وجعله النحاس قطعاً صالحاً⁽²⁾. وإذا كان أبو حاتم قد علّق شبه الجملة بما قبله؛ فقد علّقه أبو حيان بمحذوف تقديره: يستحقون ذلك كما فصل من بعد وصية، وجعله العكبري حالاً من ﴿السُّدُسُ﴾؛ وبهذا يتضح أثر الوقف في بيان عامل شبه الجملة. ولم يشر النحاس إلى رأى أبي حاتم في الوقف على ﴿تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينَ﴾؛ ربما للقياس على الموضعين السابقين، ولم يشر أيضاً إلى الوقف على ﴿أَوْ دِينَ﴾ الأخير؛ ربما لأنه ليس بوقف حتى لا يفصل بينه وبين ﴿غَيْرِ مُضَارٍّ﴾ حيث إن ﴿غَيْرٍ﴾ حال من الفاعل في ﴿وَصِي﴾⁽³⁾.

(38) قول الله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتَهَوَّنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [العنكبوت/26]:

ذكر النحاس أن الوقف التمام عند أبي حاتم على ﴿عَلَيْهِمْ﴾. والوقف هنا يحدد تعلق شبه الجملة، وقد اختلف تبعاً للتفسير؛ فمن جعل الظرف ﴿أَرْبَعِينَ﴾ متعلقاً بـ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ - وهو الأظهر حيث روى أنهم دخلوها بعد الأربعين فيكون تقييد التحريم بهذه المدة فقط - كان ﴿يَتَهَوَّنَ﴾ استثناءً أو حالاً من الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وعلى هذا لا يوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾. ومن جعل ﴿أَرْبَعِينَ﴾ متعلقاً بـ﴿يَتَهَوَّنَ﴾ على التقديم والتأخير، أى قيّد التّيه بالأربعين وجعل التحريم مطلقاً جاز الوقف عنده على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وهو الذى اختاره أبو حاتم ومن قبله بعض أكابر العلماء، وهذا الموضع مما يعرف فى علم الوقف بالمعانقة⁽⁴⁾.

(1) القطع للنحاس ص 145 - 146، ومانر الهدى للأشموني ج 1/176.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/593، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/415، والمقصد للأصارى ص 97.

(3) التبيان للعكبري ج 1/335، والبحر المحيط لأبى حيان ج 3/186، والدر المصون للسمين الحلبي ج 2/321، ومانر الهدى للأشموني ج 1/176.

(4) القطع للنحاس ص 174، والدر المصون للسمين الحلبي ج 2/509، والوقف فى القراءات المتواترة وصلته بالإعراب والدلالة للدكتور مجدى محمد حسين ص 66 - 68.

(39-40) قول الله تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة/55]:

قال النحاس: «القطع على رعوس الآيات حسن إلى ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ فإن أبا حاتم زعم أن هذا كافٍ، وخولف في ذلك؛ لأن أهل التأويل منهم ابن عباس يقولون: المعنى: فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة. قال أبو جعفر: فالقطع على هذا ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ كافٍ. وقد يجوز ما قال أبو حاتم على أن يكون المعنى: إنما يريد ليعذبهم بأموالهم في الحياة الدنيا؛ لأنهم ينفقونها فيما لا يجرى عليهم، وأمر الله غالب؛ فهم متعذبون بها»⁽¹⁾. وأثر الوقف هنا واضح في تحديد عامل شبه الجملة ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فهل هو متعلق بـ﴿تُعْجِبْكَ﴾ فيكون في الكلام تقديم وتأخير، أو هو متعلق بـ﴿يُعَذِّبُهُمْ﴾ أي يعذبهم بالتعب في جمعها وبالإفناق كرها في الدنيا ثم يعذبهم بها في الآخرة⁽²⁾؟ وكلام أبي حاتم وتوجيهه هنا لا يختلف - كما أشار النحاس - في الآية الأخرى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة/85].

(41-42) قول الله تعالى: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء/20]:

قال النحاس: «قال يعقوب: ومن الوقف قول الله جل وعز: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ﴾ فهذا الكافي التام من الوقف ثم قال الله جل وعز: ﴿مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ أي: ذلك من عطاء ربك... والقول ما قال أبو حاتم: إن الوقف الكافي ﴿مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ والتمام ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾⁽³⁾. ووقف أبي حاتم - مع ما فيه من فصل بين الإثبات والنفي - لتحديد العامل في شبه الجملة ﴿مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾؛ وقد جعله أبو حاتم - وإن لم يصرح - ﴿نُمِدُّ﴾، ووصفه بالكافي لارتباط ما بعده بما قبله، وجعل التمام على ﴿مَحْظُورًا﴾ لانقضاء المعنى مع كونه رأس آية، في حين علّق يعقوب - وهو شيخ أبي حاتم - شبه الجملة بمقتدر، وجمع بين الكافي والتام في وقف واحد⁽⁴⁾.

(43) قول الله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون/67]:

- (1) القطع للنحاس ص 239، 241، وانظر منار الهدى للأشموني ج 310/1.
- (2) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/694 - 695، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/552.
- (3) القطع للنحاس ص 301، وانظر المكتفى للداني ص 359 وفيه أن يعقوب جعل الوقف على ﴿نُمِدُّ﴾ كافيًا، وعلى ﴿وَهَؤُلَاءِ﴾ تامةً، ولم يعلق محققه!!
- (4) فتح القدير للشوكاني ج 3/307، وانظر منار الهدى للأشموني ج 2/422.

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبي حاتم على لفظ: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾، والوقف هنا - وقد صرح الداني بأنه كافٍ عند أبي حاتم - يجعل الجائر والمجرور ﴿بِهِ﴾ متعلقين بـ ﴿سَامِرًا﴾ أو ﴿تَهَجَّرُونَ﴾، وأما الوقف على ﴿بِهِ﴾ - وهو المشهور - فإنه يجعل التعلق بـ ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ (1).

(44) قول الله تعالى: ﴿وَلِي مُدْبِرًا وَنَمَّ يَعْقِبُ يَا مُوسَىٰ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْأَمِينِ * اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَأَضْمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [الفصص/31-32]:

قال النحاس: «﴿وَنَمَّ يَعْقِبُ﴾ التمام على ما روى عن نافع وهو قول أبي حاتم، وقال غيرهما: ليس بتمام؛ لأنه متعلق بقوله عز وجل: ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾ أي: ولم يلتفت من الرهب» (2). والوقف يحدد تعلق شبه الجملة ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾، وقد اختار أبو حاتم تعلقه بمحذوف أو بـ ﴿وَأَضْمُ﴾، وهو الأقرب والأشهر (3).

(45) قول الله تعالى: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِأَيِّتِنَا أُنْتَمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ [الفصص/35]:

ذكر النحاس أن التمام عند نافع وأبي حاتم على ﴿بِأَيِّتِنَا﴾. والوقف هنا يحدد تعلق شبه الجملة ﴿بِأَيِّتِنَا﴾؛ فمن جعله متعلقًا بـ ﴿فَلَا يَصِلُونَ﴾ كان الوقف عنده على ﴿بِأَيِّتِنَا﴾ تمامًا أو تامةً، ومن جعله قسمًا أو متعلقًا بـ ﴿الْغَالِبُونَ﴾ وقف على ﴿إِلَيْكُمَا﴾ (4).

(46-47) قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَابٌ﴾ [عاشور/28]:

قال النحاس: «أبو حاتم: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنَ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ وقف النيان وليس بالتمام. وقال أحمد بن موسى: من جعله من غير آل فرعون جعل الوقف ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾، والمعنى: ﴿مِنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾؛

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/792، والقطع للنحاس ص 352، والمكتفى للداني ص 402، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/730، والمقصد للأصاري ص 263.

(2) القطع للنحاس ص 387.

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/823، والقطع للنحاس ص 387، والمكتفى للداني ص 437، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/779، والتبيان للعكبري ج 2/1020، والمقصد للأصاري ص 290.

(4) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/823، والقطع للنحاس ص 388، والمكتفى للداني ص 388، والتبيان للعكبري ج 2/1021، والمقصد للأصاري ص 291، وإعراب ﴿بِأَيِّتِنَا﴾ قسمًا يجعل الوقف مرتبطًا بالإعراب.

أى: يكتُم إيمانه من آل فرعون؛ فالوقف عنده ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾. وقال محمد بن جرير: ومن جعله من بنى إسرائيل فالتمام عنده ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾، وهذا قول أحمد بن موسى بعينه... وقال أحمد بن جعفر: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ فهذا تمام الكلام...⁽¹⁾. والنحاس هنا يشير إلى ثلاثة وقوف، وينسب الأول إلى أبي حاتم⁽²⁾، ثم يعترض على الثلاثة فيرى أن الوقف على كلمة ﴿يَكْتُمُ﴾ حتى لا يفصل بين فعل القول ومقوله. والذي يعنينا هنا وقف البيان الذي أشار إليه أبو حاتم حيث يؤدي الوقف على كلمة ﴿مُؤْمِنٌ﴾ إلى تعلق شبه الجملة ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ بالفعل المتأخر ﴿يَكْتُمُ﴾، في حين يؤدي الوقف على كلمة ﴿فِرْعَوْنَ﴾ إلى تعلق شبه الجملة بكلمة ﴿رَجُلٌ﴾، ولكل تعلق معنى مرتبط بالنتفسير. ولعل تسمية أبي حاتم هذا الوقف بالبيان توحى بأن التمام عنده بعد انتهاء مقول القول.

(48) قول الله تعالى: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ * فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [عاصم/71-72]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿وَالسَّلَاسِلُ﴾. والوقف لبيان تعلق شبه الجملة؛ لأن الوقف على ﴿يُسْحَبُونَ﴾ قد يجعل ﴿فِي الْحَمِيمِ﴾ متعلقاً بـ﴿يُسْجَرُونَ﴾. وقد أثر أبو حاتم هنا البيان على رأس الآية، وإن كان الوصف بالتمام - وهو رأى بعض العلماء - مراعاة للمبنى فقط!⁽³⁾

(49) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ * مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ * يَوْمَ تُورَثُ السَّمَاءُ﴾ [الطور/7-9]:

(1) القطع للنحاس ص 452، وانظر نسب الرجل المؤمن في تفسير الطبري ج 58/24، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 889/3، وقد رجح الطبري - وتبعه السجاوندى - أن الرجل من آل فرعون.

(2) ونسب الزواوي إلى أبي حاتم الوقف على ﴿مُؤْمِنٌ﴾، في حين نقل الأنصاري ما يفهم منه نسبة الرأى الأول والثانى إلى أبي حاتم بلفظ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ قال أبو حاتم: هو وقف لمن قال: إنه لم يكن من آل فرعون لكنه كتم إيمانه منهم. ومن قال: كان منهم، وقف على ﴿فِرْعَوْنَ﴾، وهو على التقديرين وقف بيان لا كافٍ ولا تام، أى بيّن قوله: ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ بماذا يتعلق؟ انظر التنبيهات للزواوي ص 188، والمقصد للأنصاري ص 338، وذكره ابن الأنبارى في إيضاح الوقف ج 871/2، والدانى في المكتفى ص 493، والأشمونى في منار الهدى ج 226/2 من غير إشارة إلى أبي حاتم!

(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 873/2، والقطع للنحاس ص 456، والمكتفى للدانى ص 495، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 895/3، والمقصد للأنصاري ص 341.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على «دافع»، والوقف لبيان تعلق الظرف «يوم»؛ فمن جعله معمولاً لـ «لَوَاقِعُ» لم يتم الوقف عنده على «دافع»، ومن جعله معمولاً لمحذوف، والتقدير: واذكر، قال بالتمام؛ وهو اختيار أبي حاتم⁽¹⁾.

(50) قول الله تعالى: ﴿سَأَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن/29]:

قال أبو جعفر النحاس: «قال أبو حاتم: ﴿سَأَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ تام، ثم قال جل وعز: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، وكذا روى عن نافع. وقال يعقوب: ومن الوقف ﴿سَأَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ﴾؛ فهذا الوقف التام. وقال الأخفش: ﴿سَأَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ هذا التمام. قال أبو جعفر: أما قول يعقوب فمخالف لقول الذين شاهدوا التنزيل؛ لأن ابن عباس قال: خلق الله لوحاً محفوظاً ينظر فيه كل [يوم] ثلاثمائة وستين نظرة..... غير أن قول يعقوب قد روى نحوه عن أبي نهيك؛ قال: يسأله من في السماوات والأرض كل يوم [و] ربنا جل وعز في شأن»⁽²⁾، والوقف الذي قال به أبو حاتم يجعل الظرف «كل» متعلقاً بما بعده، وهذا هو الأشهر والأكثر اتفاقاً مع الآثار، ولهذا اختاره كثير من العلماء وإن لم يشيروا إلى أبي حاتم، مع ملاحظة أن أبا حاتم لم ينكر اختيار يعقوب الذي يجعل الظرف متعلقاً بالفعل «سأله»⁽³⁾.

(51-52) قول الله تعالى: ﴿عُرْبًا أَرَابًا * لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ * ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُولَى * وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ [الواقعة/37-40]:

قال أبو جعفر النحاس: «قال الأخفش: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنِشَاءً﴾ والتمام «عُرْبًا أَرَابًا»، وخالفه أبو حاتم فجعل الوقف: ﴿لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾، قال أبو جعفر: شرح هذا من العربية أنك إن جعلت التقدير: لأصحاب اليمين ثلثة؛ فالوقف: «عُرْبًا أَرَابًا»، وإن جعلت المعنى: هما ثلثة من الأولين وثلثة من الآخرين، أو جعلت المعنى: الذين وصفهم الله جل وعز بهذا النعيم هؤلاء، وقفت على: ﴿لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾. وأبو حاتم يقف على: ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُولَى﴾، وقد غلط في هذا؛ لأن الثانی معطوف عليه، ولو قلت: هما زيد وعمرو، لم يكن

(1) تفسير الطبري ج 20/27، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/908، والقطع للنحاس ص 499، والمكتفي للداني ص 539، والتبيان للعكبري ج 2/1183، والمقصد للأصصاري ص 373.

(2) القطع للنحاس ص 509 وما بين المعوقين زيادة عن منار الهدى للأشموني ج 2/310، وانظر التنبهات للزواوي ص 200.

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/916، والمكتفي للداني ص 548، وعلل الوقوف للسجاوندی ج 3/986، والمقصد للأصصاري ص 379.

لوقوفك على زيد معنى»⁽¹⁾. والوقف في الموضع الأول لتحديد تعلق شبه الجملة؛ فمن جعل اللام في ﴿لأَصْحَابٍ﴾ متعلقة بما قبلها فالوقف على ﴿الْمِينَ﴾، ومن جعلها متعلقة بما بعدها فالوقف على ﴿أَتْرَابًا﴾. وأما الوقف على ﴿الْأُولَئِينَ﴾؛ ففعل أبا حاتم أراد الفصل بين التثنية للتثنية، وأعانه على ذلك كون الموضع رأس آية إلا أن يكون الوقف عنده تاماً⁽²⁾.

(53) قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأُولَئِينَ وَالْآخِرِينَ * لَمَجْمُوعُونَ إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الواقعة/49-50]:

ذكر النحاس أن الوقف التام عند يعقوب على ﴿لَمَجْمُوعُونَ﴾، وأن أبا حاتم خالفه فجعل الوقف على ﴿مَّعْلُومٍ﴾، والوقف لتحديد تعلق شبه الجملة ﴿إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾، ويبدو أن يعقوب علّقه بمقدّر، وربما راعى كون ﴿لَمَجْمُوعُونَ﴾ رأس الآية في بعض المصاحف، في حين علّق أبو حاتم شبه الجملة بـ﴿لَمَجْمُوعُونَ﴾ المذكور، ولا يعني هذا أن أبا حاتم منع الوقف على ﴿لَمَجْمُوعُونَ﴾ - وقد صرح بالمنع بعض العلماء - ولكن يعني أن الوقف دون ﴿مَّعْلُومٍ﴾ غير تام⁽³⁾.

(54) قول الله تعالى: ﴿لَنْ نَنْفَعَكُمْ أَرْحَامَكُمْ وَلَا أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتنفة/3]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿أَوْلَادَكُمْ﴾. وهذا الوقف يجعل شبه الجملة ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ متعلقاً بالفعل ﴿يَفْصِلُ﴾، وأما إذا تعلق بالفعل ﴿نَنْفَعَكُمْ﴾ فإن الوقف يكون على ﴿الْقِيَامَةِ﴾، فكان المعنى: لن نفعكم أرحامكم ولا أولادكم في هذا اليوم. وقد اختار ابن الأنباري الوقف على ﴿أَوْلَادَكُمْ﴾، وعدّه تاماً من غير إشارة إلى أبي حاتم! وربما كانت حجة أبي حاتم ومن تبعه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفُصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الطهار/40]، والباحث يميل إلى كون الوقف على أحد الموضعين جائزاً أو وقف بيان⁽⁴⁾، ويمكن توضيح أثر الوقف في الشكل الآتي:

(1) القطع للنحاس ص 513، وانظر إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/923 من غير إشارة إلى أبي حاتم.

(2) علل الوقوف للسجاوندى ج 3/993 وفيه منع الوقف على ﴿أَتْرَابًا﴾، و﴿الْأُولَئِينَ﴾! وانظر المقصد للأنصاري ص 382.

(3) القطع للنحاس ص 513، والبيان في عد آي القرآن للداني ص 239، والمقصد للأنصاري ص 382.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/932، والقطع للنحاس ص 527 بلفظ: « والتمام ... »، والمكتفى للداني ص 564، وعلل

الوقوف للسجاوندى ج 3/1012، والتببيهاة للزواوى ص 204، والمقصد للأنصاري ص 390، ومنار الهدى للأشموني ج 2/332.

لَنْ نَنْفَعَكُمْ أَرْحَامَكُمْ وَلَا أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ

- 1- لَنْ نَنْفَعَكُمْ أَرْحَامَكُمْ وَلَا أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
2- يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ

(55-59) قول الله تعالى: ﴿لَا إِلَافَ قُرَيْشٍ﴾ [قريش/1]:

ذكر النحاس أن أبا حاتم لا يقف في سورة الفيل حتى يصلها بمففتح سورة قريش⁽¹⁾. وهذا يعني أن شبه الجملة ﴿لَا إِلَافَ قُرَيْشٍ﴾ متعلق بما قبله: ﴿فَعَلَ رَبُّكَ﴾ أو ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضَلُّلٍ﴾ أو ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ [الفيل/1-5]. ولكن يجوز أن يتعلق شبه الجملة بقوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ [قريش/3]- وهو قول الخليل وسيبويه⁽²⁾- أي: ليجعلوا عبادتهم شكرًا لهذه النعمة، أو يتعلق بمحذوف، أي: اعجب يا محمد لإيلاف قريش رحلة الشتاء والصيف وتركهم عبادة رب هذا البيت⁽³⁾؛ وعلى هذا يكون الوقف على آخر سورة الفيل تامًا، ويكون الوقف على ﴿وَالصَّيْفِ﴾ غير كافٍ على قول الخليل وسيبويه، وكافيًا على الرأي الآخر وهو أحد قولي الفراء⁽⁴⁾؛ وبهذا يتضح أثر الوقف في تحديد تعلق شبه الجملة وفي تغيير حكم الوقف على رعوس الآي. وكان المتوقع من أبي حاتم أن يجعل الوقف كافيًا على رعوس الآي في سورة الفيل لا سيما وأنه وقف على ﴿قُرَيْشٍ﴾ على الرغم من أن ﴿لَا إِلَافَهُمْ﴾ يدل مما قبله، وكان في وسعه أيضًا أن يشير إلى الوجهين في التعلق مثلما فعل الفراء، ولكنه تأثر - فيما يبدو - برأى الأخفش الذي جعل شبه الجملة متعلقًا بسورة الفيل والمعنى عنده: فعل بهم ذلك ليؤلف قريشًا⁽⁵⁾؛ وقد انتقده الداني بقوله: « وهذا خطأ بين ... وفي إجماع المسلمين على الفصل بينهما وأنهما سورتان دليل على خطئه»⁽⁶⁾.

(1) القطع للنحاس ص 578، وانظر المقصد للأنصاري ص 434 - 435.

(2) الكتاب لسيبويه ج 3/126 - 127.

(3) أشار إلى ذلك الفراء بجانب الإشارة إلى رأى سيبويه، في حين نقل الداني عن الفراء الرأي الأول فقط بما يوهم اعتراضه على الرأي الثاني! انظر معاني القرآن للفراء ج 3/293، والمكتفى للداني ص 629.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/985 - 986، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/1160 - 1164، ومنار الهدى للأشموني ج 2/432.

(5) كذا عبارته في كتابه معاني القرآن ج 2/743، وهي تحتل التعلق بأى موضع من سورة الفيل، في حين ضيق الداني فقال: « وقال الأخفش: اللام متعلقة بأخر الفيل »!

(6) المكتفى للداني ص 630، وفيه مبالغة واحتداد؛ لأن رأى الأخفش - وقد أخذ به أبو حاتم - ليس خطأ، وإنما هو مرجوح أو غير قوى.

ثالثاً: أثر الوقف في تحديد مرجع الضمير:

(60) قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرحم/2]:

ذكر الزواوي أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿تَرَوْنَهَا﴾. والوقف - ويبدو أنه كافٍ - لتحديد مرجع الضمير؛ فوقف أبي حاتم يجعل ضمير الغائب في ﴿تَرَوْنَهَا﴾ يعود إلى العمدة، وجملة ﴿تَرَوْنَهَا﴾ صفة، وهذا يعنى أن السموات معمودة بعمد لا تُرى. ومن وقف على ﴿عَمَدٍ﴾ جعل الضمير يعود إلى ﴿السَّمَاوَاتِ﴾، وجملة ﴿تَرَوْنَهَا﴾ حالاً أو استثناءً، وهذا يعنى أن السموات غير معمودة؛ وبهذا يتضح أثر الوقف في تحديد مرجع الضمير (1).

(61) قول الله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾ [الاحزاب/44]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿سَلَامٌ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف هنا يحدد مرجع الضمير؛ فمن جعل الهاء في ﴿يَلْقَوْنَهُ﴾ لملك الموت قال بالتمام فصلاً بين فعل ملك الموت وفعل المولى سبحانه وتعالى، وإذا كان الضمير لله - سبحانه وتعالى - ضعف الاستئناف ورجح العطف أو الحالية (2).

(62) قول الله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنُعَزِّرُوهُ وَنُقِرُّوهُ وَسُبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح/9]:

ذكر بعض العلماء أن التمام عند أبي حاتم على ﴿وَنُقِرُّوهُ﴾ فرقاً بين ما هو صفة لله تعالى وبين ما هو صفة للنبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن التعزيز والتوقير للنبي صلى الله عليه وسلم والتسبيح لا يكون إلا لله تعالى. وقد خولف أبو حاتم في ذلك؛ لأن الواو للنسق، ولا يصح الوقف على النسق دون ما تُسقى عليه؛ إذ إن الفصل بالوقف بين العنصرين المتلازمين يؤثر على الوظيفة النحوية والدلالة التركيبية معاً. ولو أن أبا حاتم وصف الوقف هنا بأنه للبيان أو كافٍ لكان رأيه بمنأى عن النقد حيث إن العلاقة بين التابع والمتبوع في النسق - مع الاعتراف بالتلازم - ليست في قوة العلاقة بين المضاف والمضاف إليه

(1) معاني القرآن للفراء ج 2/57، وتفسير الطبري ج 13/93، والتبتيهات للزواوي ص 142، ولم يشر إلى رأى أبي حاتم في قول

الله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [القصص/10]، ولعله اكتفى بالإشارة في الموضوع المتقدم عن الإعادة في الموضوع المتأخر.

(2) القطع للنحاس ص 414، والمكتفى للداني ص 460، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 3/821.

مثلاً⁽¹⁾. ويبدو أن انشغال أبي حاتم هنا بأثر الوقف في تحديد مرجع الضمير أكثر من انشغاله بقرينة الإعراب، وربما أعانه على ذلك رأى سلفه أحمد بن موسى اللؤلؤي⁽²⁾.

(63-64) قول الله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَقُولُونَ إِن كَرِهْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا * السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا * إِنَّا هَذِهِ تَذْكِرَةٌ﴾ [الزمر/17-19]:

قال النحاس: «قال أبو حاتم: والوقف التام ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ أي بذلك اليوم أو فيه، ثم ابتدأ ﴿كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ تام»⁽³⁾. والوقف هنا يجعل الضمير في ﴿بِهِ﴾ عائداً إلى اليوم، والضمير في ﴿وَعْدُهُ﴾ عائداً إلى لفظ الجلالة وإن لم يتقدم ذكره. وأما وصف الوقف على ﴿مَفْعُولًا﴾ بأنه تام فلاستئناف ما بعده نحوياً وإن كان المعنى متصلاً⁽⁴⁾.

رابعاً: أثر الوقف في دفع التوهم:

(65-66) قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الناسم/36]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿يَسْمَعُونَ﴾، و﴿يُرْجَعُونَ﴾. والوقف الأول لدفع توهم العطف، وأما الوقف في الموضع الثاني فلاستئناف ما بعده مع كون الموضع رأس آية⁽⁵⁾.

(67) قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ [الناسم/145]:

قال أبو جعفر النحاس: «قال يعقوب: ومن الوقف: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ هذا الوقف الكافي، ثم قال الله جل وعز: أو فسقاً⁽⁶⁾ فرده على دم. وقال الأخفش: التمام ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلٌ لِعَبْرِ اللَّهِ بِهِ﴾؛ لأن المعنى: إلا أن يكون ميتة أو فسقاً»

(1) هناك صنفان من المتلازمات: الأول هو المتلازمات القوية التي يعد الوقف بين عنصرها وفقاً قبيحاً، والآخر المتلازمات الأقل

قوة التي يكون الوقف بين عنصرها غير تام، انظر أثر الوقف على الدلالة التركيبية للدكتور حبلى ص 83، 98.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/900، والقطع للنحاس ص 487، والمكثى للداني ص 528، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/955، والمقصد للأصاري ص 364، ومنار الهدى للأشموني ج 2/280 وفيه أن الوقف على ﴿وَيُوقَرُونَ﴾ تام عند أبي حاتم.

(3) القطع للنحاس ص 550، وانظر منار الهدى للأشموني ج 2/373.

(4) معاني القرآن للفراء ج 3/199، وتفسير الطبري ج 29/139، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/954، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي ج 12/7803، والمكثى للداني ص 592 - 593، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/1058، والتفسير الكبير للرازي ج 30/184.

(5) القطع للنحاس ص 191، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/476.

(6) السياق يقتضى أن ينتهي الاستشهاد في الآية السابقة عند (رجس) لا عند (فسقاً)!

دمًا مسفوحًا أو لحم خنزير أو فسقًا أهل لغير الله به فإنه رجس. قال أبو جعفر: والقول كما قال الأخفش وقد شرحه فأحسن، وإن كان أبو حاتم قد [قال بقول أستاذه يعقوب] «فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» قطع تام⁽¹⁾، وقال الزواوي: «جَوَّزَ أَبُو حَاتِمِ الْوَقْفَ عَلَى قَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ رَجْسٌ» لِيُعْلَمَ أَنَّ «فَسَقًا» مَعْطُوفٌ عَلَى غَيْرِ مَا تَقْدَمُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ»⁽²⁾. ومن الواضح أثر الوقف في دفع توهم عطف «فَسَقًا» على «رَجْسٍ»؛ لأنها معطوفة على «لَحْمِ خِنْزِيرٍ» - وهو رأى أبي حاتم - أو معطوفة على «دَمًا» - وهو ما نسبته النحاس إلى الأخفش، وقد يكون العطف على «مَيْتَةً»⁽³⁾، مع التسليم بأن العلامة الإعرابية تدفع توهم العطف، وكأن الوقف هنا معين للعلامة من قبيل تضافر القرائن.

(68) قول الله تعالى: «أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ * الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ» [العنكبوت/6-7]:

ذكر النحاس أن الوقف على «النار» تمام عند أبي حاتم. والوقف لدفع توهم الصفة، وخطره ظاهر، مع كون الموضع رأس آية⁽⁴⁾.

(69) قول الله تعالى: «فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخَيِّمَ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ» [الشورى/24]:

ذكر الزواوي أن الوقف عند أبي حاتم على «قَلْبِكَ» بحجة أن أهل العلم قاطبة على رفع «مُحٌ» إلا من لا يعتد بخلافه. ومن الواضح أثر الوقف في دفع توهم العطف. وقد رأى أبو حاتم - واستعان برأى الجمهور - أن «مُحٌ» استئناف وليس بعطف، وهذا يعنى أن واو الفعل حذفت عنده رسمًا لا إعرابًا، في حين اعتد بعض الكوفيين بالرسم فجعل الفعل معطوفًا فلم يقف على «قَلْبِكَ»، وفي الوصل إشكال؛ إذ

(1) القطع للنحاس ص 206 وما بين المعقوفين وقع بلفظ: [قال: يقول أستاذه يعقوب:] وهذا يوهم أن المنسوب إلى يعقوب وأبي حاتم القول بالتمام على (رحيم)، ولكن مراد النحاس أن أبا حاتم تابع يعقوب في القول بالكفاية على (رجس)؛ فانظر إلى آثار التحقيق!

(2) التنبيهات للزواوي ص 123 وقد فهم محققه أن الوقف عند أبي حاتم يبين أن (فسقًا) ليس بمعطوف على (لحم خنزير)!!

(3) وهو الظاهر من كلام الأخفش في معاني القرآن له ج 2/508.

(4) إيضاح الوقف لابن الأباري ج 2/870، والقطع للنحاس ص 451، والمكتفى للداني ص 491، وعلل الوقوف للسجاوندی ج 3/888، والمقصد للأصاري ص 337، ومنازل الهدى للأشموني ج 2/224.

يصير المعنى: إن يشأ الله يختم على قلبك ويمح الباطل، وهذا لا يجوز؛ لأن الله تعالى يمحو الباطل مطلقاً، ومحوه ثابت قبل مشيئة الختم؛ وهكذا يتضح أن أبا حاتم أخذ بالأشهر أداء والأحوط دلالة⁽¹⁾.

(70-71) (قول الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَأَنَا عَلِيمٌ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [الممتحنة/1]:

قال النحاس: «قال أبو حاتم: ليس من أولها وقف تام إلى ﴿وَمَا أَعْلَنْتُمْ﴾... وقال يعقوب: ومن الوقف قول الله جل وعز: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ فهذا الوقف الكافي. وقال أبو حاتم: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ وقف بيان. وقال القتيبي ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ تم الكلام، أي يخرجون الرسول ويخرجونكم بإيمانكم... وهذا كلام متناقض لأنه إن كان المعنى يخرجون الرسول ويخرجونكم بإيمانكم فالكلام متصل، والتمام عند أحمد بن موسى وأبي حاتم ﴿بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ﴾، وعند غيرهما ﴿أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾⁽²⁾. وأبو حاتم يرى أن الوقف على ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ وقف بيان، وليس وقف البيان قسيماً للتام والكافي والحسن بل متداخل مع هذه الأنواع؛ لأنه يبين معنى لا يفهم بدونه، ويدفع لبساً أو يزيل وهماً قد يقع فيه السامع. وقد فطن أبو حاتم إلى أن الوقف على ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ - ويبدو أنه كافٍ عنده - يدفع توهم التحذير ويبين معنى العطف. وأما كون التمام على كلمة ﴿أَعْلَنْتُمْ﴾ فهذا يوحي بأن المعنى عند أبي حاتم: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي) وهو الصحيح على مذهب أكثر أهل التأويل، في حين أن القول بالتمام على ﴿رَبِّكُمْ﴾ يجعل المعنى: إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي فلا تلقوا إليهم بالمودة، ويكون هذا محذوقاً⁽³⁾.

(1) معاني القرآن للفراء ج 23/3، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 269/1، ج 881/2، والقطع للنحاس ص 464، والوقف في

القراءات وأثره في التفسير والأحكام للدكتور مجاهد هادي ص 37.

(2) القطع للنحاس ص 526، وانظر المكثف للداني ص 563.

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 932/2، والنشر لابن الجزري ج 232/1، ومنار الهدى للأشموني ج 332/2.

خامساً: أثر الوقف فى الفصل بين الجمل⁽¹⁾:

(72-75) قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/11-13]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿مُصْلِحُونَ﴾ و﴿السُّفَهَاءُ﴾ كافٍ، والتمام رأس الآيتين. والوقف هنا للفصل بين الجمل، والابتداء ب﴿أَلَا﴾ الاستفتاحية، وقد جعل أبو حاتم التمام على رأسى الآيتين؛ لأنهما بمنزلة تذييل أو رد من الله عز وجل⁽²⁾.

(76-80) قول الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حُدُورَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ * يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة/19-20]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْمَوْتِ﴾ و﴿قَامُوا﴾ و﴿وَأَبْصَارِهِمْ﴾ صالح عند أبي حاتم، وأن التمام عنده على رأسى الآيتين. والوقف على ﴿الْمَوْتِ﴾ للفصل واستئناف ما بعده، والوقف على ﴿قَامُوا﴾ و﴿وَأَبْصَارِهِمْ﴾ لفصل الجملة الشرطية عما قبلها وما بعدها، ولم يحكم أبو حاتم فى هذه المواضع بالتمام لارتباط المعنى، فى حين جعل شيخه الأخفش الوقف على ﴿الْمَوْتِ﴾ تاماً⁽³⁾.

(81-83) قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة/29]:

قال أبو جعفر النحاس: «قال أبو حاتم: الوقف على ﴿جَمِيعًا﴾ حسن فى السمع وليس بتمام؛ لأن ﴿أَسْتَوَىٰ﴾ معطوف على ﴿خَلَقَ﴾ فهو داخل فى الصلة، ولا يوقف على الصلة دون الموصول، ولا على

(1) الخط بين الجمل قد يودى إلى غموض الدلالة وربما فسادها؛ ولعل هذا هو السر فى كثرة نماذج الفصل بين الجمل. وثمة خلاف فى تحديد الجملة Sentence بين النحاة والمحدثين؛ فهل المعول عليه الإسناد أو المعنى أو هما معاً؟ ومن المعلوم أن الجملة القرآنية تفتقر فى الكثير من جوانبها عن غيرها من الجمل فى القوالب الأدبية الأخرى، وتحكمها اعتبارات خاصة كالفاصلة مثلاً، وتجعلها تستعصى على تلك القواعد التى وُضعت لغيرها من التراكيب. انظر: الوقف فى القراءات المتواترة وصلته بالإعراب والدلالة للدكتور مجدى محمد حسين ص 57-60، وانظر:

John Lyons, Introduction to theoretical linguistics, p.172

(2) القطع للنحاس ص 50، وانظر المكتفى للدانى ص 160، والمقصد للأنصارى ص 33.

(3) لم أقف على رأى الأخفش فى معانى القرآن له، وانظر إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 1/501، والقطع للنحاس ص 53.

الموصول دون الصلة. قال أبو جعفر: الذي قاله كما قال، إلا أن فيها وجهًا لم يذكره؛ يجوز أن يكون ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾ إخبارًا من الله عز وجل منقطعًا من الأول؛ فيصلح الوقف على ﴿جَمِيعًا﴾. قال أبو حاتم: والوقف ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ ثم الوقف ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾⁽¹⁾. والأوقاف هنا للفصل بين الجمل وتعدد نعم الله تعالى، وأما الاختلاف في نوع الوقف على كلمة ﴿جَمِيعًا﴾ فيرجع إلى الاختلاف في إعراب ﴿ثُمَّ﴾؛ فقد جعلها أبو حاتم عاطفة، وفطِن إلى التلازم بين المعطوف والمعطوف عليه، وكذلك بين الصلة والموصول، في حين أجاز النحاس - مع اعترافه بصحة ما ذهب إليه أبو حاتم - أن تكون ﴿ثُمَّ﴾ استئنافية إخبارية⁽²⁾. ولم يوضح النص حكم الوقف على ﴿سَمَاوَاتٍ﴾، وكذا ﴿عَلِيمٌ﴾ - وهي رأس آية - ويبدو لي أن الأول كاف ورأس الآية تام⁽³⁾.

(84-85) قول الله تعالى: ﴿ذِكْرُكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارئِكُمْ قَبْلَ عَلَيمِكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة/54]:

قال النحاس: «قال أبو حاتم: ومن الواضح: ﴿ذِكْرُكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارئِكُمْ قَبْلَ عَلَيمِكُمْ﴾ وقف حسن، وكذا: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾⁽⁴⁾. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل، وجملة ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ في موضع تعليل وتذييل، و﴿الرَّحِيمُ﴾ - وإن كان رأس آية - متعلق بما بعده ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ بِالْعِطْفِ﴾⁽⁵⁾. (86-87) قول الله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة/61]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم حسن على ﴿الْمَسْكَنَةُ﴾، وأحسن على ﴿مِنَ اللَّهِ﴾. والوقف للفصل بين الجمل، ووصفه في الأول بالحسن مراعاة للعطف، وفي الثاني بالأحسن لعدم التعلق النحوي⁽⁶⁾.

(88) قول الله تعالى: ﴿وَلَئِن مِّنَ الْجِبَارَةِ لَمَا يَتَّخِزْنَ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِن مِّنْهَا لَمَا يَشْفَقُ فَيَخْرِجُ مِنْهُ الْمَاءَ﴾ [البقرة/74]:

(1) القطع للنحاس ص 58 - 59.

(2) يربط الوقف على ﴿جَمِيعًا﴾ ومثله مما سيأتى في [البقرة/177]، [النساء/24]، [هود/108]، [الرعد/7]، [إبراهيم/15]، [الحجر/88]، [طه/73]، [النور/35]، [الروم/7]، [الأحقاف/11 - 12] بما سيأتى في الفصل الثاني (أثر الوقف مع الإعراب والتفسير والدلالة).

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 1/514، والمكتفى للداني ص 162، ومنار الهدى للأشموني ج 1/68.

(4) القطع للنحاس ص 66.

(5) الجدول لمحمود صافي ج 1/101.

(6) القطع للنحاس ص 68، والمكتفى للداني ص 166، والمقصد للأتصاري ص 40، ومنار الهدى للأشموني ج 1/73، والجدول

لمحمود صافي ج 1/113.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْأَهَارُ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف هنا للفصل بين الجملتين، وإيضاح التعدد والتفصيل، ووصفه بالكافي مراعاة للعطف والضمير⁽¹⁾.

(92-89) قول الله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمُ أُسَارَىٰ تَفَادَوْهُمُ ۖ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۖ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمُ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ﴾ [البقرة/85]:

ذكر النحاس أن الوقف الكافي عند أبي حاتم على ﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾، و﴿بِبَعْضِ﴾ الثانية، و﴿الدُّنْيَا﴾، و﴿الْعَذَابِ﴾. والأوقاف هنا للفصل بين الجمل؛ فمنها الشرطية والاستفهامية والخبرية. والوصف بالكافي يدل على مراعاة التعلق⁽²⁾.

(96-93) قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ * مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ * مَا نَسْخُحُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة/104-106]:

قال ابن الأنباري: «الوقف على قوله: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ حسن وليس بتام. وقال السجستاني: [وهو] تام. وهذا غلط؛ لأن قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ تشديد وتثبيت لقدرة الله على المجيء بما هو خير من الآية المنسوخة وبما هو أسهل فرائض منها»⁽³⁾. وأضاف النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿وَاسْمَعُوا﴾، وكافٍ على ﴿رَبِّكُمْ﴾، و﴿وَالْأَرْضِ﴾. والأوقاف هنا للفصل بين الجمل، ومنها الطلب والخبر والنفي والشرط والاستفهام. وابن الأنباري لا يعترض على الوقف ولكن على نوع الوقف حيث وصفه أبو حاتم بالتام، ووصفه ابن الأنباري بالحسن، في حين وصفه النحاس بالكافي، وتوقف الأنصاري فنقل الأوصاف الثلاثة⁽⁴⁾.

(1) تفسير الطبري ج 364/1، والقطع للنحاس ص 72، وتفسير التحرير والتوير لابن عاشور ج 562/1.

(2) القطع للنحاس ص 75، وانظر إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 524/1، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 213/1 - 214، ومنار الهدى للأشموني ج 78/1، مع ملاحظة أن ﴿فَمَا جَزَاءُ﴾ يمكن أن يكون استفهامًا، أو نفيًا، وفي حالة النفي يكون الوقف على ﴿بِبَعْضٍ﴾ للفصل بين الاستفهام والنفي.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 527/1، ومثله في منار الهدى للأشموني ج 83/1.

(4) القطع للنحاس ص 78 وفيه أن الوقف على ﴿مِثْلَهَا﴾ تمام عند أبي حاتم، وانظر المقصد للأنصاري ص 46.

(97) قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
[البقرة/111]:

ذكر النحاس أن أبا حاتم يقف على ﴿أَمَانِيُّهُمْ﴾. ولم يوضح النحاس نوع الوقف عند أبي حاتم، ولعله حسن أو كافٍ. والوقف هنا للفصل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية المبدوءة بالأمر، وفيه مغزى الفصل بين دعوى الكافرين وأمنيتهم وبين المطالبة بالحجة⁽¹⁾.

(98-99) قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِبِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة/114-115]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿خَائِبِينَ﴾، و﴿وَجْهَ اللَّهِ﴾. ولم يحدد النحاس نوع الوقف عند أبي حاتم في الموضوعين، ولعله حسن أو صالح أو كافٍ. والوقف هنا للفصل بين الجمل؛ ولعله في الموضوع الأول للإخبار بالوعيد بعده؛ لأن الوصل يجعل جملة ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ صفة أو حالا، والصفة تكون كائنة متصلة، في حين أن استحقاقهم الخزي ثابت في كل حال، لا في حال دخولهم المساجد خاصة. والوقف في الموضوع الثاني لفصل الجملة الشرطية عما بعدها⁽²⁾.

(100-102) قول الله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة/117]، [آل عمران/47]، [يس/82]:

ذكر النحاس في موضع البقرة أن الوقف على ﴿كُنْ﴾ جيد عند أبي حاتم، وأن الأجود منه عند أبي حاتم الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾، وأشار في موضع آل عمران إلى أن المعنى عند أبي حاتم كن فكان، ونص في موضع يس على أن الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾ تام عند أبي حاتم⁽³⁾. والوقف على ﴿كُنْ﴾ للفصل بين أمر الله - عز وجل - وكيثونة الشيء، وقد فطن أبو حاتم إلى أن الفعل المضارع ليس جواباً للأمر، كما فطن إلى التعلق المعنوي؛ لهذا جعل الوقف على ﴿كُنْ﴾ جيداً، وكأنه بمنزلة الكافي، في حين جعل الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾ - وهو رأس آية حيث وقع في القرآن الكريم بعد ﴿كُنْ﴾ - إلا في موضع الأنعام - أجود أو تاماً

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 1/529، والقطع للنحاس ص 79، والمكتفى للداني ص 171، والمقصد للأنصاري ص 47، ومنار الهدى للأشموني ج 1/83.

(2) القطع للنحاس ص 80، وانظر إيضاح الوقف لابن الأثير ج 1/529، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 1/231، والتبيان للعبري ج 1/108، والمقصد للأنصاري ص 47، ومنار الهدى للأشموني ج 1/84.

(3) القطع للنحاس ص 80، 127، 434، وأرجو أن تغني الإشارة هنا عن الإعادة في الموضوعين الآخرين.

لفصله عما بعده. ولم يذكر النحاس رأى أبي حاتم فى بقية المواضع التى ورد فيها ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽¹⁾، ولا فى قراءة ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب الذى قد يتغير حكم الوقف بناء عليه⁽²⁾!

(103-106) قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ * رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * وَمَنْ يَرْغَبْ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة/127-130]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم على ﴿إِسْمَاعِيلُ﴾، و﴿لَكَ﴾ الثانية، و﴿نَفْسَهُ﴾، وأن التمام عنده على ﴿الْحَكِيمُ﴾. والوقف للفصل بين الجمل؛ فى الموضع الأول على تقدير: قالوا أو يقولان، وفى الثانى للفصل بين الدعاءين، وفى ﴿الْحَكِيمُ﴾ لانتهاى الدعاء، وفى ﴿نَفْسَهُ﴾ لانتهاى الاستفهام. ويفهم من كلام النحاس أن الوقف على المواضع الثلاثة الأخرى غير ﴿الْحَكِيمُ﴾ كافٍ عند أبى حاتم لتعلق المعنى⁽³⁾.

(107-108) قول الله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُمْ مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة/134]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم كافٍ حسن على ﴿كَسَبَتْ﴾، ومفهوم على ﴿كَسَبْتُمْ﴾. والوقف فى الموضعين للفصل بين الجمل، والأول للانتقال من الغيبة إلى الخطاب، والثانى للفصل بين الجملتين المختلفتين مع اتصال الخطاب⁽⁴⁾.

(109) قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَنتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَمَّ شَهَادَةَ عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة/140]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿أَمْ اللَّهُ﴾ كافٍ عند أبى حاتم. والوقف للفصل بين الاستفهامين، ووصفه بالكافى يدل على إدراك أبى حاتم أن المعنى متصل، فى حين جعله بعض العلماء تاماً⁽⁵⁾.

(1) ورد ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ فى القرآن الكريم - حسب إحصاء الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - ثمانى مرات، منها مرتان فى سورة آل عمران. انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم له (ك و ن) ص 740.
(2) السبعة لابن مجاهد ص 168، والدر المصون للسمين الحلبي - (البقرة/117) ج 354/1.
(3) إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 532/1 - 533، والقطع للنحاس ص 82 - 83.
(4) القطع للنحاس ص 84، والدر المصون للسمين الحلبي ج 382/1، والمقصد للأنصارى ص 50.
(5) إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 535/1، والقطع للنحاس ص 84، والمكتفى للدانى ص 177، ومانار الهدى للأشمونى ج 91/1.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿مَعْدُودَاتٍ﴾ و﴿مَسْكِينٍ﴾ و﴿خَيْرُ لُهُ﴾ و﴿وَالْفِرْقَانِ﴾. والوقف في المواضع السابقة - ويبدو أنه كافٍ - لفصل الجملة الشرطية عما قبلها وما بعدها، وهذا من مقتضيات الوقف المنصوص عليها⁽¹⁾.

(119-120) قول الله تعالى: ﴿سَأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة/189]، وقوله: ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة/194]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿وَالْحَجِّ﴾، و﴿قِصَاصٌ﴾. والوقف الأول للفصل بين الإثبات والنفي، وقد عده أبو حاتم تاماً لانتهاء المعنى. والوقف الثاني - ويبدو أنه كافٍ - للابتداء بالشرط⁽²⁾.

(121-122) قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لَنْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ * الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَكَرَّوْذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة/196-197]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿الْحَرَامِ﴾، وأن التمام عنده على ﴿الْأَبَابِ﴾. والوقف الأول - ويبدو أنه كافٍ - للابتداء بالأمر: ﴿وَاتَّقُوا﴾، والوقف الثاني لانتهاء المعنى مع كونه رأس آية؛ لأن الوقف على ﴿وَاتَّقُونِ﴾ فيه قطع للمعنى، والوقف على ﴿التَّقْوَى﴾ غير تام للعطف⁽³⁾.

(123) قول الله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة/203]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿مَعْدُودَاتٍ﴾. وقد راعى أبو حاتم - وإن لم يتضح نوع الوقف عنده - الابتداء بالشرط وفصله عما قبله⁽⁴⁾.

(124) قول الله تعالى: ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَسَخَّرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْتَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة/212]:

(1) القطع للنحاس ص 92، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 1/273-275، والمقصد للأصاري ص 54 - 55، ومنار الهدى للأشموني ج 1/98-99.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 1/544 - 545، والقطع للنحاس ص 93.

(3) القطع للنحاس ص 93-94، والمكتفى للداني ص 182-183.

(4) القطع للنحاس ص 95، والمقصد للأصاري ص 57.

(135) قول الله تعالى: ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَانَنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة/246]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿وَأَبْنَانَنَا﴾ كاف عند أبي حاتم وتمام عند غيره، ثم قال: «والقول كما قال أبو حاتم؛ لأن القصة لم تتم. وفي الكلام حذف يدل عليه سياقه؛ والتقدير: فدعا نبيهم ربه جل وعز أن يبعث لهم ملكاً يقاتلون معه في سبيل الله؛ فدعا فبعث الله لهم ملكاً وكتب عليهم معه القتال» (1)، والوقف هنا لانتهاؤ القول، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى.

(136-137) قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ * فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة/248-249]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ و﴿بِيَدِهِ﴾ كاف عند أبي حاتم. والوقف في الموضع الأول للفصل بين الجملتين المؤكدتين مع اتصال القول، وفي الموضع الثاني لانتهاؤ الشرط، وقد وصفه أبو حاتم بالكافي مراعاة لاتصال المعنى في حين وصف بعض العلماء الوقف الثاني بالتمام (2).

(138) قول الله تعالى: ﴿وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة/251]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿مِمَّا يَشَاءُ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف هنا للابتداء بالجملة الشرطية المستقلة نحوياً عما قبلها (3).

(139-141) قول الله تعالى: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ * اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُوهُمْ مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة/256-257]:

(1) القطع للنحاس ص 104، وانظر المكثفي للداني ص 189.

(2) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 1/555، والقطع للنحاس ص 104.

(3) القطع للنحاس ص 105، والمكثفي للداني ص 189، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 1/324، والمقصد للأصباري ص 62.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ مفهوم على ﴿الغني﴾ و﴿لها﴾، وكافٍ على ﴿الظلمات﴾ الثانية. والوقف في الموضعين الأول والثاني لفصل الجملة الشرطية عما قبلها وما بعدها، وفي الموضع الثالث للاستئناف ب﴿أوتك﴾، وقد فطن أبو حاتم إلى اتصال المعنى فوصفه بالكافي⁽¹⁾.

(142-143) قول الله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَشِبْهًِا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَاتَتْ أَكْثَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * أَيْدُوا أَحَدَكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَعِيمٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَةٌ ضِعْفَاءُ فَاصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة/265-266]:

قال النحاس: « قال يعقوب: ومن الوقف التمام المكتفى به ﴿فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلَّ﴾، وخولف يعقوب في هذا، وممن خالفه أبو حاتم بجعله وقفًا كافيًا غير تمام، والتفسير يدل على ذلك... ﴿فَاحْرَقَتْ﴾ قال أبو حاتم: كافٍ⁽²⁾. والوقف الأول لانتهاء الشرط، وقد عدّه أبو حاتم كافيًا مخالفًا في ذلك شيخه يعقوب؛ لأن ما بعد الوقف تذييل وتعقيب على الإنفاق، وكأن المعنى: والله بصير بما تعملون من الإنفاق ابتغاء مرضاته، وقد قال بالتمام بعض العلماء، وقال الأشموني بمثل قول أبي حاتم. وأما الوقف على ﴿فَاحْرَقَتْ﴾ فمن أجل تناهي مقصود الاستفهام، والابتداء بجملة اسمية تذييل لما قبلها⁽³⁾.

(144-145) قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكَرُ إِلَّا أُولُو الْأَبْصَابِ * وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [البقرة/269-270]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿كثيرًا﴾ و﴿يعلمه﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف في الموضعين لفصل الجملة الشرطية عما بعدها. وقد رجح النحاس قول أبي حاتم على القول بالتمام لتعلق المعنى⁽⁴⁾.

(1) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 1/556، والقطع للنحاس ص 106، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 1/329 - 331.

(2) القطع للنحاس ص 108 - 109.

(3) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 1/557، والقطع للنحاس ص 109، والمكتفى للداني ص 190، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 1/338، والمقصد للأنصاري ص 65، ومنار الهدى للأشموني ج 1/118.

(4) القطع للنحاس ص 110 - 111، والمكتفى للداني ص 191، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 1/341 - 342، والمقصد للأنصاري ص 65.

(146-148) قول الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تظَلُمُونَ * لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة/272-273]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿يَشَاءُ﴾ تام عند أبي حاتم، كما ذكر النحاس أن التمام عند نافع على ﴿في الأرض﴾، وأن أبا حاتم خالفه في ذلك؛ لأن الوقف عنده ﴿إِلْحَافًا﴾. والوقف الأول لاستنباط الشرط، وأما الوقف على ﴿في الأرض﴾ فلعل أبا حاتم أراد أن جملة ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ﴾ حال من فاعل ﴿أَحْصَرُوا﴾، ولا يتم الفصل بين جملة الحال وصاحبها في حين يتم الكلام عند ﴿إِلْحَافًا﴾ للابتداء بالشرط⁽¹⁾.

(149) قول الله تعالى: ﴿سَمِعْتُ اللَّهَ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة/276]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿الصَّدَقَاتِ﴾. ويبدو أنه وقف كاف للفصل بين الجملة الفعلية والجملة الأسمية، مع اعتبار الابتداء بلفظ الجلالة⁽²⁾.

(150-151) قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكَمْ أَمْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاصِرَةٌ تُدِيرُوهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمِ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ [البقرة/282-283]:

(1) إيضاح الوقف لابن الأباري ج 557/1، والقطع للنحاس ص 113، والمكتفى للداني ص 191، وعلل الوقوف للسجاوندي ج

343/1-345، والمقصد للأصاري ص 66، ومنار الهدى للأشموني ج 120/1.

(2) القطع للنحاس ص 113، والمقصد للأصاري ص 66.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿بِالْعَدْلِ﴾، و﴿مَقْبُوضَةً﴾. والوقف في الموضع الأول لانتهاه الشرط وفصله عما بعده؛ وقد استحسنه النحاس. وفي الموضع الثاني لاستئناف شرط آخر. ولم يوضح النحاس نوع الوقف عند أبي حاتم، ولعله كافٍ في الموضعين⁽¹⁾.

(152) قول الله تعالى: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ﴾ [آل عمران/3]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿بِالْعَدْلِ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف هنا للفصل بين الجملتين الفعليتين، وقد وصفه أبو حاتم بأنه كافٍ؛ لأن الواو لعطف الجملتين⁽²⁾.

(153-154) قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران/7]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿أُمُّ الْكِتَابِ﴾ تم حسب قول نافع، وأن أبا حاتم خالفه؛ والوقف عنده كافٍ حسن على ﴿مُتَشَابِهَاتٌ﴾. وقد فطن أبو حاتم إلى العطف في ﴿وَأُخَرُ﴾؛ وهو من العناصر النحوية التي لا يتم الوقف على أحد ركنيها دون الآخر، واختار أبو حاتم الوقف على ﴿مُتَشَابِهَاتٌ﴾ لاستئناف التفصيل⁽³⁾.

(155-160) قول الله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنِةِ الْقَتْلِ تَقَاتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ * زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْمَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ * قُلْ أُوتِيتُكُمْ بِخَيْرٍ مِمَّنْ دَلَّكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَرْوَاحٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ * الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالْمُسْتَقِيمِينَ وَالْمُسْتَعْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران/13-17]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿رَأْيَ الْعَيْنِ﴾، ومفهوم على ﴿وَالْحَرْثِ﴾، وكافٍ حسن على ﴿مِمَّنْ دَلَّكُمْ﴾، وتام على ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ و﴿الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ و﴿بِالْأَسْحَارِ﴾. والأوقاف الستة للفصل بين الجمل، وقد حكم أبو حاتم بالتمام في ثلاثة مواضع؛ منها موضع رأس آية منقطع عما بعده، ولعل القول بالتمام في

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 1/558-559، والقطع للنحاس ص 114-115، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 1/350، 352.

(2) القطع للنحاس ص 117، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/563.

(3) تفسير الطبري ج 3/176، والقطع للنحاس ص 117، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 1/361.

الموضوعين الآخرين يعنى تمام الكفاية لا تمام التمام، أو أن رأسى الآية بعدهما أتم، وقد اعترض ابن الأنبارى وغلط أبا حاتم فى القول بالتمام على ﴿الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ بحجة أن ما بعده متعلق بما قبله⁽¹⁾.

(161) قول الله تعالى: ﴿بَعْثًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرُ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [ال عمران/ 19]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿بَيْنَهُمْ﴾ كاف عند أبى حاتم. والوقف لاستئناف الشرط، أو لإطلاق حكم غير مخصوص بما قبله⁽²⁾.

(162-167) قول الله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ * قُلْ إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يُعَلِّمَهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [ال عمران/ 28-29]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم تام على ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ و﴿نَفْسَهُ﴾ و﴿يُعَلِّمَهُ اللَّهُ﴾، وتام على ﴿تُقَاةً﴾ و﴿الْمَصِيرُ﴾، وكاف على ﴿فِي شَيْءٍ﴾. والوقف فى المواضع الستة للفصل بين الجمل، وقد جعله أبو حاتم كافيًا بعد جملة الشرط؛ لأنها اعتراضية، والاستثناء بعدها متعلق بما قبلها، ولكن يلفت النظر وصف الوقف فى المواضع الأخرى بالتام أو التمام على الرغم من وجود التعلق⁽³⁾!

(168) قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفَلَاكُمُ اللَّهُمَّ يَكْفُلُ مَرِيضًا﴾ [ال عمران/ 44]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ كاف عند أبى حاتم. والوقف هنا يفصل بين الجملة الاسمية المثبتة والجملة الفعلية المنفية، وقد عده أبو حاتم كافيًا لتعلق المعنى⁽⁴⁾.

(1) إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 2/570 - 571، والقطع للنحاس ص 120، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 1/365، والمقصد للأنصارى ص 72.

(2) القطع للنحاس ص 122، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 1/366.

(3) تفسير الطبرى ج 3/228، والقطع للنحاس ص 123، والمكتفى للدانى ص 199، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 1/368، والتنبهات للزواوى ص 103 بلفظ: «﴿فِي شَيْءٍ﴾ يجوز الوقف عليه عند أبى حاتم ... وما استحسب بعض المتأخرين هذا الوقف مع اعترافه بأن أبا حاتم أفضل منه وأعلم»، والدر المصون للسمين الحلبي ج 2/59، ومنار الهدى للأشمونى ج 1/132.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 2/576، والقطع للنحاس ص 126، والمكتفى للدانى ص 200، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 1/372، والمقصد للأنصارى ص 77، وانظر منار الهدى للأشمونى ج 1/138 بلفظ: «﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾: كاف عند أبى حاتم، ومثله ﴿كُفْلُ مَرِيضًا﴾، و﴿مُخَصِّمُونَ﴾»، وليس بالضرورة أن يكون الحكم فى الموضوعين الآخرين من رأى أبى حاتم؛ لأن الأشمونى لم يقل: ومثله عنده. ومنهجه ألا يأخذ إلا ما هو مقطوع النسبة إلى أبى حاتم.

(169) قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَعَذَبْنَا عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [آل عمران/56]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿وَالْآخِرَةِ﴾ تام عند أبي حاتم . والوقف للفصل بين جملة الشرط والجملة المنفية، ولكن وصفه بالتام فيه نظر؛ لأن النفي تمام المقصود؛ فالمعنى متصل⁽¹⁾.

(170-171) قول الله تعالى: ﴿فَلَنْ يُغْلِبَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَىٰ بِهِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ * لَنْ تَأْكُلُوا الْبَرَّ حَتَّىٰ تُغْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ وَمَا تُغْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ * كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنزَلَ التَّوْرَةُ﴾ [آل عمران/91-93]:

ذكر النحاس أن الوقف كاف عند أبي حاتم على ﴿افْتَدَىٰ بِهِ﴾ و﴿مِمَّا تَحِبُّونَ﴾. والوقف الأول لانتهاؤ الشرط، والثاني لاستئناف شرط آخر⁽²⁾.

(172) قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران/97]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿سَبِيلًا﴾ كاف عند أبي حاتم. والوقف لاستئناف الشرط؛ وهو أرجح من وقف بعض الكوفيين على ﴿الْبَيْتِ﴾ بمعنى: من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج؛ لأن ما لا يحوج إلى تقدير أفضل مما يحوج إلى تقدير. وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق الشرط بما قبله؛ إذ المعنى: ومن كفر بالحج كفر بالله⁽³⁾.

(173) قول الله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تُلَوِّحًا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران/108]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿بِالْحَقِّ﴾ كاف عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملة المثبتة والجملة المنفية بعدها⁽⁴⁾.

(174) قول الله تعالى: ﴿فَاتَاهُمُ اللَّهُ تَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسَنَ تَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران/148]:

(1) القطع للنحاس ص 128، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 1/375.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 2/580، والقطع للنحاس ص 131، والمكتفى للدانى ص 205، وقد زعم محققه أن الوقف على ﴿نُزِّلَ التَّوْرَةُ﴾ كاف عند أبي حاتم، وأحال إلى كتاب النحاس، وليس فيه، ولعله من انتقال البصر!

(3) معانى القرآن للفراء ج 1/227، وتفسير الطبرى ج 4/19، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 2/581، والقطع للنحاس ص 131.

(4) القطع للنحاس ص 132، والمكتفى للدانى ص 206.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْآخِرَةَ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية مع حسن الابتداء بعده بلفظ الجلالة⁽¹⁾.

(175) قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُوهُمْ النَّارُ وَبِئْسَ سَوَى الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران/151]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿النَّارُ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين وإبراز تعدد سوء العاقبة والمآل⁽²⁾.

(176) قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [آل عمران/156]:

ذكر النحاس أن القطع الكافي عند أبي حاتم على ﴿وَيُمِيتُ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين الاسميتين وبيان تعدد قدرة الله⁽³⁾.

(177) قول الله تعالى: ﴿هُم دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران/163]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿اللَّهُ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين، وللافتداء بلفظ الجلالة تعظيمًا وإكبارًا⁽⁴⁾.

(178-180) قول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ إِذْ أَنْعَمَ عَلَيْكُمْ وَحَسَنُوا لِيَوْمِ تُدْعَوْنَ لَهُمْ وَأَنْتُمْ كَانُمْرًا يُوقَدُ﴾ [آل عمران/174-175]:

قال الأشموني: «سوءٌ» تام عند نافع على استئناف ما بعده، وعند أبي حاتم ﴿رِضْوَانَ اللَّهِ﴾ أتم منه، ﴿عَظِيمٍ﴾ تام، ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ كافٍ، وتام عند أبي حاتم؛ قال: لأن المعنى يخوف الناس أوليائه، أو يخوفونكم أوليائه، أو بأوليائه⁽⁵⁾؛ وهذا يخالف ما ذكره النحاس - وهو أسبق من الأشموني بعدة قرون - حيث ذكر أن ﴿رِضْوَانَ اللَّهِ﴾ كافٍ عند أبي حاتم، وربما كان المقصود في نص الأشموني تمام الكفاية لا تمام التمام. وأما وصف الوقف على ﴿أَوْلِيَاءَهُ﴾ بالتام، فربما تبع فيه أبو حاتم شيخه الأخفش، وهو قول غريب؛ إذ المعنى متعلق حتى إن السجاوندي جعل الوقف مرخصًا لضرورة؛ لأن فاء التعقيب - وإن اختلفت

(1) تفسير الطبري ج 4/122، والقطع للنحاس ص 137، والمكتفى للداني ص 212.

(2) القطع للنحاس ص 137، ويربط رأى أبي حاتم بموضعين آخرين [الرعد/18]، [التحریم/9].

(3) تفسير الطبري ج 4/149، والقطع للنحاس ص 138، ومنار الهدى للأشموني ج 1/163.

(4) القطع للنحاس ص 139 وقد وقعت الآية القرآنية فيه بلفظ ﴿هُم دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾!

(5) منار الهدى للأشموني ج 1/166.

الجملتان - لوصل النهى عن الخوف بعد ذكر التخويف، ولعل هذا يرجح أن التام عند أبي حاتم قد يعادل الكافي. والوقف فى الموضوعين للفصل بين الجمل مع حسن الفصل والابتداء معاً فى الموضوع الأول بلفظ الجلالة⁽¹⁾.

(181-183) قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ رُحِّحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ * تَلْبُورٌ فِي أُمُورِكُمْ ﴾ [ال عمران/ 185-186]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿الْقِيَامَةِ﴾ و﴿فَازَ﴾، وتام على ﴿الْغُرُورِ﴾. والوقف فى الموضوعين الأول والثانى لفصل الجملة الشرطية عما قبلها وعما بعدها، وفى الموضوع الثالث للابتداء بالقسم؛ وهذا من مقتضيات الوقف⁽²⁾.

(184-188) قول الله تعالى: ﴿تَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ * لَا يَعْرَتُكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ * مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ وَسِسُ الْمِهَادُ * لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ ﴾ [ال عمران/ 195-198]:

قال النحاس: «﴿تَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ وقف كافٍ عند أبي حاتم، والتام عنده ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾، وكذا التام عنده ﴿لَا يَعْرَتُكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾؛ وغلط فى هذا فقيل: ليس بتام ولكنه وقف صالح لأن ما بعده متعلق بما قبله؛ لأن المعنى: تقلبهم فى البلاد وتصرفهم [فيها متاع] قليل ومنفعة يسيرة، ثم يصيرون إلى المجازاة بالأعمال والخلود فى النار، والتام ﴿وَسِسُ الْمِهَادُ﴾. ﴿نُزُلًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ وقف كافٍ عند أبي حاتم، والتام عنده ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾⁽³⁾. وأبو حاتم هنا يحكم على وقفين بالكفاية، وعلى ثلاثة بالتام وثلاثتها رعوس أى، اثنان منها تذييل؛ فكان الوقف قبلهما كافياً للفصل بين الجمل، ولكن حكمه على ﴿فِي الْبِلَادِ﴾ بالتام محل إشكال؛ لأن ما بعده متعلق به من جهة المعنى؛ ولهذا حكم عليه ابن الأنبارى بالغلط وتبعه النحاس والأشمونى؛ لأن المعول عليه المبنى والمعنى معاً⁽⁴⁾.

(1) معانى القرآن للأخفش ج 1/428، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 2/588، والقطع للنحاس ص 140، والمكفى للدانى ص 213، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 1/404، وانظر السفر الجامع فى بيان غريب وقوف الإمام نافع للدكتور جار الله ص 14.
(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 2/589، والقطع للنحاس ص 141، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 1/407.
(3) القطع للنحاس ص 143 وما بين المعقوفين وقع بلفظ (فيه متا) ولعله من أثر الطباعة!
(4) إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 2/590، والمكفى للدانى ص 214، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 1/409، والمقصد للأصبغى ص 95، ومنار الهدى للأشمونى ج 1/170 بلفظ: «﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ كاف للابتداء بالنفى [كذا!] نص عليه أبو حاتم السجستاني».

(189) قول الله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾ [النساء/13]:

ذكر النحاس أن أبا حاتم يقف على ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾. والوقف لاستئناف الشرط، ويبدو أنه كافٍ لأن ما بعده متصل بما قبله، والمعنى: «هذه القسمة التي قسمها لكم ربكم، والفرائض التي فرضها لأحيائكم من موتاكم في هذه الآية على ما فرض ويبيّن في هاتين الآيتين حدود الله، يعنى: فصول ما بين طاعة الله ومعصيته في قسمكم مواريث موتاكم»⁽¹⁾.

(190-205) قول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بَيْنَ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بَيْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا * وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَبْلِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [النساء/23-25]:

قال الأشموني: «﴿أُمَّهَاتُكُمْ﴾ كافٍ، ومثله ما بعده لأن التعلق فيما بعده من جهة المعنى فقط. قال أبو حاتم السجستاني: الوقف على كل واحدة من الكلمات إلى قوله في الآية الثانية ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ كافٍ»⁽²⁾. والوقف هنا للتقسيم والتفصيل، وقد وصفه أبو حاتم بالكافي لتعلق المعنى، ويفهم من النص أن الوقف على ﴿رَحِيمًا﴾ كاف عند أبي حاتم، ولعله جمع بين كونه رأس آية وكون ما بعده متعلقًا بما قبله، في حين جعل ابن الأنباري الوقف عليه تامًا، ومنعه السجاوندي بحجة العطف! وأما الوقف على ﴿أَيْمَانُكُمْ﴾ فهو مرتبط بإعراب ما بعده؛ فمن نصب ﴿كِتَابَ﴾ على المصدرية لم يكن الوقف على ﴿أَيْمَانُكُمْ﴾ تامًا عنده، ومن نصبه على الإعراب جعل الوقف تامًا. ولعل موقف أبي حاتم والسجاوندي من الوقف على ﴿رَحِيمًا﴾ يقوى ميل الباحث إلى عدم الافتتاح بـ﴿وَالْمُحْصَنَاتِ﴾⁽³⁾. وذكر النحاس أن ﴿بِإِيمَانِكُمْ﴾ وقف على

(1) تفسير الطبري ج 4/290، وانظر القطع للنحاس ص 146، والفصول مصدر كالفصل.

(2) منار الهدى للأشموني ج 1/178، وانظر التبيّهات للزراوى ص 111، والمقصود كل واحدة من الكلمات المعطوفة؛ إذ لا يتصور الوقف على المضاف دون المضاف إليه، أو الموصول دون صلته، أو الجارّ دون المجرور، أو الشرط دون جوابه؛ لأن كل عنصرين من هذه العناصر النحوية بينهما تلازم قوى؛ ولهذا يعد الفصل بينهما قبيحًا في حين أن المعطوف والمعطوف عليه من العناصر النحوية الأقل تلازمًا؛ فيعد الوقف بينهما غير تام.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/596، والقطع للنحاس ص 147، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/419، ولا يزال كثير من أئمة المساجد في مصر يفتتحون بلفظ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتِ﴾ بحجة أن اللفظ بداية ربيع في القرآن الكريم!

قول أبي حاتم، وأن أبا حاتم ذكره في غير هذا الموضع. والوقف- ولعله كافٍ- للفصل بين الجملتين، وربما لبيان أن الجملة الأولى اعتراضية⁽¹⁾.

(206) قول الله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء/43]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾. والوقف- ولعله كافٍ- لانتهاه الاستثناء، والابتداء بجملة الشرط المستقلة نحوياً⁽²⁾.

(207-208) قول الله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمَعْلَقَةِ وَإِنْ تُضِلُّوهَا وَتَمَنَوْا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء/129]:

ذكر النحاس أن الوقف كافٍ عند أبي حاتم على ﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ و﴿كَالْمَعْلَقَةِ﴾. والوقف للفصل بين الجمل، ولانتهاه الشرط في الموضع الأول، والابتداء بآخر في الموضع الثاني، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى⁽³⁾.

(209) قول الله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جِجِيمًا﴾ [النساء/172]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْمُقَرَّبُونَ﴾ من الكافي الحسن عند أبي حاتم. والوقف للابتداء بجملة الشرط مع تعلق المعنى⁽⁴⁾.

(210-211) قول الله تعالى: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ * قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [المائدة/99-100]:

(1) القطع للنحاس ص 147، ويُفهم من كلام النحاس أنه اطلع على كتاب أبي حاتم، ويُفهم كذلك أن الكتاب كانت فيه بعض الإحالات، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم للأستاذ لعبد الباقي (أم ن) ص 110.

(2) تفسير الطبري ج 100/5، والقطع للنحاس ص 149، ومنار الهدى للأشموني ج 182/1.

(3) إيضاح الوقف لابن الأبياري ج 606/2، والقطع للنحاس ص 163، والمكثفي للداني ص 227، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 436/2، والمقصود للأصصاري ص 109، ومنار الهدى للأشموني ج 196/1.

(4) القطع للنحاس ص 170، والمكثفي للداني ص 233، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 443/2.

ذكر النحاس أن الوقف كافٍ عند أبي حاتم على ﴿الْبَلَاغُ﴾ و﴿النَّحِيثُ﴾ الثاني. والوقف الأول للفصل بين الاستثناء والجملة المبدوءة بلفظ الجلالة، وفي الموضع الثاني للفصل بين الأمرين ﴿قُلْ﴾ و﴿فَاتَّقُوا﴾، ولم يصف أبو حاتم الوقف بالتام أو التام في الموضعين للتعلق الدلالي⁽¹⁾.

(212) قول الله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [العنكبوت/ 105]:

ذكر النحاس أن الوقف كافٍ عند أبي حاتم على ﴿اهْتَدَيْتُمْ﴾. والوقف للفصل بين الجملة المنفية والجملة المثبتة⁽²⁾.

(213) قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [النعام/ 2]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿أَجَلًا﴾ تمَّ عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الأجلين الموت والبعث أو الدنيا والآخرة أو الدنيا والبعث⁽³⁾.

(214) قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كَلِمَةَ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النعام/ 25]:

ذكر النحاس أن الوقف كافٍ عند أبي حاتم على ﴿بِهَا﴾. والوقف لانتهاء جملة الشرط وفصلها عما بعدها⁽⁴⁾.

(215) قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمُوتَ أَبَدًا وَآلَاءُ اللَّهِ لَا يُحِيطُ بِهَا شَيْءٌ وَوَعْدُ اللَّهِ حَتَّىٰ تَحْكُمَ الْأَنْبِيَاءُ﴾ [النعام/ 29-30]:

ذكر النحاس أن الوقف تمام عند أبي حاتم على ﴿بِمَعْبُوثِينَ﴾. والوقف لانتهاء القول واستئناف الشرط مع كون موضع الوقف رأس آية، ولكن الوصف بالتام محل نظر؛ لأن المعنى متعلق⁽⁵⁾.

(216) قول الله تعالى: ﴿فَبِهَدَاهُمْ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [النعام/ 90]:

قال أبو جعفر النحاس: «القطع عليه حسن؛ لأنه تمام، وأيضاً فإنه إن وصل بالهاء كان لاحقاً، وإن حذف الهاء خالف السواد، فالقطع عليه أسلم؛ قال أبو جعفر: وهذا الذي ذكرناه مذهب أكثر العلماء، وحكى أبو حاتم أنه قول أبي عمرو، وأنه كان يقف على الهاء على اختلاف عنه، وأن ابن أبي إسحاق

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/625، والقطع للنحاس ص 183، وانظر منار الهدى للأشموني ج 1/226.

(2) القطع للنحاس ص 183، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/466.

(3) تفسير الطبري ج 7/146 - 147 وفيه تفسيرات أخرى للأجلين، والقطع للنحاس ص 188.

(4) القطع للنحاس ص 191، وانظر منار الهدى للأشموني ج 1/234.

(5) تفسير الطبري ج 7/177، والقطع للنحاس ص 191، وانظر منار الهدى للأشموني ج 1/235.

كان يقف على الهاء ويصل بغيرها وكذا ابن محيصن⁽¹⁾. والوقف هنا للفصل بين الجملتين، ووصفه بالتمام؛ لأن ما بعده منفصل عما قبله، والضمير في ﴿عَلَيْهِ﴾ يعود إلى القرآن أو التبليغ وإن لم يجر لهما ذكر لدلالة السياق عليهما، ويبدو أن أبا حاتم لم يضيق في طريقة الوصل بالهاء أو بدونها وقد أفادنا في مواقف بعض القراء⁽²⁾.

(217) قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النعام/114]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿مُفَصَّلًا﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين، ووصفه بالتمام للاستئناف⁽³⁾.

(218-220) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النعام/165]:

قال الأشموني: «﴿سَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ جائز فصلاً بين التحذير والتبشير، وارتضاه بعضهم فرقاً بين الفريقين المقابلين، ولا يخلط أحدهما بالآخر. وقال أبو حاتم السجستاني: لا أقف على ﴿سَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ حتى أقول ﴿وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، ومثله ما في سورة الأعراف⁽⁴⁾؛ لأن الكلام مقرون بالأول وهو بمنزلة قوله: ﴿تَبِيُّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الأعراف/49-50]؛ فإن الثاني مقرون بالأول ومحمول عليه؛ فلا يوقف على أحدهما حتى يؤتى بالثاني؛ هذا ما ذهب إليه أبو حاتم السجستاني⁽⁵⁾. والوقف هنا للفصل بين الجمل المتقابلة، ولم يفضل أبو حاتم من أجل العطف والازدواج والمعادل حتى مع ﴿الرَّحِيمُ﴾ على الرغم من كونه رأس آية، وقد قال بمثل قول أبي حاتم - من غير إشارة إليه - ابن الأنباري والنحاس، بل إن عبارة أبي حاتم أحوط وأنسب من عبارة ابن الأنباري الذي وصف الوقف على ﴿الْعِقَابِ﴾ بأنه قبيح، في حين أجاز السجاوندي الوقف والوصل⁽⁶⁾.

(1) القطع للنحاس ص 196 - 197، والكلام عن حكم الوقف على ﴿أَقْدَهُ﴾.

(2) الدر المصون للسمين الحلبي ج 3/117، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/482.

(3) القطع للنحاس ص 203، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/487.

(4) إشارة إلى قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأعراف/167]؛ وأرجو أن تغني الإشارة هنا عن الإعادة في موضعه.

(5) منار الهدى للأشموني ج 1/259.

(6) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/648، والقطع للنحاس ص 209، 289، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/495، وانظر تعريف المعادل في منار الهدى للأشموني ج 1/39.

(221) قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الاعراف/3]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ تمام عند أبي حاتم، وكاف عند غيره. والوقف للفصل بين الإنشاء والخبر أو لانتهاه النهي، وربما أراد أبو حاتم تمام الكفاية، ولعله أراد أن الوقف على ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ تام وعلى رأس الآية أتم؛ لأن ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ تذييل لما قبلها⁽¹⁾.

(222) قول الله تعالى: ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْذُومًا مَدْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمَّا لَنْ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الاعراف/18]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿مَدْحُورًا﴾ تام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين جملة القسم وما قبلها، ووصف الوقف بالتمام - وهو وصف بعض أكابر علماء الوقف - فيه نظر؛ لأن المعنى متعلق والقول متصل إلا أن يكون المراد تمام الكفاية، أو أن رأس الآية أتم⁽²⁾.

(223-224) قول الله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوُهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ * وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الاعراف/27-28]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾، وكاف على ﴿أَمَرَنَا بِهَا﴾. والوقف في الموضع الأول للفصل بين الجملتين المختلفتين، وفي الموضع الثاني للفصل بين القولين، ولكن وصف الأول بالتمام فيه نظر؛ لأن المعنى متصل إلا أن يكون أبو حاتم قد راعى الاستئناف النحوي فقط، أو أراد تمام الكفاية⁽³⁾.

(225-228) قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَهُمْ قَوْلَهُمْ قَالُوا أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ * قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعْنَتْ أُخْتَهَا حَتَّىٰ إِذَا دَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ

(1) القطع للنحاس ص 210، وانظر: إيضاح الوقف لابن الأباري ج 2/651، والمكثف للداني ص 265، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/496، ومنار الهدى للأشموني ج 1/261 وعبارته: «وقال أبو حاتم: تام»، والجدول لمحمود صافي ج 13/293.

(2) إيضاح الوقف لابن الأباري ج 2/652، والقطع للنحاس ص 211، والمكثف للداني ص 266، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/498، والمقصد للأصاري ص 143، ومنار الهدى للأشموني ج 1/262.

(3) القطع للنحاس ص 212، وانظر: إيضاح الوقف لابن الأباري ج 2/653، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/498 - 499.

أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَادِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَاتِمِّمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِن لَّا تَعْلَمُونَ * وَقَالَتْ أُولَادُهُمْ لِأَخْرَاهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ ﴿ [الصافات/37-39]:

ذكر النحاس أن الوقوف كافية عند أبي حاتم على ﴿كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾، و﴿فِي النَّارِ﴾، و﴿مِنَ النَّارِ﴾، و﴿مِن﴾ فضل. والوقوف للفصل بين الجمل؛ فالأول لانتهاه الاستفهام، والثاني للابتداء بالشرط، والثالث للفصل بين القولين، والرابع للابتداء بالأمر - مع اتصال القول - إبرازًا للتوبيخ والتبكيث⁽¹⁾.

(229) قول الله تعالى: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِن قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ ﴿ [الصافات/101]:

ذكر النحاس أن الوقوف على ﴿مِن قَبْلُ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين، ووصفه بالكافي لتعلق ما بعده بما قبله⁽²⁾.

(230) قول الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَا أُخْدُودُ بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴿ [الصافات/145]:

ذكر النحاس أن الوقوف على ﴿بِأَحْسَنِهَا﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للفصل واختلاف ضمير الخطاب في الجملتين⁽³⁾.

(231) قول الله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاكَ إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ ﴿ [الصافات/156]:

ذكر النحاس أن الوقوف على ﴿إِلَيْكَ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف هنا للفصل بين قول الله عز وجل ودعوة نبيه موسى عليه السلام⁽⁴⁾.

(232) قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴿ [الأنفال/4]:

ذكر النحاس أن الوقوف على ﴿حَقًّا﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى في حين وصف بعض أكابر العلماء الوقف بأنه تمام⁽⁵⁾.

(233) قول الله تعالى: ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ ﴿ [الأنفال/34]:

(1) تفسير مجاهد ص 336، وتفسير الطبري ج 175/8، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 654/2، والقطع للنحاس ص 213،

وعلى الوقوف للسجاوندي ج 499/2، والمقصد للأنصاري ص 145، ومنتار الهدى للأشموني ج 265/1.

(2) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 661/2، والقطع للنحاس ص 217، والمكتفى للداني ص 274.

(3) القطع للنحاس ص 220، وعلى الوقوف للسجاوندي ج 514/2.

(4) تفسير الطبري ج 77/9، والقطع للنحاس ص 221، وعلى الوقوف للسجاوندي ج 517/2.

(5) القطع للنحاس ص 226، والمكتفى للداني ص 284.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿أَوْلِيَاؤُهُ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين، ولكن وصفه بالتمام - وقد قال به بعض العلماء - فيه إشكال؛ لأن المعنى متعلق (1).

(234) قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَعْلَمُوهُ تُكْرَهُ قِتْنَةٌ﴾ [النساء/73]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿بَعْضٍ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للابتداء بالشرط وفصله عما قبله. ولكن وصفه بالتمام محل إشكال؛ لأن الهاء في ﴿تَعْلَمُوهُ﴾ تعود إلى النصر أو الإرث أو الميثاق، أي: حفظه، أو على جميع ما تقدم ذكره، إلا أن يكون المراد تمام الكفاية لا تمام التمام، وربما تبع أبو حاتم شيخه الأخفش (2).

(235) قول الله تعالى: ﴿اتَّخَشَوْهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة/13]:

قال أبو بكر بن الأنباري: «وقال السجستاني: الوقف على ﴿اتَّخَشَوْهُمْ﴾. قال أبو بكر: وليس كذلك؛ لأن قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ منعقد بالخشية الأولى» (3). وهذا تحامل من ابن الأنباري تابعه عليه النحاس؛ لأن الوقف هنا للفصل بين جملة الشرط والاستفهام قبلها، والفاء متصلة بلفظ الجلالة لربط الشرط بالجواب، والتقدير: إن كنتم مؤمنين فالله أحق أن تخشوه؛ ولهذا جعل الداني الوقف على ﴿اتَّخَشَوْهُمْ﴾ كافيًا، وجعله السجاوندي جائزًا. ويصح اعتراض ابن الأنباري والنحاس إذا كان الوقف عند أبي حاتم تامًا (4).

(236-237) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ * إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِّئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنٌ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ﴾ [التوبة/36-37]:

ذكر النحاس أن الكافي عند أبي حاتم على ﴿الْقَيِّمُ﴾، و﴿فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾. والوقف للفصل بين الجمل، ووصفه بالكافي لارتباط ما بعده بما قبله (5).

(1) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/685، والقطع للنحاس ص 229، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/536.

(2) القطع للنحاس ص 233، والمكتفى للداني ص 289، والدر المصون للسمين الحلبي ج 3/438.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/691، وانظر القطع للنحاس ص 235.

(4) المكتفى للداني ص 291، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/546، والتبيان للعكبري ج 2/638، ومنار الهدى للأشموني ج 1/303.

(5) القطع للنحاس ص 237، والمكتفى للداني ص 292، والدر المصون للسمين الحلبي ج 3/461 - 464.

(238) قول الله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غُلَظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة/123]:

ذكر النحاس أن القطع الكافي عند أبي حاتم على ﴿غُلَظَةً﴾. والوقف للفصل بين الأمر بالقتال والأمر بالعلم، وقد وصفه أبو حاتم بالكافي لتعلق ما بعده بما قبله⁽¹⁾.

(239) قول الله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ﴾ [يونس/2]:

قال ابن الأنباري: «أَنَّ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ» حسن. قال السجستاني: هو تام. وليس بتام؛ لأن قوله: ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ﴾ جواب للوحى، وهذا إشارة إليه⁽²⁾. والوقف هنا للابتداء بقول الكافرين، وقد فطن ابن الأنباري إلى تعلق المعنى وأن جملة ﴿قَالَ﴾ مرتبطة بمحذوف، والتقدير: فلما أتاهم بوحي الله وتلاه عليهم قال الكافرون، وربما أراد أبو حاتم تمام الكفاية لا تمام التمام، ولعله أراد الاستئناف البياني، وكان سائلا سأل: ماذا كان موقفهم من الوحي؟ وقد سبق الأخفش أبا حاتم في وصف الوقف بالتام؛ فكان المتوقع من ابن الأنباري توجيه النقد إلى الأسبق⁽³⁾!

(240) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [يونس/9]:

ذكر النحاس أن القطع على ﴿بِإِيمَانِهِمْ﴾ تام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملة الاسمية المؤكدة والجملة الفعلية لإبراز فضل الله، ولكن وصفه بالتمام فيه إشكال؛ لأن ما بعده متعلق بما قبله⁽⁴⁾.

(1) تفسير الطبري ج 72/11، والقطع للنحاس ص 245، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 561/2.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 702/2، وانظر القطع للنحاس ص 247، والمكتفى للداني ص 303، وهذا يخالف ما جاء في

منار الهدى للأشموني ج 322/1 بلفظ: «عِنْدَ رَبِّهِمْ» أحسن مما قبله. وليس يوقف على قول من يقول: إن قوله: ﴿قَالَ

الْكَافِرُونَ﴾ جواب ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾، وهذا إشارة إلى الوحي، قاله أبو حاتم! ولا بد من الإشارة إلى ما جاء في غرائب التفسير

للكرماني ج 471/1 بلفظ: «رُؤِيَ عَنْ سَهْلِ الْوَقْفِ عَلَى ﴿لِلنَّاسِ﴾، ولعله جعل اسم كان مضمرا في كان، وهو يعود إلى

الكتاب؛ فهل المقصود أبو حاتم؟ لم يعلق المحقق! ولم أقف على نسبة هذا الوقف إلى أبي حاتم في مصدر آخر! فإن صحت

النسبة كان الوقف مرتبطا بالإعراب؛ حيث يصير ﴿لِلنَّاسِ﴾ خبرا لكان؛ بمعنى: أكان مثل هذا الكتاب الفصيح لهؤلاء القوم

الفصحاء؟ في حين أنه - على الوصل - حال من ﴿عَجَبًا﴾، كما يتغير إعراب ﴿عَجَبًا﴾ فيصير مفعولا لفعل محذوف تقديره

(يعجبون) بعد أن كان - على الوصل - خبرا ل(كان)، ولهذا الوقف أثر في تحويل الجملة إلى جملتين.

(3) معاني القرآن للأخفش ج 564/2، وتفسير الطبري ج 83/1، والمكتفى للداني ص 303، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 564/2،

والمقصد للأصاري ص 172.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 704/2، والقطع للنحاس ص 248، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 565/2.

(241) قول الله تعالى: ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ﴾ [يونس/26]:

ذكر النحاس أن القطع على ﴿وَزِيَادَةٌ﴾ كاف عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ووصفه بالكفاية لتعلق ما بعده بما قبله⁽¹⁾.

(242-243) قول الله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس/35]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم جيد على ﴿لَكُمْ﴾، وتمام على ﴿تَحْكُمُونَ﴾. والوقف الأول للفصل بين الجملتين الإنشائيتين للتوبيخ وإظهار الاستفهام الثاني⁽²⁾، والوقف الثاني لانتهاء الخطاب مع كونه رأس آية. وسياق كلام النحاس يدل على أن الجيد عند أبي حاتم دون التام، ولعله مرادف للكافي أو الجائز. وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى في الموضع الأول في حين ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿لَكُمْ﴾ تام⁽³⁾.

(244) قول الله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّابٌ الَّذِينَ كَذَّبُوا مِنَ قَبْلِهِمْ﴾ [يونس/39]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿تَأْوِيلُهُ﴾ كاف عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين، ووصفه بالكافي - في مقابل من وصفه بالتمام - لتعلق ما بعده بما قبله⁽⁴⁾.

(245) قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [يونس/45]:

ذكر النحاس أن القطع على ﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ كاف عند أبي حاتم. والقطع هنا للفصل بين الجملتين، ووصفه أبو حاتم بالكافي؛ ربما لأن ما بعده بمنزلة تذييل أو استئناف بياني في حين وصفه بعض أكابر العلماء بالتمام نظرًا إلى الاستئناف النحوي⁽⁵⁾.

(1) القطع للنحاس ص 250، والمكتفى للداني ص 306.

(2) لم أعثر على رأي أبي حاتم في قول الله تعالى ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات/154]، [القلم/36]؛ ولعل التصريح برأيه في موضع يونس أغنى عن الإعادة في موضعي الصافات والقلم.

(3) معاني القرآن للزجاج ج 20/3، وأعراب القرآن للنحاس ج 254/2، والقطع له ص 251، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 572/2، والتبهيئات للزواوي ص 133.

(4) القطع للنحاس ص 251، ومنار الهدى للأشموني ج 330/1.

(5) تفسير الطبري ج 120/11، والقطع للنحاس ص 251، والمكتفى للداني ص 308، والسفر الجامع للدكتور جار الله ص 14.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿يَحْبِسُهُ﴾ كاف عند أبي حاتم. والوقف لانتهاء الشرط والاستفتاح بـ﴿الآ﴾، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى في حين رأى نافع أن الوقف تمام⁽¹⁾.

(253) قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [هود/12]:

ذكر النحاس أن الوقف كاف عند أبي حاتم على ﴿نَذِيرٌ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين والابتداء بلفظ الجلالة تعظيماً⁽²⁾.

(254) قول الله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود/24]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿مَثَلًا﴾ كاف عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين ولبيان الاستفهام الثاني، وقول أبي حاتم بالكفاية فيه إدراك لتعلق المعنى في حين رأى نافع أن الوقف تمام⁽³⁾.

(255-256) قول الله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ * وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود/33-34]:

ذكر النحاس أن الوقف كاف عند أبي حاتم على ﴿شَاءَ﴾، و﴿يُغْوِيَكُمْ﴾. والوقف في كلا الموضعين للفصل بين الجملتين وانتهاء الشرط⁽⁴⁾.

(257) قول الله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَّمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَىٰ الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود/44]:

قال ابن الأثيري: «قال السجستاني: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَىٰ الْجُودِيِّ﴾ وقف كاف. وهذا غلط؛ لأن قوله: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾ نسق على ﴿غِيضَ الْمَاءِ﴾. ولو حسن الوقف ﴿الْجُودِيِّ﴾ على ما ذكر لحسن الوقف على ﴿الْمَاءِ﴾ وعلى ﴿الْأَمْرُ﴾»⁽⁵⁾. والوقف الذي اختاره أبو حاتم للفصل بين القولين، وقد جعله كافياً؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه من العناصر النحوية الأقل تلازماً؛ فكان الأولى عدم التسرع في تخطيطه.

(258) قول الله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا إِنْ عَادَا كَرُّوا رَبَّهُمْ﴾ [هود/60]:

(1) إيضاح الوقف لابن الأثيري ج 2/710، والقطع للنحاس ص 259، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/581.

(2) القطع للنحاس ص 259، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/581.

(3) إيضاح الوقف لابن الأثيري ج 2/711، والقطع للنحاس ص 260، والمكتفى للداني ص 314.

(4) القطع للنحاس ص 261، ومنار الهدى للأشموني ج 1/346.

(5) إيضاح الوقف لابن الأثيري ج 2/712، ومثله في القطع للنحاس ص 263.

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿الْقِيَامَةَ﴾. والوقف هنا للفصل بين الجملتين ولحق الاستفتاح بعده، ولكن الوصف بالتمام محل نظر؛ لأن المعنى متعلق، ولعل أبا حاتم تابع هنا شيخه الأخفش⁽¹⁾.

(259) قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾ [هود/63]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿عَصَيْتُهُ﴾. والوقف - ويبدو أنه كافٍ - لانتهاه الاستفهام والشرط مع أن المتحدث واحد⁽²⁾.

(260) قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِن خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [هود/66]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿يَوْمِئِذٍ﴾. والوقف - ويبدو أنه كافٍ - لانتهاه الشرط والابتداء بالجملة الاسمية المؤكدة⁽³⁾.

(261-262) قول الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنهَآكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ * يَا قَوْمِ لَا جُرْمَ لَكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمَ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ﴾ [هود/88-89]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿حَسَنًا﴾ وأن التمام عنده على ﴿صَالِحٍ﴾. والوقف الأول - ولعله كافٍ - لانتهاه الشرط، وفي الكلام حذف؛ أي: ورزقني منه رزقًا حسنًا أفأمرورني أن أعصيه مع هذه النعم التي له على؟! وأما الوقف على ﴿صَالِحٍ﴾ فمن أجل الابتداء بالنفي، وإن كان الوصف بالتمام محل نظر؛ لأن الخطاب متصل والمعنى متعلق⁽⁴⁾.

(263) قول الله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا آلَا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود/95]:

(1) القطع للنحاس ص 264، والمكتفى للداني ص 317، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 586/2، وقارن رأي أبي حاتم هنا بما سبق في موضعي [البقرة/214]، [هود/8].

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 715/2، والقطع للنحاس ص 264، ومنار الهدى للأشموني ج 350/1.

(3) القطع للنحاس ص 264، والمكتفى للداني ص 317.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 717/2، والقطع للنحاس ص 266، ومنار الهدى للأشموني ج 354-355/1.

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿فِيهَا﴾. والوقف من أجل الاستفتاح بـ﴿الآ﴾، وربما كان رأس الآية- وهو بمنزلة تذييل- أتم عنده(1).

(264-265) قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ * وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْذُوزٍ﴾ [هود/106-108]:

ذكر النحاس أن القطع الكافي عند أبي حاتم على ﴿مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ في الموضعين، ثم أبدى النحاس ما يشبه الاعتراض فذكر أن الوقف ليس كافيًا في الموضع الثاني؛ لأن ﴿عَطَاءٌ﴾ منصوب على المصدر يعمل فيه معنى ما قبله إلا أن ينصب بإضمار فعل. ومن الواضح أن الوقف في الموضعين لانتهاؤ الشرط والاستثناء مع جمال الوقف على لفظ الربوبية، ومن الواضح كذلك ارتباط الوقف في الموضع الثاني بالإعراب(2).

(266-267) قول الله تعالى: ﴿يَا بَشَرِي هَذَا غُلَامٌ وَأَسْرُوهُ بِضَاعَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [يوسف/19]:

ذكر النحاس أن الوقف كافٍ عند أبي حاتم على ﴿غُلَامٌ﴾، و﴿بِضَاعَةً﴾. والوقف في الموضع الأول لانتهاؤ مقول القول، والانتقال من المتكلم إلى الغائب، وفي الموضع الثاني للبدء بلفظ الجلالة تعظيمًا(3).
(268-269) قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَوْاهَ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَكِدًّا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف/21]:
ذكر النحاس أن الوقف كافٍ عند أبي حاتم على ﴿وَلَدًا﴾، و﴿الْأَحَادِيثِ﴾. والوقف في الموضع الأول لانتهاؤ القول الذي فيه معنى الشرط، وفي الموضع الثاني لفصل الجملة الاسمية التي تبدأ بلفظ الجلالة(4).

(270-271) قول الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ﴾ [يوسف/29]:

- (1) القطع للنحاس ص 267، والمكتفى للداني ص 320، ومنار الهدى للأشموني ج 1/355.
- (2) معاني القرآن للزجاج ج 3/80، والقطع للنحاس ص 267، والمكتفى للداني ص 321.
- (3) القطع للنحاس ص 270، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/595.
- (4) تفسير الطبري ج 12/175، والقطع للنحاس ص 270، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/596.

قال النحاس: «هَذَا» تَمْ، وهو قول أبي حاتم، قال: ثم أقبل على المرأة فقال: «وَأَسْتَغْفِرِي لَذَنْبِكَ إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ» قطع تام⁽¹⁾. والوقف في الموضع الأول للعدول عن مخاطب إلى مخاطبة، وقد وصفه بالتام - على الرغم من اتصال المعنى - بعض العلماء! ووصفه الأشموني بالحسن. وأما وصف الوقف الثاني بأنه تام فلاستئناف ما بعده مع كون الموضع رأس آية⁽²⁾.

(272) قول الله تعالى: «وَلَقَدْ رَاودَتْهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ» [يوسف/32]:

ذكر النحاس أن الوقف كاف عند أبي حاتم على «فَاسْتَعْصَمَ». والوقف - مع اتصال القول - للابتداء بالشرط أو القسم المضمرة، وقد وصفه ابن الأثير بأنه حسن، في حين تردد الداني والأشموني بين الكفاية والتمام⁽³⁾!

(273-275) قول الله تعالى: «قَالَ لَا يَا تُبَيِّكُمَا طَعَامَ تُرْزِقَانِهِ إِلَّا بِمَا تُبَيِّكُمَا بِأَوْلِيهِ قَبْلَ أَنْ يَا تُبَيِّكُمَا ذَلِكَمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ * وَأَتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ» [يوسف/37-38]:

ذكر النحاس أن الوقف كاف عند أبي حاتم على «أَنْ يَا تُبَيِّكُمَا»، و«يَعْقُوبَ»، و«شَيْءٍ». والوقف هنا للفصل بين الجمل المختلفة، ولم يصف أبو حاتم أيًا من الوقوف الثلاثة بالتام؛ لتعلق ما بعد الوقف بما قبله⁽⁴⁾.

(276) قول الله تعالى: «ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ * وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي» [يوسف/52-53]:

ذكر النحاس أن الوقف على «الْخَائِنِينَ» تمام عند الأخفش وأبي حاتم، وأنهما احتجا بالحديث: إن يوسف صلى الله عليه وسلم لما قال: «ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ» قال له جبريل صلى الله عليه وسلم: ولا حين هممت بها؛ فقال: «وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي». والوقف هنا ووصفه بالتام - والقائل واحد -

(1) القطع للنحاس ص 272 وفيه أن الوقف على «هَذَا» تَمْ عند نافع أيضا.

(2) معاني القرآن للزجاج ج 3/104، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/721، والمكفَى للداني ص 326، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/598، والمقصد للأصاري ص 193، ومنار الهدى للأشموني ج 1/363.

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/722، والقطع للنحاس ص 272، والمكفَى للداني ص 326، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/598، والمقصد للأصاري ص 193، ومنار الهدى للأشموني ج 1/363.

(4) القطع للنحاس ص 272، والمكفَى للداني ص 326، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/598.

لبيان انقطاع الكلام وعدم اتصاله. وأخذ أبي حاتم - وله في شيخه الأخفش قدوة - بالحديث يدل على الاهتمام بالسياق غير اللغوي⁽¹⁾.

(277-279) قول الله تعالى: ﴿وَسْتَغْلِبُونَكَ بِالسِّيَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظَلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ * وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد/6-7]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿الْمَثَلَاتُ﴾، وتام على ﴿مُنذِرٌ﴾ و﴿هَادٍ﴾. والوقف للفصل بين الجمل المختلفة، وحسن في ﴿هَادٍ﴾ لكونه رأس آية منقطعة عما بعده، ولكن وصف الوقف على ﴿مُنذِرٌ﴾ بالتام يعني استئناف الجملة بعده؛ أي أن الهداية عامة غير خاصة بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ومن جعل الواو للعطف لم يتم - وربما لم يجز - الوقف عنده على ﴿مُنذِرٌ﴾؛ وبهذا يتضافر الوقف في الموضع الثاني مع الإعراب⁽²⁾.

(280-281) قول الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ * لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾ [الرعد/10-11]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿جَهَرَ بِهِ﴾، و﴿وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف هنا للفصل بين المتقابلات حيث يفصل بين (أسر وجهر) و(مستخف وسارب)، ولم يقل أبو حاتم بالتام في الموضع الأول لوجود العطف، وفي الموضع الثاني - على الرغم من أنه رأس آية - لارتباط الضمير في ﴿لَهُ﴾ بما قبله، في حين قال الأخفش - وهو شيخ أبي حاتم - بالتام في الموضعين⁽³⁾.

(282-283) قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَبُسِّ الْمِهَادِ * أَمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَنْذَرُ أُولُو الْأَبْصَابِ﴾ [الرعد/18-19]:

(1) تفسير الطبري ج 1/13، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/723، والقطع للنحاس ص 273، والمكتفى للداني ص 327، والمقصد للأصاري ص 194، ومنار الهدى للأشموني ج 1/365.
(2) تفسير الطبري ج 1/106، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/732، والقطع للنحاس ص 277، والمقصد للأصاري ص 200، ومنار الهدى للأشموني ج 1/377.
(3) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/733، والقطع للنحاس ص 277، والمكتفى للداني ص 334، والدر المصون للسمين الحلبي ج 4/232، وانظر منار الهدى للأشموني ج 1/377 بلفظ: «وَمَنْ جَهَرَ بِهِ» حسن؛ للفصل بين المتقابلات، ومثله يقال في ﴿مُسْتَخَفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ حسنه أبو حاتم!

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿جَهَنَّمَ﴾، وتام على ﴿أَعْمَى﴾. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل، ووصف أبي حاتم له بالكفاية في الموضع الأول لتعلق المعنى، ووصف الموضع الثاني بالتمام لانتهاء الاستفهام، وإن كان ما بعده في حكم التذييل⁽¹⁾.

(284) قول الله تعالى: ﴿فَأَمَلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد/32]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿أَخَذْتُهُمْ﴾. والوقف هنا- ويبدو أنه كاف- للفصل بين الخبر والإنشاء أو للابتداء بالتوبيخ⁽²⁾.

(285) قول الله تعالى: ﴿أَكَلَهَا دَأْبُهَا وَظَلَمْنَا بِهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [الرعد/35]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿وِظَلَمْنَا بِهَا﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف هنا لانتهاء أوصاف الجنة، ولكن وصف الوقف بالتمام - وهو رأى أكثر علماء الوقف- محل نظر؛ لأن ما بعده متعلق بما قبله⁽³⁾.

(286-287) قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد/38]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿كِتَابٌ﴾، وذكر الأشموني أن الكلام تم عند أبي حاتم على لفظ ﴿اللَّهُ﴾. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل مع كون الثاني رأس آية، وقد قال بمثل قول أبي حاتم جل علماء الوقف على الرغم من أن جملة ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ تعليل أو استئناف بياني⁽⁴⁾.

(288) قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [إبراهيم/4]:

(1) القطع للنحاس ص 278، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 614/2، والمقصد للأنصارى ص 201، ومنار الهدى للأشموني ج 379/1، ويربط رأى أبي حاتم فى الوقف على ﴿جَهَنَّمَ﴾ بما سبق فى موضع [آل عمران/151]، وما سيأتى فى موضع [التحرير/9].

(2) تفسير الطبرى ج 158/13، والقطع للنحاس ص 280، ومنار الهدى للأشموني ج 381/1.

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 737/2، والقطع للنحاس ص 281، والمكتفى للدانى ص 337، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 619/2، والمقصد للأنصارى ص 203، ومنار الهدى للأشموني ج 382/1.

(4) معانى القرآن للفراء ج 65/2، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 737/2، والقطع للنحاس ص 281، والمكتفى للدانى ص 338، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 619/2، والمقصد للأنصارى ص 203، ومنار الهدى للأشموني ج 382/1، والجدول لمحمود صافى ج 117/7.

ذكر النحاس أن أبا حاتم يقف على ﴿لَهُمْ﴾. ويبدو أن الوقف كاف عنده؛ وذلك للفصل بين الجملتين حيث إن ﴿فِيضُلُّ﴾ استئناف خارج عن تعليل الإرسال⁽¹⁾.

(289-290) قول الله تعالى: ﴿وَلَنَسْكَنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدٍ * وَأَسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم/14-15]:

قال النحاس: «ثم القطع على رءوس الآيات حسن إلى ﴿وَلَنَسْكَنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ فإنه تمام... على ما روينا عن نافع وأبي حاتم، والتمام بعده عنده ﴿وَوَخَّافَ وَعِيدٍ﴾»⁽²⁾. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل، ووصفه بالتمام في الموضع الأول محل إشكال؛ لأن ما بعده استئناف بياني فيه إشارة لما قبله. وأما الموضع الثاني فوصفه بالتمام مرتبط بالإعراب ومرجع الضمير؛ فمن جعل الضمير في ﴿وَأَسْتَفْتَحُوا﴾ عائداً إلى الرسل أو أمهم فالوقف عنده على ﴿وَعِيدٍ﴾ غير تمام - مع كونه رأس آية - للعطف، ومن جعل الضمير عائداً إلى قريش؛ لأنهم استمطروا في سني الجذب فلم يمتطروا فالوقف عنده تام، وهو - على ما يبدو - مذهب أبي حاتم⁽³⁾.

(291-292) قول الله تعالى: ﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَيَسَّ الْقَارُورُ * وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَدَاءًا لِيُصَلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ [إبراهيم/29-30]:

ذكر النحاس أن الكافي عند أبي حاتم على ﴿سَبِيلِهِ﴾، وذكر الأشموني أن الكافي عند أبي حاتم على ﴿يَصْلَوْنَهَا﴾. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل؛ ولعله في الأول لإبراز تعدد سوء العاقبة، وفي الثاني للانتقال من الغيبة إلى الخطاب⁽⁴⁾.

(293) قول الله تعالى: ﴿رَبِّ إِهْنِ أَصْلَانِ كَثِيرًا مِنْ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم/36]:

(1) القطع للنحاس ص 282، وانظر المكتفي للداني ص 339، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 621/2، والجدول لمحمود صافي ج 125/7.

(2) القطع للنحاس ص 282، والضمير في (عنده) يعود إلى أبي حاتم، وربما يعود إلى نافع، ولم يعلق المحقق! وانظر منار الهدى للأشموني ج 387/1.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 740/2، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 623/2، والدر المصون للسمين الحلبي ج 256/4، والمقصد للأنصاري ص 206، والجدول لمحمود صافي ج 139/7.

(4) تفسير الطبري ج 223/13، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 741/2، والقطع للنحاس ص 283، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 626/2، ومنار الهدى للأشموني ج 390/1.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الناس﴾ كاف عند أبي حاتم، والوقف هنا لفصل الجملة الشرطية عن النداء مع اتصال القول (1).

(294) قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [إبراهيم/38-39]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿السَّمَاءِ﴾. والوقف هنا للابتداء بالحمد مع كون الموضع رأس آية. وربما يفهم من كلام النحاس أن أبا حاتم لا يتم الوقف عنده على ﴿نُعْلِنُ﴾؛ وذلك لأن ما بعده تعليل أو حال، ولكن وصف الوقف على ﴿السَّمَاءِ﴾ بالتمام - وهو قول بعض العلماء - محل نظر؛ لأن الدعاء متصل (2).

(295) قول الله تعالى: ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ [الحجر/1]:

قال النحاس: «أكثر من عمل كتاباً في التمام يقلل التمام في هذه السورة ... وما علمت أن يعقوب ذكر منها إلا موضعاً واحداً، فأما أبو حاتم فحكى أن بعض المفسرين ذكر أنه ليس فيها تمام، وغلطه في ذلك وذكر أن الغلط إنما وقع في ذلك لقصر آيها... ﴿مُبِينٍ﴾ تمام عند أبي حاتم» (3). وكلام النحاس فيه إشادة بأبي حاتم وبإدراكه معنى التمام وعدم انخداعه بقصر الآيات بل تغليطه من انخدع بها، ثم يذكر النحاس وفقاً تماماً عند أبي حاتم في مفتتح السورة؛ وذلك لانتهاء المعنى مع كون الموضع رأس آية (4).

(296-297) قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَافِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ * لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر/87-88]:

قال النحاس: «﴿الْعَظِيمَ﴾ وقف عند أبي حاتم، وكذا عنده ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾. وخولف في هذا؛ لأن بعده نهياً معطوفاً على النهي الذي قبله» (5). ويفهم من كلام النحاس أن الوقف تام عند أبي حاتم، والوقف في الموضع الأول لاستئناف النهي والفصل بينه وبين الخير. وأما الوقف في

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/742، والقطع للنحاس ص 284، والمكتفى للداني ص 340، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/627.

(2) تفسير الطبري ج 13/235، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/743، والقطع للنحاس ص 284، والمكتفى للداني ص 341، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/627، والمقصد للأصمري ص 207، ومنار الهدى للأشموني ج 1/391، والجدول لمحمود صافي ج 7/163.

(3) القطع للنحاس ص 287.

(4) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/744، والمكتفى للداني ص 344، والجدول لمحمود صافي ج 7/179.

(5) القطع للنحاس ص 289.

الموضع الثانى فيمكن أن يكون على الاستئناف لبيان نهى آخر؛ ولعل أبا حاتم أراد - مع الاعتراف بالعطف - تمام الكفاية لا تمام التمام؛ أى أن الوقف فى الموضع الثانى مرتبط بالإعراب⁽¹⁾.

(298-299) قول الله تعالى: ﴿كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُتَسِّعِينَ * الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ * فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ * فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ * إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ * الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَسَوْفَ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر/90-96]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿عِضِينَ﴾، و﴿آخَرَ﴾ تمام عند أبى حاتم. والوقف فى الموضعين للفصل بين فعل المشركين وتهديد الله ووعيده لهم مع كون الموضع الأول رأس آية، ولكن ما بعد الموضعين متصل بما قبلهما؛ فالقول بالتمام فيه نظر، ولعل أبا حاتم أراد تمام الكفاية لا تمام التمام⁽²⁾.

(300) قول الله تعالى: ﴿آتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطه/1]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ تمام عند أبى حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين والابتداء بما هو تنزيه لله، ولكن الوصف بالتمام أو التمام - وهو قول جل علماء الوقف - محل إشكال؛ لأن المعنى متعلق⁽³⁾.

(301-303) قول الله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَرَبِيحًا وَيَحْلِقُونَ مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الطه/8-9]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم تمام على ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَرَبِيحًا﴾ وتام على ﴿جَائِرٌ﴾، وذكر الأشموني أن الوقف عند أبى حاتم تام على ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. والوقف للفصل بين الجمل، والوصف بالتمام فى موضع ﴿تَعْلَمُونَ﴾ لانقطاع المبنى والمعنى مع كونه رأس آية. وأما الوصف بالتمام أو التمام فى الموضعين

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/745، والمكتفى للدانى ص 345، والمقصد للأبصارى ص 211، ومنار الهدى للأشموني ج 397/1.

(2) تفسير الطبري ج 67/14، 73، والقطع للنحاس ص 290، والمكتفى للدانى ص 345 - 346، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 633/2، والمقصد للأبصارى ص 211، ومنار الهدى للأشموني ج 398/1.

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/746، والقطع للنحاس ص 291، والمكتفى للدانى ص 347، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 634/2، والمقصد للأبصارى ص 212، ومنار الهدى للأشموني ج 399/1.

الآخرين- وقد قال به بعض أكابر علماء الوقف- فيمكن أن يكون المراد تمام الكفاية؛ لأن المعنى متعلق⁽¹⁾.

(304-307) قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ * وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْواتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ * إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ﴾ [الصلوة/19-22]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿تُعْلِنُونَ﴾ و﴿يَخْلُقُونَ﴾، وتمام على ﴿يُبْعَثُونَ﴾ و﴿وَاحِدٌ﴾. والوقف للفصل بين الجمل، والانتقال- كما في الموضع الأول والرابع- من المخاطب إلى الغائب، أو الانتقال- كما في الموضع الثالث- من الغائب إلى المخاطب، ولكن وصف الوقف في الموضع الأخير بالتمام محل نظر؛ لأن المعنى متصل⁽²⁾.

(308-312) قول الله تعالى: ﴿فَالْقَوْمُ اسْلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * فَادْخُلُوا أَبْوابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَوْجِدُ الْمُكَبِّرِينَ * وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَكَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [الصلوة/28-30]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿سُوءٍ﴾، وكاف على ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ و﴿خَيْرًا﴾ و﴿حَسَنَةٌ﴾ و﴿خَيْرٌ﴾. والوقف الخمسة للفصل بين الجمل، وفي الموضع الأول للفصل بين كلام الكافرين ورد الله عليهم، وفي الموضع الثاني للابتداء بالذم وإطلاق المثوى، وفي الموضع الثالث للفصل بين كلام الله وكلام المتقين. ويلفت النظر تخصيص الوقف الأول بالتمام على الرغم من تعلق ﴿بَلَى﴾ بما قبلها⁽³⁾.

(313) قول الله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الصلوة/33]:

(1) القطع للنحاس ص 292، وانظر إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 746/2، والمكتفى للداني ص 348، والمقصد للأنصاري ص 212، ومنار الهدى للأشموني ج/400.

(2) القطع للنحاس ص 293، وانظر إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 747/2 - 748، والمكتفى للداني ص 349، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 636/2، والمقصد للأنصاري ص 213، ومنار الهدى للأشموني ج 402/1 - 403، والجداول لمحمود صافي ج 248/7.

(3) تفسير الطبري ج 99/14، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 748/2، والقطع للنحاس ص 293، والمكتفى للداني ص 350، والكشاف للزمخشري ج 407/2، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 637/2، والمقصد للأنصاري ص 214، وتفسير التحرير والتوير لابن عاشور ج 140/14.

ذكر النحاس أن الوقف كاف عند أبي حاتم على ﴿رَبَّكَ﴾. والوقف لانتهاه الاستفهام التهديدي؛ ليكون الابتداء بعد ذلك بما هو تنظير بأحوال الأمم السابقة. والوصف بالكفاية لتعلق المعنى⁽¹⁾.

(314) قول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى﴾ [النحل/38]:

قال النحاس: « والتمام بعده عند الأخفش وأبي حاتم وأحمد بن جعفر ... ﴿مَنْ يَمُوتُ﴾، والتمام عند [أبي حاتم] ونافع ﴿بَلَى﴾ ... والأول أولى بالصواب»⁽²⁾. والوقف هنا للفصل بين كلام الكافرين ورد الله عليهم، وقد استحسّن النحاس هنا رأى أبي حاتم وشيخه الأخفش كما استحسّن نظيره من قبل، ولكن الباحث يميل إلى وصف الوقف بالكافي؛ لأن ﴿بَلَى﴾ حرف جواب لإيجاب المنفى؛ أى: بلى يبعثهم⁽³⁾.

(315) قول الله تعالى: ﴿يَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتُّوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل/55]، [الروم/34]:

ذكر النحاس فى موضع سورة النحل أن الوقف عند أبى حاتم على ﴿آتَيْنَاهُمْ﴾. والوقف هنا للفصل بين الجملتين، أو للعدول عن المضارع والماضى إلى الأمر الذى يحمل تهديدًا، ولم يوضح النحاس نوع هذا الوقف عند أبى حاتم؛ ولعله كافٍ لتعلق المعنى⁽⁴⁾.

(316) قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبِّئُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل/89]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿هَؤُلَاءِ﴾ كافٍ عند أبى حاتم. والوقف هنا للفصل بين ما سيكون وما كان⁽⁵⁾.

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/748، والقطع للنحاس ص 294، والمكتفى للداني ص 351، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/637، والمقصد للأنصارى ص 214، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ج 14/146.

(2) القطع للنحاس ص 294 - 295 وما بين المعقوفين خطأ، ولعله من سرعة النسخ، ولم يعلق المحقق! وربما كان المراد قارئًا آخر ممن تُصَدَّرُ كنيتهم بأب.

(3) انظر ما سبق بخصوص كلمة ﴿سَوْءٍ﴾ [النحل/28]، وهذا يرجح أن ما بين المعقوفين فى نص النحاس خطأ، وانظر إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/749، والمكتفى للداني ص 351، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/638، والمقصد للأنصارى ص 215، والجدول لمحمود صافى ج 7/266.

(4) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/749، والقطع للنحاس ص 296، والمكتفى للداني ص 353، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/639، والمقصد للأنصارى ص 216، ولم يشر النحاس إلى رأى أبى حاتم فى موضع سورة الروم، ولعل الإشارة فى الموضع المتقدم أغنت عن الإعادة فى الموضع المتأخر.

(5) القطع للنحاس ص 297، وانظر إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/750، والمكتفى للداني ص 356، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/642، والمقصد للأنصارى ص 219، والجدول لمحمود صافى ج 7/311.

(317-318) قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَصَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَالًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلِيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ * وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَأُنْسَأُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطه/92-93]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿أَنْكَاثًا﴾، و﴿شَاءَ﴾ الثانية، وقد وصف النحاس الوقف الثاني بأنه كاف عند أبي حاتم، ولم يصف الأول. والوقف الأول - ولعله كافٍ - للابتداء بجملة ﴿تَتَّخِذُونَ﴾ سواء أكانت حالية أم استفهامية استفهامها مقدر، والوقف الثاني للابتداء بجواب القسم المقدر (1).

(319) قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَمَتُّوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَمْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يَفْلِحُونَ﴾ [الطه/116]:

قال ابن الأنباري: «وقال السجستاني: ﴿لَمَّا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ﴾ وقف كافٍ. وهذا غلط لأن قوله: ﴿هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ حكاية، ولا [يتم] الوقف على الحكاية دون المحكى» (2). وهذا تحامل على أبي حاتم؛ فمثله لا يفصل بين فعل القول ومقوله وهما من العناصر النحوية المتلازمة، وقد برأه النحاس - على الرغم من تأخره عن ابن الأنباري - فقال: «ولا أعرف هذا عن أبي حاتم إلا من حكاية هذا الرجل، وإنما قال أبو حاتم: الوقف ﴿لَتَمَتُّوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ﴾ وهذا صواب» (3). والوقف على ﴿الْكُذِبَ﴾ للفصل بين جملة القول والجملة الاسمية المؤكدة بـ﴿إِنَّ﴾ وهي تعليلية لا محل لها من الإعراب، وربما كان طول الجملتين معيّنًا على هذا الفصل (4).

(320) قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [الطه/126]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿بِهِ﴾ كاف حسن عند أبي حاتم. والوقف في هذا الموضع للفصل بين الشرطين، وقد استحسنته أبو حاتم ربما للمغايرة بين العقاب والصبر (5).

(1) القطع للنحاس ص 298، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/642، والتبيان للعكبري ج 2/805، ومنار الهدى للأشموني ج 1/413 - 414.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/750 وما بين المعقوفين دليل على الخلط بين التام والكافي، وانظر المكتفى للداني ص 357.

(3) القطع للنحاس ص 298 وفيه نبرة التعصب بين المذهبين؛ حيث إن ابن الأنباري كوفي!

(4) علل الوقوف للسجاوندي ج 2/643، والجدول لمحمود صافي ج 7/339.

(5) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/751، والقطع للنحاس ص 298، والمكتفى للداني ص 357، والمقصد للأنصاري ص 221.

(321-323) قول الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ * وَأَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْأَلَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا * ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ [الإسراء، 1-3]:

ذكر النحاس أن أول وقف عند أبي حاتم في هذه السورة على ﴿آيَاتِنَا﴾، وأن التمام عنده على رأس الآية ثم على ﴿شَكُورًا﴾. والوقف في الموضع الأول - ويبدو أنه كافٍ - للابتداء بالجملة الاسمية المؤكدة التي هي في حكم التذييل، وفي الموضعين الآخرين لانتهاء المعنى مع اعتبار رأس آية، ويبدو أن الوقف بين ﴿الْبَصِيرُ﴾ و﴿شَكُورًا﴾ كافٍ عند أبي حاتم (1).

(324) قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء، 33]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْحَقِّ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف هنا للابتداء بالشرط وفصله عن النهي، ووصفه بالكافي لتعلق المعنى، في حين حكم بعض العلماء بالتمام (2).

(325) قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء، 39]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْحِكْمَةِ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الخير والنهي، ووصفه بالكافي لاتصال الخطاب، في حين وصفه بعض العلماء بالتمام (3)!

(326) قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا * وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء، 79-80]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿مَحْمُودًا﴾. والوقف هنا لانقضاء الجملة الفعلية المتضمنة معنى الشرط مع كون ﴿مَحْمُودًا﴾ رأس آية، ولكن الوصف بالتمام - وقد قال به بعض العلماء - محل نظر؛ لاتصال الخطاب، وربما يفهم من كلام النحاس أن الوقف على أي موضع في الآية الكريمة قبل ﴿مَحْمُودًا﴾ لا يكون تامًا عند أبي حاتم لارتباط المعنى (4).

(1) القطع للنحاس ص 300، والمكتفى للداني ص 358، والتبيان للعكبري ج 2/811.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/753، والقطع للنحاس ص 302، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/647.

(3) القطع للنحاس ص 303، والمكتفى للداني ص 360، والجدول لمحمود صافي ج 8/42.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/754، والقطع للنحاس ص 305، والمكتفى للداني ص 362، والمقصد للأحصاري ص 226،

ومنازل الهدى للأشموني ج 1/429.

وفى الموضع الثالث للابتداء بالجملة الاسمية مع اعتبار رأس الآية فى الموضعين الأخيرين. وقد لقي رأى أبى حاتم قبولاً لدى جُلّ علماء الوقف⁽¹⁾.

(337-340) قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ آيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا * وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلَهُمْ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا﴾ [الكهف/57-58]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبى حاتم كاف على ﴿يداه﴾ ، وتمام على ﴿وقراً﴾ و﴿أبدًا﴾ و﴿العذاب﴾.

والوقف للفصل بين الجمل؛ ففيها الاستفهام والخبر والشرط، وإن كان وصف المواضع الثلاثة بالتمام - وقد قال به جل علماء الوقف - محل نظر؛ لأن المعنى متعلق⁽²⁾.

(341) قول الله تعالى: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ فَارْتَدَّ﴾ [الكهف/64]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿نبغ﴾ تمام عند أبى حاتم. وربما كان الوقف هنا للفصل بين القول - قول أحدهما - والفعل منهما، وإن كان الوصف بالتمام - وهو قول بعض أكابر العلماء - محل نظر؛ لأن المعنى متعلق، فى حين فضّل السجاوندى الوصل للعطف وسرعة الرجوع على الفور⁽³⁾.

(342) قول الله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا * فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف/96]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿قطراً﴾ كافٍ عند أبى حاتم. والوقف هنا لانتهاء الشرط والقول مع كون الموضع رأس آية. وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى بما بعده فوصف الوقف بأنه كافٍ، وهو اختيار بعض العلماء، فى حين جعله الدانى تاماً⁽⁴⁾!

(343) قول الله تعالى: ﴿وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا * يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ﴾ [مريم/6-7]:

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/757-758، والقطع للنحاس ص 310، والمكتفى للدانى ص 368، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/662، والمقصد للأنصارى ص 232، ومنار الهدى للأشمونى ج 1/442.

(2) القطع للنحاس ص 311، وانظر إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/758، والمكتفى للدانى ص 370، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/666، والمقصد للأنصارى ص 233، ومنار الهدى للأشمونى ج 1/446.

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/759، والقطع للنحاس ص 311، والمكتفى للدانى ص 371، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/667، والمقصد للأنصارى ص 233، ومنار الهدى للأشمونى ج 1/446.

(4) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/760، والقطع للنحاس ص 312، والمكتفى للدانى ص 372، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/673، والمقصد للأنصارى ص 234، ومنار الهدى للأشمونى ج 1/449.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿رَضِيًّا﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين طلب زكريا - عليه السلام - ونداء الله له، مع كون الموضع رأس آية. وقد قال بالتمام بعض العلماء، وجعله الأشموني كافيًا؛ ربما للربط بين الطلب والاستجابة⁽¹⁾.

(344-345) قول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ * وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [مريم/35-36]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿سُبْحَانَهُ﴾، وتمام على ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل، وقد فطن أبو حاتم في الموضع الأول إلى تعلق المعنى، ويفهم من كلام النحاس أن أبا حاتم لم يقف على ﴿وَلَدٍ﴾ - وإن كان جائزًا - استعجالًا إلى التنزيه عن الافتراء بالتشبيه. وأما القول بالتمام في الموضع الثاني - وقد قال به غير واحد من علماء الوقف - فلعل المراد تمام الكفاية أو أن رأس الآية أتم؛ وذلك لأن رأس الآية في حكم التذييل والتعليل⁽²⁾.

(346) قول الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [مريم/38]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿يَأْتُونَنَا﴾ جيد عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين المختلفتين إظهارًا للاستدراك⁽³⁾.

(347) قول الله تعالى: ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ [مريم/47]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿عَلَيْكَ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف - وإن كان القائل واحدًا - للفصل بين الجملتين، ولجواز الابتداء بسين الاستقبال⁽⁴⁾.

(348) قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم/58]:

(1) القطع للنحاس ص 314، وانظر إيضاح الوقف لابن الأثير ج 761/2، والمكتفى للداني ص 374، والمقصد للأصاري ص 236، ومنار الهدى للأشموني ج 6/2.

(2) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 764/2، والقطع للنحاس ص 316، والمكتفى للداني ص 375، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 681/2، والمقصد للأصاري ص 238، ومنار الهدى للأشموني ج 10/2-11، والجدول لمحمود صافي ج 245/8.

(3) تفسير الطبري ج 87/16، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 765/2، والقطع للنحاس ص 316، والمكتفى للداني ص 376، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 682/2، والمقصد للأصاري ص 238، ومنار الهدى للأشموني ج 11/2.

(4) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 765/2، والقطع للنحاس ص 317، والمكتفى للداني ص 376، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 683/2، والمقصد للأصاري ص 238، ومنار الهدى للأشموني ج 12/2.

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿وَأَجَبِينَا﴾. وفي الوقف هنا لطيفة، وهي رجوع ثناء السجود والنبكاء إلى الكل، وربما راعى أبو حاتم الابتداء بالشرط، ولكن الوصف بالتمام فيه نظر، إلا أن يكون مراد أبي حاتم تمام الكفاية أو أن الوقف على ﴿وَبِكَيْبًا﴾ أتم⁽¹⁾.

(349-350) قول الله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا * رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم/64-65]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿ذَلِكَ﴾، و﴿لِعِبَادَتِهِ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل؛ ومنها الخبرية إثباتاً ونفيًا، والإنشائية أمرًا واستفهامًا، ولكن الوصف بالتمام محل إشكال؛ لتعلق المعنى؛ ولعل أبا حاتم أراد تمام الكفاية لا تمام التمام⁽²⁾.

(351) قول الله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [مريم/76]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿هُدًى﴾ تمام عند أبي حاتم. وقد قال بهذا الوصف غير واحد من علماء الوقف؛ لانتهاء المعنى والابتداء بجملته جديدة⁽³⁾.

(352) قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى * وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾ [طه/12-13]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿طُوًى﴾ كاف عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين المختلفتين مع كون الموضع رأس آية؛ وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى⁽⁴⁾.

(353) قول الله تعالى: ﴿لَتُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى * أَذْهَبُ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ [طه/23-24]:

(1) القطع للنحاس ص 317، والمكتفى للداني ص 376، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/685، والمقصد للأنصاري ص 239، ومنار الهدى للأشموني ج 2/12.

(2) إيضاح الوقف لابن الأباري ج 2/765، والقطع للنحاس ص 318، والمكتفى للداني ص 376، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/686.

(3) القطع للنحاس ص 318، ومنار الهدى للأشموني ج 2/14، وانظر إيضاح الوقف لابن الأباري ج 2/766، والمكتفى للداني ص 376، والمقصد للأنصاري ص 240.

(4) معاني القرآن للفراء ج 2/176، والقطع للنحاس ص 324، والمكتفى للداني ص 379، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/691، ومنار الهدى للأشموني ج 2/18.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْكُبْرَى﴾ كاف عند أبي حاتم. والوقف للابتداء بالأمر بعده مع كون الموضوع رأس آية؛ وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى؛ إذ إن المقول متصل، في حين وصف بعض العلماء الوقف بالتمام⁽¹⁾.

(354) قول الله تعالى: ﴿قَدْ أُوتِيَ سُؤْلُكَ يَا مُوسَى * وَقَدْ مَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى﴾ [طه/36-37]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿مُوسَى﴾ كاف عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجمل مع كون الموضوع رأس آية. وفي الوصف بالكفاية مراعاة لتعلق المعنى بعده⁽²⁾.

(355-359) قول الله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْتِكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيْتَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِنَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [طه/72-73]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿فَطَرَنَا﴾ و﴿قَاضٍ﴾ و﴿الدُّنْيَا﴾، وتمام على ﴿السِّحْرِ﴾ و﴿وَأَبْقَى﴾. والوقوف الخمسة - وبعضها رأس آية - للفصل بين الجمل، ولكن وصف الوقف على ﴿السِّحْرِ﴾ بأنه تمام - وهو قول بعض العلماء - مرتبط بالإعراب؛ إذ يعنى أن جملة ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ استئنافية وليست معطوفة على مقول القول، كما أن وصف ﴿وَأَبْقَى﴾ بالتمام يعنى مراعاة الاستئناف النحوى فقط؛ إذ إن الجملة المؤكدة قد تكون تعقيباً من الله سبحانه وتعالى وقد تكون تعليلاً من السحرة لإيمانهم بموسى⁽³⁾.

(360-361) قول الله تعالى: ﴿فَاتَّبِعْهُمْ فَرْعُونَ بِجُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ * وَأَصْلُ فَرْعُونَ قَوْمُهُ وَمَا هَدَى * يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ﴾ [طه/78-80]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿غَشِيَهُمْ﴾، وتمام على ﴿هَدَى﴾. والوقف فى الموضوعين للفصل بين الجمل مع اعتبار رأس الآية، كما أن ذكر اسم فرعون فى الآية الثانية - وقد ذكر

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/768، والقطع للنحاس ص 325، والمكتفى للداني ص 379، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/691، والمقصد للأصارى ص 242، ومنار الهدى للأشمونى ج 2/19.

(2) القطع للنحاس ص 325، والمكتفى للداني ص 380، والمقصد للأصارى ص 242.

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/768، والقطع للنحاس ص 326، والمكتفى للداني ص 381، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/696، والمقصد للأصارى ص 244، والجدول لمحمود صافى ج 8/325.

في الأولى- يجيز الابتداء بـ﴿وَأَصْلٌ﴾، وأما وصف ﴿هَدَى﴾ بالتمام فلانقضاء المعنى والابتداء بالنداء بعده⁽¹⁾.

(362-364) قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْنُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلُّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى * وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه/81-82]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على لفظ ﴿غَضَبِي﴾ الأول، وتمام على ﴿هَوَى﴾ و﴿اهْتَدَى﴾. والوقف للفصل بين الجمل مع اعتبار رأس الآية، والابتداء بعد ذلك بالاستفهام ﴿وَمَا أَغْجَلَكَ﴾ مع ملاحظة أن أبا حاتم وصف الوقف قبل الشرط بالكفاية لتعلق المعنى⁽²⁾.

(365) قول الله تعالى: ﴿قَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَانصِبْ * أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ إِلهٌ قَوْلًا﴾ [طه/88-89]:
ذكر النحاس أن الوقف على ﴿فَنَسِيَ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف هنا للابتداء بالاستفهام، ولكن الوصف بالتمام - وهو قول أكثر من واحد - محل نظر؛ لأن المعنى متعلق⁽³⁾.

(366) قول الله تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا * وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه/111-112]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿ظُلْمًا﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للابتداء بعده بالشرط⁽⁴⁾.

(367) قول الله تعالى: ﴿فَتَرَبَّصُوا فَمَا يَعْلَمُونَ مِنَ اصْحَابِ الصِّرَاطِ السُّوْيِ وَمَنْ اهْتَدَى﴾ [طه/135]:

قال النحاس: «ثم القطع على رءوس الآيات حسن إلى ﴿فَتَرَبَّصُوا﴾ فإنه وقف عند أبي حاتم، وخولف في ذلك لأن بعده تهديدًا، والتمام آخر السورة»⁽⁵⁾. ويبدو من نص النحاس أن الوقف على ﴿فَتَرَبَّصُوا﴾ تام عند

(1) القطع للنحاس ص 327، والمكتفى للداني ص 382، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/698، والمقصد للأنصاري ص 244.
(2) إيضاح الوقف لابن الأبياري ج 2/769، والقطع للنحاس ص 327، والمكتفى للداني ص 382، والمقصد للأنصاري ص 244، وقد جعل الأخير الوقوف الثلاثة كافية.
(3) القطع للنحاس ص 327، والمكتفى للداني ص 382، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/699، والمقصد للأنصاري ص 245، ومنار الهدى للأشموني ج 2/25.
(4) إيضاح الوقف لابن الأبياري ج 2/770، والقطع للنحاس ص 328، والمكتفى للداني ص 383، والمقصد للأنصاري ص 245.
(5) القطع للنحاس ص 329، والاعتباس المذكور هو آخر السورة.

أبي حاتم؛ وقوله حقيق أن يُخالف؛ لأن المعنى متصل، وجملة ﴿فَسْتَغْلَمُونَ﴾ تعليلية، أما إذا كان الوقف عند أبي حاتم كافيًا فلا وجه لاعتراض النحاس⁽¹⁾!

(368) قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلُؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء/42]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿الرَّحْمَنِ﴾. والوقف لانتهاه الاستفهام والبدء بالإضراب⁽²⁾.

(369) قول الله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذُهِبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَبَجَيْنَاهُ مِنَ النَّعْمِ وَكَذَلِكَ نُجَيِّبُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء/87-88]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم في قصة ﴿ذَا النُّونِ﴾ على ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾. وقد فطن أبو حاتم إلى ترابط الجمل بالعطف، ولا يعني هذا أنه أنكر الوقف قبل ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾، ولكنه جعل التمام عند انتهاء القصة في حين جعل بعض أكابر العلماء الوقف على ﴿مُغَاضِبًا﴾ تمامًا⁽³⁾.

(370) قول الله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلَّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [الأنبياء/93]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿بَيْنَهُمْ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجمليتين، ولكن الوصف بالتمام - وهو قول بعض العلماء - محل نظر؛ لأن ﴿كُلَّ﴾ على نية الإضافة بمعنى: كل واحد⁽⁴⁾.

(371-373) قول الله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنَا بِمَا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء/104]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿نَعِيدُهُ﴾ و﴿عَلَيْنَا﴾، وتمام على ﴿فَاعِلِينَ﴾. والوقف للفصل بين الجمل، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى في الموضعين الأول والثاني، وانقضاء المعنى على رأس الآية⁽⁵⁾.

(1) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/771، والمكتفى للداني ص 384، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/701، والمقصد للأنصاري ص 247، ومنار الهدى للأشموني ج 2/29، والجدول لمحمود صافي ج 8/368.

(2) تفسير الطبري ج 17/30، والقطع للنحاس ص 332، والمكتفى للداني ص 388، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/706، والمقصد للأنصاري ص 249.

(3) القطع للنحاس ص 336، والمكتفى للداني ص 389، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/710 - 711.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/778، والقطع للنحاس ص 337، والمكتفى للداني ص 389، والمقصد للأنصاري ص 252، وفتح القدير للشوكاني ج 3/601، والجدول لمحمود صافي ج 9/61.

(5) القطع للنحاس ص 339، والمكتفى للداني ص 389، والمقصد للأنصاري ص 253.

(374) قول الله تعالى: ﴿لَتَبِينَ لَكُمْ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج/5]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿لَكُمْ﴾ والوقف - ويبدو أنه تام - لاستئناف ما بعده⁽¹⁾.

(375-376) قول الله تعالى: ﴿يُضَهِّرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾ * وَلَهُمْ مَقَامٌ مِنْ حَدِيدٍ * كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا

مِنْ غَمٍّ أَعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج/20-22]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿وَالْجُلُودُ﴾، و﴿فِيهَا﴾، والوقف الأول للفصل بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعدها مع كون الموضع رأس آية. والوقف الثاني لانتهاء الشرط، ولبيان أن ما بعده مقول القول لفعل مقدر؛ أي: وتقول لهم الملائكة: ذوقوا عذاب الحريق⁽²⁾.

(377-379) قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأَجَلْتُ لَكُمْ الْأَنْعَامَ إِلَّا مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ

فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ * حُنْفَاءَ اللَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَفَطَنَّهُ

الطَّيْرُ أَوْ تَهَوَّى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ * ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج/30-32]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿رَبِّهِ﴾ تمام عند أبي حاتم، وذكر الزواوي أن الوقف عنده على ﴿ذَلِكَ﴾

في الموضعين. والوقف على ﴿رَبِّهِ﴾ لانتهاء الشرط وفصله عما بعده، وأما الوقف على ﴿ذَلِكَ﴾ - ويبدو أنه كافٍ - فلابتداء الجملة الشرطية وفصلها عن اسم الإشارة الذي قد يكون مبتدأ محذوف الخبر أو خبراً محذوف المبتدأ أو مفعولاً محذوف الفعل، والتقدير: ذلك مفروض عليكم، أو: الأمر ذلك، أو افعلا ذلك⁽³⁾.

(380) قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ﴾ [الحج/66]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿يُحْيِيكُمْ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجمل، ولكن الوصف

بالتمام - وهو قول بعض العلماء - محل نظر؛ لأن المعنى متعلق⁽⁴⁾.

(1) معاني القرآن للفراء ج 2/216، والقطع للنحاس ص 340، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/714.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/782، والقطع للنحاس ص 342، والمكتفي للداني ص 393، والمقصد للأنصاري ص 255.

(3) معاني القرآن للزجاج ج 3/424، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/785، والقطع للنحاس ص 344، والمكتفي للداني ص 395، والتبهيئات للزواوي ص 163، والمقصد للأنصاري ص 256.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/66، والقطع للنحاس ص 347، والمكتفي للداني ص 396، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/722، والمقصد للأنصاري ص 259، ومنار الهدى للأشموني ج 2/56.

(381-383) قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ﴾ [الحج/73]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿فَاستَمِعُوا لَهُ﴾، و﴿مِنْهُ﴾، و﴿وَالْمَطْلُوبِ﴾. وقد قال بالتمام في المواضع الثلاثة بعض العلماء، ورأى الأشموني أن الوقف على ﴿فَاستَمِعُوا لَهُ﴾ كافٍ. والذي يميل إليه الباحث أن الوقف كافٍ في الموضعين الأول والثاني؛ لتعلق المعنى، وأما الوقف على الموضع الأخير فتأم لانتهاء المعنى مع كونه رأس آية⁽¹⁾.

(384) قول الله تعالى: ﴿هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الحج/78]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿النَّاسِ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين والابتداء بالأمر، ولكن الوصف بالتمام - وهو قول بعض العلماء - محل نظر؛ لأن الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، أي: إن كنتم أهلاً لتسميتكم مسلمين فأقيموا، والأولى وصف الوقف بأنه كافٍ أو جائز⁽²⁾.

(385) قول الله تعالى: ﴿كَلَّمَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَاتَّبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون/44]:

قال النحاس: «﴿كَذَّبُوهُ﴾ تمام عند الأخفش، والكافي بعده عند أبي حاتم ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ قطع حسن»⁽³⁾. ويبدو لي أن في الكلام سقطاً، وأن الكافي عند أبي حاتم على ﴿أَحَادِيثَ﴾؛ وذلك للبدء بالدعاء على الكافرين⁽⁴⁾.

(386) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُعَلِّمُ وَأَسْمَ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور/19]:

(1) تفسير الطبري ج 203/17، وإيضاح الوقف لابن الأباري ج 786/2، والقطع للنحاس ص 347، والمكثفي للداني ص 397، والمقصد للأنصاري ص 259.

(2) إيضاح الوقف لابن الأباري ج 788/2، والقطع للنحاس ص 348، والمكثفي للداني ص 399، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 723/2، والمقصد للأنصاري ص 260، والجدول لمحمود صافي ج 140/9.

(3) القطع للنحاس ص 350.

(4) المكثفي للداني ص 401، والمقصد للأنصاري ص 262.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿وَالْآخِرَةَ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين، ولكن الوصف بالتمام محل إشكال؛ لأن ما بعده تذييل وتعقيب، وربما تبع أبو حاتم شيخه الأخفش⁽¹⁾.

(387-390) قول الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يُرَكِّبُ مِنْ يَشَاءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * وَلَا يَأْتِلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِيُغْنُوا وَيُضْفَحُوا أَلَّا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور/21-22]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿يَشَاءُ﴾، وكافٍ على ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ و﴿وَلِيُضْفَحُوا﴾ و﴿لَكُمْ﴾. والوقف للفصل بين الجمل مع جمال البدء بلفظ الجلالة أو الوقف عليه، ولم يوضح النحاس سبب تخصيص الوقف الأول بالتمام على الرغم من تعلق المعنى، والأولى جعل الوقوف الأربعة كافية أو حسنة أو جائزة⁽²⁾.

(391-392) قول الله تعالى: ﴿فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ * لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ [النور/28-29]:

ذكر النحاس أن الوقف كافٍ عند أبي حاتم على ﴿أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾، و﴿مَتَاعٌ لَكُمْ﴾. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل مع جمال البدء بلفظ الجلالة تعظيماً وتفخيماً⁽³⁾.

(393-394) قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْبُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْبُونُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾ [النور/35-37]:

(1) تفسير الطبري ج 100/18، وإيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 796/2، والقطع للنحاس ص 356 والمكثفي للداني ص 407، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 736/2، والمقصد للأصاري ص 266، ومنار الهدى للأشموني ج 74/2، وفتح القدير للشوكاني ج 21/4.

(2) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 796/2، والقطع للنحاس ص 357، والمكثفي للداني ص 408، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 736/2، والمقصد للأصاري ص 267، ومنار الهدى للأشموني ج 75/2، وفتح القدير للشوكاني ج 22/4.

(3) القطع للنحاس ص 357، والمكثفي للداني ص 408، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 737/2، والمقصد للأصاري ص 267.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿نَارٍ﴾ تمام عند أبي حاتم، ونقل أبو حيان حكاية أبي حاتم أن ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ مستأنف والعامل فيه ﴿سَبِيحٍ﴾. والوقف الأول لانتهاء الشرط والابتداء بجملة جديدة، ولكن الوصف بالتمام - وهو قول بعض أكابر علماء الوقف - محل إشكال؛ لأن المعنى متعلق، وجملة ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ مؤكدة لمضمون ما سبق؛ والأولى وصفه بالكافي أو الحسن. وأما ما نقله أبو حيان فيفهم منه أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿عَلِيمٍ﴾ في حين رأى بعض العلماء أن الوقف عليه غير تام؛ لأن ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ متعلق عندهم بـ﴿يُوقَدُ﴾، أو ﴿كُوكِبٌ﴾، أو ﴿زُجَاجَةٌ﴾، أو ﴿مُضْبَاحٌ﴾، أو ﴿كَمَشَكَاةٍ﴾؛ أي أن نوع الوقف على ﴿عَلِيمٍ﴾ مرتبط بالإعراب⁽¹⁾.

(395) قول الله تعالى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ﴾ [النور/58]:

ذكر النحاس أن ﴿بَعْدَهُنَّ﴾ وقف عند أبي حاتم من غير أن يبين النحاس نوع الوقف. والوقف - ولعله كاف - للفصل بين النفي والإثبات؛ لأن ما بعده خبر لمبتدأ محذوف، على معنى: هم طوافون⁽²⁾.

(396) قول الله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ يَدَهُنَّ غَيْرَ مُبَرِّحَاتٍ بَرِيئَةً وَأَنْ يَسْعَفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور/60]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿بَرِيئَةً﴾، وتمام على ﴿لَهُنَّ﴾. والوقف للفصل بين الجمل، ولعل رأس الآية أتم عند أبي حاتم؛ لأن جملة ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ استئنافية في حكم التذييل أو التعليل لما قبلها⁽³⁾.

(397-398) قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْأَلُوهُ إِنْ الَّذِينَ يَسْأَلُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا سَأَلْتَهُمْ لَبِغْضِ شَأْنِهِمْ فَأُذِنَ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ [النور/62]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿سَأَلُوهُ﴾، وكاف على ﴿وَرَسُولِهِ﴾ بعده. والوقف للفصل بين الجمل واستقلال الشرط. ويلفت النظر وصف الوقف الأول بالتمام مع أنه نهاية شرط، ووصف

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/797، والقطع للنحاس ص 359، والمكتفى للداني ص 409، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/737، والبحر المحيط لأبي حيان ج 6/457، والمقصد للأصصارى ص 168.

(2) معاني القرآن للفراء ج 2/260، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/802، والقطع للنحاس ص 363، والمكتفى للداني ص 412، والمقصد للأصصارى ص 270.

(3) تفسير الطبري ج 18/167، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/802، والقطع للنحاس ص 364، والمكتفى للداني ص 412، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/743، والمقصد للأصصارى ص 271، والجدول لمحمود صافى ج 9/258.

الثانى بالكافى وهو بداية شرط، وربما نظر أبو حاتم- وقد سبقه بهذا القول بعض العلماء وتبعه آخرون- إلى جواز افتتاح القراءة⁽¹⁾ بـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَ﴾.

(399) قول الله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا مَسْئُولًا﴾ [الفرقان/ 16]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿خَالِدِينَ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين، والوصف بالتمام- وهو قول بعض العلماء- يعنى أن رأس الآية أتم لتعلق المعنى⁽²⁾.

(400-401) قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ [الفرقان/ 20]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿فِتْنَةً﴾، وتمام على ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾. والوقف فى الموضوعين لفصل الاستفهام عما قبله وعما بعده، ووصف الوقف على ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ بالتمام يعنى أن رأس الآية أتم⁽³⁾.

(402) قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَخِدُونَكَ إِلَّا هُزُؤًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا * إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا لَوْلَا أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَن أَضَلَّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان/ 41-42]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿رَسُولًا﴾ كاف عند أبي حاتم، ثم ذكر أن أبا حاتم خولف فى هذا لأن الكلام متصل. والمقصود باتصال الكلام أن ما بعد ﴿رَسُولًا﴾ تكلمة قول الكافرين، ولكن يبدو أن أبا حاتم - وقد قال بمثل قوله بعض العلماء- أراد الفصل بين الجملتين مع اتصال القول، ولعله راعى رأس الآية أو الرجوع عند الابتداء، وربما رجع عن قوله؛ فقد نسب إليه الأشمونى أن الوقف حسن⁽⁴⁾.

(403) قول الله تعالى: ﴿أَنِ اتَّيْتُ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * قَوْمٍ فَرَعَوْنَ لَا يَتَّقُونَ﴾ [التصوير/ 10-11]:

(1) إيضاح الوقف لابن الأبارى ج 2/802، والقطع للنحاس ص 364، والمكتفى للدانى ص 413، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/744، والمقصد للأنصارى ص 271.

(2) تفسير الطبرى ج 18/189، وإيضاح الوقف لابن الأبارى ج 2/803، والقطع للنحاس ص 366، والمكتفى للدانى ص 415، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/747، والمقصد للأنصارى ص 272.

(3) إيضاح الوقف لابن الأبارى ج 2/803، والقطع للنحاس ص 366، والمكتفى للدانى ص 415، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/748، والمقصد للأنصارى ص 272.

(4) القطع للنحاس ص 368، ومنار الهدى للأشمونى ج 2/90، وربما كان الخلط وسوء النقل فى كتاب الأشمونى! وانظر إيضاح الوقف لابن الأبارى ج 2/808، والمكتفى للدانى ص 418، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 2/749، والمقصد للأنصارى ص 274.

ذكر بعض العلماء أن التمام عند أبي حاتم على ﴿فِرْعَوْنَ﴾. والوقف - مع اتصال القول - للفصل بين الأمر و﴿الآ﴾ لإبراز العرض أو الإنكار والتوبيخ، والوصف بالتمام يعني أن رأس الآية بعد ذلك أتم⁽¹⁾.

(404) قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ * أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ [الشعراء/ 196-197]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الخبر والاستفهام بعده، ولكن الوصف بالتمام - وهو قول بعض علماء الوقف - يعني أن رأس الآية بعده أتم، ويميل الباحث إلى وصف الأشموني للوقف بأنه كافٍ، وذلك للتعلق⁽²⁾.

(405) قول الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْعَلُونَ﴾ [الشعراء/ 227]:

ذكر النحاس أن الوقف تمام عند أبي حاتم على ﴿ظَلَمُوا﴾. والوقف للابتداء بالتهديد بعد انتهاء الاستثناء، ولكن الوصف بالتمام محل نظر؛ لأن ما بعد الوقف تذييل، وربما تابع أبو حاتم شيخه الأخفش⁽³⁾.

(406-407) قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت/ 8]:

قال أبو جعفر النحاس: «﴿حَوْلَهَا﴾ وقف جيد عند أبي حاتم إن كان في التفسير ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ ليس من النداء، فإن كان داخلا في النداء فالوقف عنده ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قال أبو جعفر: التفسير على أنه ليس داخلا في النداء»⁽⁴⁾. والوقف على ﴿حَوْلَهَا﴾ يجعل جملة ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ من كلام موسى - عليه السلام - أي أن الوقف هنا يحدد النداء - وهو شبيهه بالقول - وقد ربط أبو حاتم الوقف بالتفسير ولم يضيق واسعا، كما فطن إلى تعلق المعنى فجعل الوقف جيدا - ولم يجعله تاما - لأن ﴿سُبْحَانَ﴾ تنزيه لله عن أن يكون حالا في ذلك المكان⁽⁵⁾.

(1) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 812/2، والقطع للنحاس ص 373، والمكتفى للداني ص 421، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 753/2، والتبسيهات للزواوي ص 168 بلفظ: «يجوز الوقف عليه عند أبي حاتم»، والمقصد للأنصاري ص 277.

(2) معاني القرآن للفراء ج 283/2، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 814/2، والقطع للنحاس ص 376، والمكتفى للداني ص 424، والمقصد للأنصاري ص 282.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 814/2، والقطع للنحاس ص 377، والمكتفى للداني ص 424، والمقصد للأنصاري ص 282، ومنار الهدى للأشموني ج 106/2.

(4) القطع للنحاس ص 378، وانظر إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 815/2 من غير إشارة إلى أبي حاتم!

(5) المكتفى للداني ص 425، وتفسير القرطبي ج 131/13، والمقصد للأنصاري ص 283، وتفسير التحرير والتلوين لابن عاشور ج 227/19.

نظر؛ لأن ما بعده متعلق من حيث المعنى بما قبله، كما أن الإعراب لا يمنع أن تكون ﴿مَا﴾ موصولة منصوية بـ﴿وَيَخْتَارُ﴾، أو مصدرية مع ﴿كَانَ﴾، كما أن ما بعد ﴿الْخَيْرَةَ﴾ في حكم التذييل، والأولى وصف الوقف في الموضعين بأنه كافٍ أو حسن⁽¹⁾.

(414) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَىٰ مَعَادٍ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الفص: 85]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿مَعَادٍ﴾ تام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية المبدوءة بالأمر⁽²⁾.

(415-417) قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ * أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ * مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت: 35]:

قال النحاس: «قال أبو حاتم: قال المفسرون: ليس في سورة العنكبوت وقف... والوقف الكافي عند أبي حاتم ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾، وهو تام فيما روى عن نافع... ﴿أَنْ يَسْبِقُونَا﴾ كاف عند أبي حاتم... ﴿فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ﴾ قطع كاف عند أبي حاتم⁽³⁾. والنص يشير إلى عدم أخذ أبي حاتم بما حكاه عن بعض المفسرين؛ والأوقاف الثلاثة للفصل بين الجمل، ومنها القسم والشرط، ووصفها بالكفاية إشارة إلى ارتباط المعنى.

(418-419) قول الله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: 24]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿حَرِّقُوهُ﴾، وأتم على ﴿النَّارِ﴾. والوقف للفصل بين فعل قوم إبراهيم عليه السلام والنتيجة العكسية المضادة لفعلهم، ويفهم من النص أن التمام قد يأتي بمعنى الكافي، والأتم بمعنى التام، وإلا فما حكم الوقف على رأس الآية؟⁽⁴⁾

(420) قول الله تعالى: ﴿قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنَنْجِيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ﴾ [العنكبوت: 32]:

(1) معاني القرآن للزجاج ج 4/151، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/823، والقطع للنحاس ص 389، والمكفي للداني ص 439، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/782، والتبيان للعكبري ج 2/1024، والتبهيئات للزواوي ص 174 بلفظ: «﴿وَيَخْتَارُ﴾ قال أبو حاتم: وقف تام»، والمقصد للأنصاري ص 293.

(2) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/825، والقطع للنحاس ص 390، والمكفي للداني ص 441، والمقصد للأنصاري ص 294.

(3) القطع للنحاس ص 391 - 392، وانظر المكفي للداني ص 242.

(4) معاني القرآن للزجاج ج 4/166، والقطع للنحاس ص 394، والمكفي للداني ص 443، والمقصد للأنصاري ص 295.

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿فِيهَا﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للابتداء بالقسم وفصله عما قبله على الرغم من اتصال القول (1).

(421-422) قول الله تعالى: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾ [النكبات/40]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿بِذَنبِهِ﴾، و﴿أَغْرَقْنَا﴾. والوقف للفصل والتفصيل تمهيداً لفرصة الاعتبار ثم الابتداء بالنفي (2).

(423-424) قول الله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ * ائِلْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرِ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ [النكبات/44-45]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿بِالْحَقِّ﴾، وتام على ﴿أَكْبَرُ﴾. والوقف للفصل بين الجمل، والوصف بالكفاية في الموضع الأول مراعاة للتذييل، ولكن الوصف بالتام في الموضع الثاني محل نظر؛ لأن المعنى متعلق إلا أن يكون رأس الآية أتم (3).

(425-426) قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ * قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [النكبات/51-52]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف تام عند أبي حاتم على ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و﴿وَالْأَرْضِ﴾. والوقف في الموضع الأول للفصل بين الإنشاء والخبر، ولكن الجملة الخبرية متعلقة بما قبلها؛ فهي في حكم الاستئناف البياني، وفيها إشارة ب﴿ذَلِكَ﴾؛ ولهذا جعل بعض العلماء الوقف كافيًا، وأما الوقف في الموضع الثاني فمن أجل الانتقال من الخطاب إلى الغيبة (4).

(1) القطع للنحاس ص 395، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/789.

(2) تفسير الطبري ج 2/150، والقطع للنحاس ص 395، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/792.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/828، والقطع للنحاس ص 396، والمكتفى للداني ص 445.

(4) تفسير الطبري ج 21/7، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/829، والقطع للنحاس ص 397، والمكتفى للداني ص 445، وعلل

الوقف للسجاوندي ج 2/793، والمقصد للأنصاري ص 297، ومنار الهدى للأشموني ج 2/138، والجدول لمحمود صافي ج

10/137.

(427-431) قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ * غَلَبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ * أُولَئِكَ يَتفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ ﴿ [الروم/1-8]:

قال النحاس: «قال أبو حاتم: أول وقف فيها: ﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾ تام، وقال الأخفش: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ هذا تمام الكلام، وهو قول نافع وأبي حاتم، والتمام بعده عند أبي حاتم ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ... والتمام عند أبي حاتم ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾... وكذا عنده ﴿وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾⁽¹⁾. وقد يفهم من النص أن أبا حاتم لا يقف على أى موضع قبل ﴿سِنِينَ﴾، والذي يبدو لى أنه يقصد التام؛ لأنه رأى الوقف على ﴿أَلَمْ﴾ فى أول البقرة كافيًا أو حسناً، وليس هناك ما يمنع من الوقف على ﴿غَلَبَتِ الرُّومُ﴾، و﴿سَيَغْلِبُونَ﴾ لرأس الآية على سبيل الكفاية لا التمام. وأما وصف أبي حاتم الوقف على ﴿سِنِينَ﴾ بأنه تام، وعلى ﴿وَمِنْ بَعْدُ﴾ بأنه تمام الكلام فللفصل بين الجمل وإن كان الموضع الثانى متصلًا فى المعنى بما بعده؛ لأن التنوين فى ﴿وَيَوْمَئِذٍ﴾ عوض عن جملة، والتقدير: ويومئذ يغلب الروم. وقد عده الأشمونى كافيًا عند أبي حاتم؛ فعمل أبا حاتم رجح عن رأيه أو لعل المقصود بالتمام فى نص النحاس تمام الكفاية! وأما القول بالتمام على ﴿بِنَصْرِ اللَّهِ﴾، فللتعلق النحوى بالفعل ﴿يَفْرَحُ﴾، وهذا يعنى اعتداد أبي حاتم بالمعنى؛ لأنه غير تام على ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾، وقوله بالتمام على ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ مرتبط بالإعراب؛ إذ يعنى أن جملة ﴿يَعْلَمُونَ﴾ بعدها استئنافية بيانية لا بدلية. ووصف الوقف على ﴿مُسَمًّى﴾ بالتمام لانتهاء الاستثناء، والابتداء بالجملة الاسمية المؤكدة⁽²⁾.

(432-433) قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَكَهَ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُوهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿ [الروم/27-28]:

(1) القطع للنحاس ص 399، وانظر منار الهدى للأشمونى ج 142/2 بلفظ: «﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾ تام عند أبي حاتم، ﴿وَمِنْ بَعْدُ﴾ كاف عند الأخفش ونافع وأبي حاتم إن لم يجعل ما بعده منصوبًا بما قبله! ويبدو أن الأشمونى خلط فى الموضع الثانى ﴿وَمِنْ بَعْدُ﴾ بين وفتين فضلا عن تقديمه الأخفش (ت 215هـ) على نافع (ت 199هـ)، ولم يعلق المحقق!

(2) إيضاح الوقف لابن الأبارى ج 831/2، والمكتفى للدانى ص 447، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 798/2، والجندول لمحمود صافى ج 153/10.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، وكاف على ﴿أَنْسِكُمْ﴾. والوقف للفصل بين الجمل؛ ففي الموضع الأول لإظهار تعدد قدرة الله، وفي الموضع الثاني لانتهاه الاستفهام⁽¹⁾.

(434) قول الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَدِيمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَذِي يَصْدَعُونَ﴾ [الروم/43]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿الله﴾. والوقف لتوضيح أهوال يوم القيامة مع جمال الوقف على لفظ الجلالة تعظيمًا وتفخيماً، والوصف بالكفاية لارتباط المعنى⁽²⁾.

(435) قول الله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا وَعَذَابٌ لَّهُمْ حَقًّا﴾ [العنكبوت/9]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿فِيهَا﴾ كاف عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين، والوصف بالكفاية إشارة إلى التعلق⁽³⁾.

(436-446) قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنَّا كُنَّا نَمُنُّ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ * وَلَا تَصْعَقْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمَسَّ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخَالِفٍ فَخُورٍ * وَأَقْصِدْ فِي مَشِيكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [العنكبوت/15-19]:

قال النحاس: «﴿فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ كاف عند أبي حاتم، وكذا عنده ما بعده في الأمر والنهي نحو عشرة أحرف ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾، وكذا ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾، قال: تام حسن، وكذا ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وكذا كل أمر ونهي ها هنا إلى ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ والتتام عند غيره ﴿لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾⁽⁴⁾. وأبو حاتم هنا يكثر من الوقوف؛ فبعضها كاف، وبعضها تام حسن، ويبدو أن الوقف في هذه المواضع للفصل بين الجمل ولإظهار التعدد، وهو مذهب نافع في بعض وقوفاته، وإن كان الالفت للنظر جمع أبي حاتم بين التام والحسن في وقف واحد⁽⁵⁾!

(1) القطع للنحاس ص 401، والمقصد للأصصاري ص 300.

(2) معاني القرآن للزجاج ج 4/188، والقطع للنحاس ص 403، والجدول لمحمود صافي ج 10/176.

(3) القطع للنحاس ص 405، ومنار الهدى للأشموني ج 2/151.

(4) كذا في القطع للنحاس ص 406، وانظر منار الهدى للأشموني ج 2/152 بلفظ: «﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ جائز، ومثله ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾، وكذا ﴿عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، كذا أجاز الوقف على هذه الثلاثة أبو حاتم، وكذا مثلها من الأوامر والنواهي.

(5) السفر الجامع للدكتور جار الله ص 24.

(447-448) قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ تَبِعْ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ * وَمَنْ يَسْلَمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [النعام/21-22]:

ذكر بعض العلماء أن وقف النتمام عند أبي حاتم على ﴿آبَاءَنَا﴾، و﴿الْوُثْقَى﴾. والوقف في الموضع الأول للفصل بين الشرط والإنشاء بعده، وفي الموضع الثاني للفصل بين الشرط والخبر بعده، وإن كان الوصف بالتمام في الموضعين محل نظر لتعلق المعنى، إلا أن يكون رأس الآية أتم⁽¹⁾.

(449-453) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [النعام/34]:

ذكر النحاس أن الوقف كافٍ عند أبي حاتم على أي من الأشياء الخمسة التي تفرد الله بعلمها. والأوقاف هنا للفصل بين الجمل تفصيلاً وتعظيماً للغيوب الخمسة، والوصف بالكفاية مراعاة للعطف⁽²⁾.

(454) قول الله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [السجدة/3]:

ذكر النحاس أن القطع الكافي عند أبي حاتم على ﴿افْتَرَاهُ﴾. والوقف للفصل بين ادعاء الكافرين ورد الله - سبحانه وتعالى - عليهم⁽³⁾.

(455-456) قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا * وَكَلَّمَ رَأْيَ الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب/21-22]:

ذكر النحاس أن النتمام عند أبي حاتم على ﴿كَثِيرًا﴾، و﴿وَتَسْلِيمًا﴾. والوقف في الموضع الأول للابتداء بقصة الأحزاب، وفي الثاني لانتهائها، مع اعتبار رأس الآية في الموضعين⁽⁴⁾.

(457-460) قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا * وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي

(1) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 2/838، والقطع للنحاس ص 406، والمكتفى للداني ص 453، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/807، والمقصد للأصباري ص 303، ومنار الهدى للأشموني ج 2/152.

(2) القطع للنحاس ص 408، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 2/808.

(3) تفسير الطبري ج 21/90، والقطع للنحاس ص 409، ومنار الهدى للأشموني ج 2/155.

(4) القطع للنحاس ص 412، وانظر علل الوقوف للسجاوندي ج 3/818.

فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَعْمُولًا * مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴿ [الأحزاب/36-38]:

ذكر النحاس أن الوقف كاف عند أبي حاتم على ﴿أمرهم﴾، و﴿تخشاه﴾، و﴿منهن وطراً﴾، و﴿فرض الله﴾. والأوقاف الأربعة للفصل بين الجمل ووصفها بالكفاية لتعلق ما بعدها بما قبلها⁽¹⁾.

(461) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا * خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الأحزاب/64-65]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿سَعِيرًا﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل مع اعتبار رأس الآية. والقول بالتمام محل نظر إلا أن يكون مراد أبي حاتم تمام الكفاية لا تمام التمام؛ لأن ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ حال الضمير في ﴿لَهُمْ﴾؛ ولهذا منع الوقف على ﴿سَعِيرًا﴾ بعض العلماء⁽²⁾.

(462-463) قول الله تعالى: ﴿وَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنْ اْعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [سبا/10-11]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿وَالطَّيْرَ﴾، وتمام على ﴿السرد﴾. والوقف للفصل بين الجمل، والانتقال في الموضع الأول من النداء إلى الغائب، والانتقال في الموضع الثاني من خطاب الواحد إلى الجمع، ولم يوضح أبو حاتم سبب التفريق بين الموضعين في الحكم! فإذا كانت الواو في ﴿وَأَلْنَا﴾ تحتل الاستئناف والحال، فإن الواو في ﴿وَاعْمَلُوا﴾ يمكن أن تكون استئنافية ويمكن أن تكون عاطفة إلا أن يكون المراد بالتمام - وقد قال به ابن الأنباري - تمام الكفاية⁽³⁾.

(464) قول الله تعالى: ﴿وَقَدِّرْ رَأْسِيَّاتٍ اْعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبا/13]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿رَأْسِيَّاتٍ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل والابتداء بالأمر، وقد قال بالتمام بعض العلماء، ولكن الباحث يميل إلى القول بالكفاية - وهو قول الداني - لأن ﴿اْعْمَلُوا﴾ أمر بالشكر على ما سبق⁽⁴⁾.

(1) معاني القرآن للفراء ج 343/2، والقطع للنحاس ص 414، وانظر المقصد للأنصاري ص 308.

(2) القطع للنحاس ص 416، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 823/3، ومنار الهدى للأشموني ج 168/2، ويربط رأى أبي حاتم هنا برأيه في موضعي [البقرة/273]، [الجاثية/13].

(3) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 845/2، والقطع للنحاس ص 418، وانظر المقصد للأنصاري ص 312.

(4) معاني القرآن للزجاج ج 246/4، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 846/2، والقطع للنحاس ص 418، والمكتفى للداني ص 464، والمقصد للأنصاري ص 312، ومنار الهدى للأشموني ج 173/2.

(465) قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يُؤْمِنُ بِالْآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيزٌ﴾ [سبا/21]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿شَكٍّ﴾. والوقف للفصل بين الجملة الفعلية المنفية والجملة الاسمية المثبتة مع جمال البدء بلفظ الربوبية⁽¹⁾.

(466) قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا/24]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على لفظ الجلالة. والوقف للفصل بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، أو لانتهاء جواب الاستفهام وفصله عما بعده، مع جمال الوقف على لفظ الجلالة تعظيمًا وإجلالًا، وقد قال بالوقف بعض العلماء في حين منعه السجاوندي لاتصال المقول⁽²⁾.

(467) قول الله تعالى: ﴿بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرَهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبا/41]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿الْجِنَّ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين، ولكن الوصف بالتمام أو التام - وقد قال به غير واحد - محل نظر؛ لأن ما بعده تعليل أو استئناف بياني إلا أن يكون الوقف على ﴿مُؤْمِنُونَ﴾ أتم⁽³⁾.

(468-469) قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هَذَا إِلَّا إِنْكَارٌ مِمَّا كَفَرْنَا لَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ هَذَا وَإِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ * وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [سبا/43-44]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿مِمَّا كَفَرْنَا﴾، وكافٍ على ﴿يَدْرُسُونَهَا﴾. والوقف في الموضع الأول للفصل بين القولين، وفي الموضع الثاني للفصل بين النفيين مع تعلق المعنى⁽⁴⁾.

(470-472) قول الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر/1-2]:

(1) القطع للنحاس ص 419، والمقصد للأنصاري ص 313.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/846، والقطع للنحاس ص 420، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/830، والمقصد للأنصاري ص 313.

(3) تفسير الطبري ج 22/102، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/847، والقطع للنحاس ص 421، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/831، والمقصد للأنصاري ص 314 وقد جاء فيه أن الوقف على ﴿الْجِنَّ﴾ تام، والوقف على ﴿مُؤْمِنُونَ﴾ كافٍ! وانظر منار الهدى للأشموني ج 2/176 وفيه أن ﴿الْجِنَّ﴾ تام عند أبي حاتم.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/847، والقطع للنحاس ص 421، والجدول لمحمود صافي ج 10/324.

قال النحاس: «**وَرَبَّاعٌ**» عن نافع: تم، وهو كاف عند أبي حاتم. قال أبو جعفر: من جعل المعنى: يزيد في الأجنحة ما [يشاء]؛ فقوله كقول أبي حاتم، ومن قال: المعنى: «**يزيد في الخلق ما يشاء**» حسن الصوت - وهو قول الزهري - فقوله كقول نافع. قال أبو حاتم: «**يزيد في الخلق ما يشاء**» كاف، والتمام عنده «**إن الله على كل شيء قدير**»⁽¹⁾. والوقف في المواضع الثلاثة للفصل بين الجمل، وقد جعل أبو حاتم الوقف في الموضعين الأول والثاني كافيًا؛ وذلك لتعلق الكلام بالمحمود - عز وجل - في حين جعل الوقف على لفظ «**قَدِيرٌ**» تمامًا للابتداء بالشرط، وأعانه على ذلك كون الموضع رأس آية، وحكم أبي حاتم في الموضع الأول أوضح من حكم الإمام نافع؛ لأن المعنى متعلق سواء كانت الزيادة في الأجنحة أو الصوت⁽²⁾.

(473-474) قول الله تعالى: «**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمِّرُ مِنْ مَعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**» [ماطر/10-11]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على «**يَرْفَعُهُ**»، و«**كِتَابٍ**»، وذكر الأشموني أن الوقف على «**كِتَابٍ**» تام عنده. والوقف في الموضع الأول للفصل بين حال المؤمنين وحال الكافرين، وفي الموضع الثاني لانتهاؤ الاستثناء والابتداء بجملة اسمية مثبتة. ولكن جملة «**وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ**» استثناء - وقد تكون عطفًا - لبيان حال الكلم الخبيث والعمل السيئ بعد بيان حال الكلم الطيب والعمل الصالح وأهلهما، كما أن الجملة الاسمية المؤكدة بـ«**إِنَّ**» في حكم الاستثناء البياني أو التعليل؛ ولهذا يعد الوصف بالتمام في الموضعين محل إشكال⁽³⁾.

(475-476) قول الله تعالى: «**وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ**» [ماطر/28]:

- (1) القطع للنحاس ص 423 وما بين المعقوفين وقع بصيغة الماضي!
- (2) إيضاح الوقف لابن الأثيري ج 2/848، وعلل الوقوف للسجاوندی ج 3/834، والمقصد للأنصاري ص 315، والسفر الجامع للدكتور جار الله ص 14.
- (3) تفسير الطبري ج 22/121، وإيضاح الوقف لابن الأثيري ج 2/848، والقطع للنحاس ص 425، وعلل الوقوف للسجاوندی ج 3/836، والتبتيهات للزواوي ص 179 وفيه لبس! والمقصد للأنصاري ص 315 وفيه أن الموضع الأول تام اتفاقًا! ومنار الهدى للأشموني ج 2/179، والجدول لمحمود صافي ج 10/340.

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿كَذَلِكَ﴾، و﴿الْعُلَمَاءُ﴾. والوقف للفصل بين الجمل مع ملاحظة أن ما بعد الوقف في حكم التذييل أو التعليل؛ فالأولى وصف الوقف في الموضوعين بالكافي⁽¹⁾.

(477-479) قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِي أُوحِيَنا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعبادِهِ لخبير بصير﴾ ثم أوردنا الكتاب الذين اضطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير ﴿طاهر/31-32﴾:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تم على ﴿بِذِيهِ﴾، وكاف على ﴿عبادنا﴾، و﴿بِإذنِ الله﴾. والوقف للفصل بين الجمل، وقد وصفه أبو حاتم بالتمام في الموضوع الأول لاستقلال الجملة بعده نحويًا - وإن كانت في حكم التذييل - وجواز الافتتاح بها⁽²⁾.

(480) قول الله تعالى: ﴿فَذُوقُوا فما لِلظالمينَ من نصير﴾ ﴿طاهر/37﴾:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿فَذُوقُوا﴾. والوقف لانتهاج الخطاب، ولكن الوصف بالتمام - وقد قال به بعض العلماء - محل نظر؛ لأن ما بعده تذييل أو تعليل⁽³⁾.

(481) قول الله تعالى: ﴿إِنما حَسْرَةٌ على العبادِ ما يأتِيهم من رَسولٍ إِلا كانوا بِهِ يَسْتَهزِئُونَ﴾ ﴿يس/30﴾:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿العباد﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين النداء والنفي بعده، ولكن الوصف بالتمام - وقد قال به أكثر علماء الوقف - فيه مراعاة للاستئناف النحوي فقط، في حين أن المعنى متعلق؛ حيث إن الاستئناف مسوق لتعليل التحسر؛ فكان الأولى وصف الوقف بالكافي مراعاة للمعنى والمبنى معًا، فضلًا عن احتمال إعراب ﴿ما يأتِيهم﴾ حالًا من العباد⁽⁴⁾.

(482) قول الله تعالى: ﴿وَأَن اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ ﴿يس/61﴾:

(1) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/849، والقطع للنحاس ص 426، والمقصد للأنصاري ص 316، والجدول لمحمود صافي ج 348/10.

(2) تفسير الطبري ج 22/133، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/850، والقطع للنحاس ص 426، والمقصد للأنصاري ص 316.

(3) القطع للنحاس ص 428، والمقصد للأنصاري ص 317، ومنار الهدى للأشموني ج 2/183.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/853، والقطع للنحاس ص 430، وعلل الوقوف للسجاوندی ج 3/845، والمقصد للأنصاري ص 319، ومنار الهدى للأشموني ج 2/188، وإعراب القرآن لمحيي الدين درويش ج 8/193.

ذكر النحاس أن الوقف الكافي عند أبي حاتم على ﴿عَبْدُونِي﴾. والوقف لفصل الجملة الاسمية عما قبلها، ووصفه بالكافي فيه إدراك لتعلق المعنى؛ حيث إن الجملة الاسمية تعطيل للعبادة⁽¹⁾.

(483) قول الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [يس/69]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿لَهُ﴾ تام عند أبي حاتم. والوقف للابتداء بالاستثناء، ولكن الوصف بالتام- وقد صرح به بعض العلماء- محل إشكال؛ لأن الاستثناء في حكم التعليل لما قبلها، إلا أن يكون المراد مراعاة الاستئناف النحوي فقط⁽²⁾.

(484) قول الله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس/81]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿مِثْلَهُمْ﴾ تام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الاستفهام التقريري وجوابه، وإن كان الوصف بالتام محل إشكال للتعلق المعنوي إلا أن يكون مراد أبي حاتم أن رأس الآية أتم⁽³⁾.

(485) قول الله تعالى: ﴿وَيَقْدِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ * دُحُورًا﴾ [الطافات/8-9]:

ذكر الزواوي أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿جَانِبٍ﴾. والوقف للفصل بين الآيتين، ووصفه بالكفاية مراعاة لتعلق المعنى، وإن لم يوضح الزواوي سبب انتصاب ﴿دُحُورًا﴾ عند أبي حاتم؛ فهل انتصب على المصدرية، والتقدير: يدحرون دحورًا، أو انتصب على الحالية⁽⁴⁾؟

(486) قول الله تعالى: ﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ [الطافات/11]:

ذكر بعض العلماء أن التمام عند أبي حاتم على ﴿لَازِبٍ﴾. وقد فطن أبو حاتم إلى انتهاء الاستفهام وجوابه وفصلهما عما بعدهما، وأعانه على ذلك كون ﴿لَازِبٍ﴾ رأس آية. وربما يفهم من كلام النحاس أن

(1) القطع للنحاس ص 433، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/851، والمقصد للأنصاري ص 321، والجدول لمحمود صافي ج 19/11.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/856، والقطع للنحاس ص 434، والمكتفى للداني ص 475، والتبيان للعكبري ج 2/1085، والمقصد للأنصاري ص 321، ومنار الهدى للأشموني ج 2/193، والجدول لمحمود صافي ج 11/23.

(3) تفسير الطبري ج 23/32، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/856، والقطع للنحاس ص 434، والجدول لمحمود صافي ج 11/29.

(4) التنبهات للزواوي ص 182، والبحر المحيط لأبي حيان ج 7/353.

الوقف على ﴿خَلَقْنَا﴾ كافٍ عند أبي حاتم للفصل بين الاستفهام وجوابه في حين وصفه بعض العلماء بأنه تمام⁽¹⁾.

(487) قول الله تعالى: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ * وَقَفُوهُمْ إِثْمَ مَسْئُولُونَ﴾ [الطافات/ 23-24]:

ذكر النحاس أن الوقف على لفظ ﴿الْجَحِيمِ﴾ جائز عند أبي حاتم. والقول بالجواز يعنى مراعاة أبي حاتم الفصل برأس الآية ومراعاته المبني والمعنى أيضاً؛ لأن الواو في ﴿وَقَفُوهُمْ﴾ قد تكون عاطفة- وهو الظاهر- فيتصل ما بعد الوقف بما قبله لفظاً ومعنى، وقد تكون استئنافية فيبقى التعلق في المعنى⁽²⁾.

(488) قول الله تعالى: ﴿وَبَارِكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ وَمَنْ ذُرِّيَّتَهُمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبِينٌ﴾ [الطافات/ 113]:

ذكر النحاس أن الوقف تمام عند أبي حاتم على ﴿إِسْحَاقَ﴾. والوقف للفصل بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، والوصف بالتمام- وقد قال به بعض العلماء- مراعاة للمبني فقط⁽³⁾.

(489) قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَعْرُونَ عَلَيْهِمْ مُصِحِّينَ * وَاللَّيْلِ أَفْلا تَعْقِلُونَ﴾ [الطافات/ 137-138]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿وَاللَّيْلِ﴾. والوقف للفصل بين الخبر والإنشاء، ووصفه بالتمام يعنى أن رأس الآية- وهو آخر قصة قوم لوط- أتم، وربما يفهم من كلام النحاس أن الوقف على ﴿مُصِحِّينَ﴾ غير تام عند أبي حاتم للعطف، وقد منعه السجاوندى مع كونه رأس آية⁽⁴⁾!

(490) قول الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهمْ لَيَمُولُونَ * وَكَذَلِكَ اللهُ وَاللَّهُمَّ لَكَادِبُونَ * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الطافات/ 151-153]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿لَكَادِبُونَ﴾. والوقف - ولعله كافٍ - للبدء بالاستفهام التوبيخي مع كون الموضع رأس آية⁽⁵⁾.

(1) القطع للنحاس ص 435، والمقصد للأنصارى ص 323، وثمار الهدى للأشمونى ج 2/195 وفيه أن الوقف تام عند أبي حاتم.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 2/858، والقطع للنحاس ص 435، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 3/854، والمقصد للأنصارى ص 323، والجدول لمحمود صافي ج 11/39.

(3) تفسير الطبري ج 23/89، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 2/858، والقطع للنحاس ص 438، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 3/858، والمقصد للأنصارى ص 325.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 2/859، والقطع للنحاس ص 438، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 3/859، والمقصد للأنصارى ص 326.

(5) القطع للنحاس ص 438، والمقصد للأنصارى ص 326.

(491) قول الله تعالى: ﴿فَأَنكُم مَّا تَعْبُدُونَ * مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِينَ * إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ * وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات/161-164]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿الْجَحِيمِ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف هنا للفصل بين كلام الله - عز وجل - وبين ما أخبر به من قول الملائكة⁽¹⁾.

(492) قول الله تعالى: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي﴾ [ص/8]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿بَيْنِنَا﴾. والوقف للفصل بين الإنشاء والخبر أو بين تعجب الكافرين وردّ الله عليهم، ولكن الوصف بالتمام - وهو قول بعض العلماء - مراعاة للمبنى فقط⁽²⁾!

(493-494) قول الله تعالى: ﴿اصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص/17]:

ذكر بعض العلماء أن التمام عند أبي حاتم على ﴿يَقُولُونَ﴾، و﴿الْأَيْدِ﴾. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل، وهو في الموضع الأول بين جملتين فعليتين، وفي الموضع الثاني بين الجملة الفعلية والجملة المصدرية بـ﴿إِنَّ﴾. والحق أن الوقف في الموضعين لا يرقى إلى التمام الذي قال به أبو حاتم وبعض العلماء بعده؛ لأن ما بعده متعلق في المعنى بما قبله؛ فذكر نبينا ص لنبى الله داود - عليه السلام - معين على صيره، وكون نبى الله داود عليه السلام أواباً لتعليل لوصفه بذي الأيد⁽³⁾.

(495) قول الله تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [ص/22]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿لَا تَخَفْ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف هنا للفصل بين النهي والخبر أو المخاطب والمتكلم، وقد يكون الوقف لبيان المحذوف، أى: نحن خصمان؛ وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى واتصال القول فحكم بالكفاية، فى حين حكم تلميذه ابن قتيبة ومن قبلهما الإمام نافع بأن الكلام تم⁽⁴⁾.

(1) تفسير الطبرى ج 111/23، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 859/2، والقطع للنحاس ص 439، ومنار الهدى للأشموني ج 202/2 بلفظ «تام»، والمقصد للأنصاري ص 327.

(2) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 861/2، والقطع للنحاس ص 440، والمكتفى للدانى ص 482، والمقصد للأنصاري ص 328.

(3) القطع للنحاس ص 440، والمكتفى للدانى ص 482، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 866/3، والمقصد للأنصاري ص 328، ومنار الهدى للأشموني ج 205/2 ولفظه: «﴿يَقُولُونَ﴾ تام عند أبي حاتم»، والجدول لمحمود صافى ج 87/11.

(4) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 861/2، والقطع للنحاس ص 441، والمكتفى للدانى ص 482، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 867/3، والمقصد للأنصاري ص 328.

(496-499) قول الله تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ * وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بِإِطْلَاقٍ ذَلِكَ ظَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ * أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ * كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ * وَوَهَبْنَا لِداوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [2630/ص]:

نكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿الْحِسَابِ﴾، و﴿كَالْفُجَّارِ﴾، و﴿سُلَيْمَانَ﴾، وكاف على ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. والوقف للفصل بين الجمل؛ ومنها المثبتة والمنفية والاستفهامية والتهديدية والاعتراضية، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى في ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فحكم بالكفاية؛ لأن ﴿قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ عطف على ﴿ذَلِكَ ظَنَّ﴾، ولكن وصف الوقف على ﴿سُلَيْمَانَ﴾ بأنه تمام محل نظر؛ للتعلق اللفظي والمعنوي⁽¹⁾.

(500) قول الله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ * وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ﴾ [34-33/ص]:

نكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿وَالْأَعْنَاقِ﴾. والوقف للاستئناف النحوي مع كون الموضع رأس آية⁽²⁾.

(501-502) قول الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِنَ الْأَخْيَارِ * هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [49-48/ص]:

ذكر الأشموني أن الوقف على ﴿الْكِفْلِ﴾ تام عند أبي حاتم، وذكر النحاس قبله أن الوقف على ﴿ذِكْرٌ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل، ولكن يصعب جعله تاماً في الموضع الأول؛ وذلك لتعلق المعنى حيث إن ﴿وَكُلٌّ﴾ يحمل ضميراً يعود إلى من سبق، فعوض بالتثوين عن الضمير؛ ولهذا جعله بعض العلماء كافياً⁽³⁾.

(503-504) قول الله تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ * أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر/2-3]:

(1) معاني القرآن للزجاج ج 4/330، وإيضاح الوقف لابن الأباري ج 2/862، والقطع للنحاس ص 442، والمكثفي للداني ص 483، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/867، والمقصد للأنصاري ص 329.

(2) إيضاح الوقف لابن الأباري ج 2/862، والقطع للنحاس ص 442، والمكثفي للداني ص 484، والمقصد للأنصاري ص 329، ومنار الهدى للأشموني ج 2/207.

(3) القطع للنحاس ص 443، والمكثفي للداني ص 484، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/870، والمقصد للأنصاري ص 330، ومنار الهدى للأشموني ج 2/208، والجدول لمحمود صافي ج 11/104.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿الَّذِينَ﴾، و﴿الْخَالِصُ﴾. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل، ووصفه بالتمام في الموضع الأول للاستفتاح ب﴿الآ﴾، ولكن الوصف بالتمام في الموضع الثاني محل نظر؛ لأن المعنى متعلق⁽¹⁾.

(506-505) قول الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقْكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظِلْمَاتٍ ثَلَاثٍ ذِكْرُكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الزمر/6]:

الوقف عند أبي حاتم تمام - حسب رواية النحاس - على ﴿أَزْوَاجٍ﴾، و﴿ثَلَاثٍ﴾. والوقف في الموضع الأول للفصل بين الجملتين الفعليتين المصدرية إحداهما بالماضي والأخرى بالمضارع لبيان تعدد نعم الله عز وجل. وفي الموضع الثاني يفصل الوقف بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، ولكن الوصف بالتمام في الموضعين - وهو قول بعض العلماء - فيه مراعاة للاستئناف النحوي فقط، بل إن المبني لا يمنع من إعراب ﴿يَخْلُقْكُمْ﴾ حالاً؛ فيكون الوقف قبلها غير تام⁽²⁾.

(510-507) قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّهُ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلُوبًا تَمَعَّ بِكَفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ * أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْأَخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ * قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر/8-10]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿سَبِيلِهِ﴾ و﴿رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ و﴿وَاسِعَةٌ﴾، وجيد على ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾. والوقف على ﴿سَبِيلِهِ﴾ للفصل بين الجملتين وللانتقال من الغائب إلى المخاطب، وعلى ﴿رَبِّهِ﴾ للفصل بين الاستفهام وجوابه المقدر وبين الأمر ﴿قُلْ﴾، وعلى ﴿رَبَّكُمْ﴾ للفصل بين الإنشاء والخبر، وعلى ﴿وَاسِعَةٌ﴾ للفصل بين الجملتين الاسميتين، ولكن الوصف بالتمام في المواضع الثلاثة - وقد قال به غير واحد بعد أبي حاتم - فيه مراعاة للمبني فقط⁽³⁾!

(1) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/867، والقطع للنحاس ص 446، والمكتفى للداني ص 487، والمقصد للأصصاري ص 332، ومنار الهدى للأشموني ج 2/212.

(2) معاني القرآن للزجاج ج 4/345، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/867، والقطع للنحاس ص 446، والمكتفى للداني ص 487، وعلل الوقوف للسجاوندی ج 3/878، والمقصد للأصصاري ص 332، ومنار الهدى للأشموني ج 2/212، وإعراب القرآن لمحيي الدين درويش ج 8/392.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/867، والقطع للنحاس ص 446، والمكتفى للداني ص 487، وعلل الوقوف للسجاوندی ج 3/878، والمقصد للأصصاري ص 332.

(511) قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهَ بِهِ عِبَادَهُ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الرؤد/16]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿عِبَادَهُ﴾. والوقف- وإن لم يحدد النحاس نوعه- للفصل بين الخبر والإنشاء، وقد جعله بعض علماء الوقف كافيًا؛ لأن ما بعده في حكم التذييل⁽¹⁾.

(512) قول الله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الرؤد/29]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿مَثَلًا﴾. والوقف للفصل بين الإنشاء والخبر مع جمال البدء بالحمد. ولكن الوصف بالتمام- وهو قول غير واحد بعد أبي حاتم- فيه مراعاة للمبنى فقط؛ إذ إن جملة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ اعتراضية⁽²⁾!

(513) قول الله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادْتِ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادْتِ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [الرؤد/38]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿رَحْمَتِهِ﴾. والوقف لانتهاؤ الشرط وفصله عما بعده⁽³⁾.

(514) قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَوَاقِعٌ لِّلْمُكْرِبِينَ﴾ [الرؤد/60]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿مُسْوَدَّةٌ﴾. والوقف للابتداء بالاستفهام وفصله عما قبله، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى⁽⁴⁾.

(515) قول الله تعالى: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الرؤد/75]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿بِالْحَقِّ﴾. والوقف للفصل بين الجمليتين والابتداء بجملة القول⁽⁵⁾.

(516-517) قول الله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهٌ مُّصِيبٌ﴾ [طه/3]:

- (1) القطع للنحاس ص 447، والمكتفى للداني ص 488، والمقصد للأصاري ص 333، ومنار الهدى للأشموني ج 2/214.
- (2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/869، والقطع للنحاس ص 448، والمكتفى للداني ص 489، والمقصد للأصاري ص 333، ومنار الهدى للأشموني ج 2/215 ولفظه: «﴿مَثَلًا﴾ كافٍ، وتام عند أبي حاتم.»
- (3) القطع للنحاس ص 449، والمكتفى للداني ص 489، والمقصد للأصاري ص 334.
- (4) إعراب القرآن للنحاس ج 4/19، والقطع له ص 450، والمكتفى للداني ص 490.
- (5) معاني القرآن للزجاج ج 4/364، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/869، والقطع للنحاس ص 450، والمكتفى للداني ص 490، والمقصد للأصاري ص 336، ومنار الهدى للأشموني ج 2/222.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿هُوَ﴾، وأتم على ﴿الْمَصِيرِ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين، مع كون الثانى رأس آية⁽¹⁾.

(518) قول الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِبَابِطِلٍ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [عاشور/5]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿بَعْدِهِمْ﴾، و﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾. والوقف للفصل بين الجمل، ولم يقل أبو حاتم- كما قال بعض أكابر العلماء- بالتام لتعلق المعنى فى الموضوعين بالعطف والضمير⁽²⁾.

(519-520) قول الله تعالى: ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [عاشور/9]:
ذكر النحاس أن الوقف على ﴿السَّيِّئَاتِ﴾ الأولى، و﴿رَحِمْتَهُ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف فى الموضوعين لفصل الجملة الشرطية عما قبلها وما بعدها، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى⁽³⁾.

(521-523) قول الله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ * يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [عاشور/16]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿الْعَرْشِ﴾ و﴿الْيَوْمِ﴾، وتام على ﴿الْقَهَّارِ﴾. والوقف فى الموضع الأول للفصل بين الجملتين المختلفتين وليبيان تعدد صفات الله- عز وجل- وأما الوقف فى الموضع الثانى فللفصل بين السؤال وجوابه، وفيه ملحظ جمالى فطن إليه أبو حاتم وهو انتظار الجواب؛ فلما لم يجب أحد أجاب ذو الجلالة بذاته عن ذاته؛ فكان الجواب- وهو رأس آية- تاماً⁽⁴⁾.

(524) قول الله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ * يَلْمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ [عاشور/18-19]:

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/870، والقطع للنحاس ص 451، والمكتفى للدانى ص 491، والمقصد للأصارى ص 337.

(2) القطع للنحاس ص 451، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 3/887، والمقصد للأصارى ص 337، ومنار الهدى للأشمونى ج 2/224.

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/870، والقطع للنحاس ص 451، والمكتفى للدانى ص 491، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 3/888، والمقصد للأصارى ص 337.

(4) تفسير الطبرى ج 24/51، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/870، والقطع للنحاس ص 451 - 452، والمكتفى للدانى ص 492، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 3/888-889، والتبهيئات للزواوى ص 187، وانظر منار الهدى للأشمونى ج 2/225

حيث وصف الوقف على ﴿الْيَوْمِ﴾ بأنه حسن عند أبي حاتم!

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿بَطَّاعٌ﴾. والوقف للاستئناف بالجملة الفعلية المثبتة مع كون الموضع رأس آية⁽¹⁾.

(525) قول الله تعالى: ﴿مَثَلُ ذَابِّ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظَلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ [عاصم/31]:

ذكر الأنصاري أن الوقف على ﴿بَعْدِهِمْ﴾ تام عند أبي حاتم. والوقف في هذا الموضع للفصل بين الجملة المثبتة والجملة المنفية بعدها. وقد قال بمثل قول أبي حاتم غير واحد، والذي يميل إليه الباحث أن الوقف غير تام؛ لأن الجملة المنفية في حكم التذييل أو الاستئناف البياني، وهي بمنزلة اعتراض بين ما قبلها وما بعدها⁽²⁾.

(526-528) قول الله تعالى: ﴿قَالُوا فَادْعُوا وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ * إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ * يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ الْمَعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ [عاصم/50-52]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿فَادْعُوا﴾، كما ذكر أن الوقف يمكن أن يكون عنده على ﴿الدُّنْيَا﴾، و﴿مَعَذِرَتُهُمْ﴾. والوقف في الموضع الأول للفصل بين كلام أهل النار وبين الرد عليهم من الله - سبحانه وتعالى - أو الخزنة، والوصف بالتمام - وهو رأى جل علماء الوقف - مراعاة للمبنى فقط. أما الوقف في الموضعين الثاني والثالث فللفصل بين الجملة المنفية في النوع، وربما للفصل في الثاني بين نصر الدنيا ونصر الآخرة، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى في حين جعل آخرون الوقف تاماً في الموضعين⁽³⁾!

(529) قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ

بِاللَّهِ﴾ [عاصم/56]:

- (1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج2/871، والقطع للنحاس ص 452، والمكتفى للداني ص 492، والمقصد للأنصاري ص 337.
- (2) معاني القرآن للزجاج ج 373/4، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 871/2، والقطع للنحاس ص 453، والمكتفى للداني ص 493، وعلل الوقوف للسجاوند ج 890/3، والمقصد للأنصاري ص 338، ومنار الهدى للأشموني ج 227/2، والجدول لمحمود صافي ج 199/11.
- (3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 872/2، والقطع للنحاس ص 454، والمكتفى للداني ص 495، وعلل الوقوف للسجاوند ج 893/3، والمقصد للأنصاري ص 339 - 340.

ذكر بعض علماء الوقف أن التمام عند أبي حاتم على ﴿بِإِغْيِهِ﴾. والوقف لانتهاء الجملة الاسمية وخبرها، ولكن الوصف بالتمام أو التام محل نظر؛ لأن ﴿فَاسْتَعِذْ﴾ في محل جزم جواب شرط مقدر؛ أي: إن جاعوك يجادلونك فاستعذ بالله⁽¹⁾.

(530-531) قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر/60]:

ذكر الأشموني أن الوقف على ﴿لَكُمْ﴾ تام عند أبي حاتم. والوقف هنا للفصل بين الجملتين، ولكن الوصف بالتمام فيه إشكال؛ لأن ما بعده استئناف بياني أو تعليل لما قبله بتضمين الدعاء معنى العبادة، ولكن النحاس خفف هذا الإشكال حيث ذكر أن رأس الآية أتم عند أبي حاتم⁽²⁾.

(532) قول الله تعالى: ﴿سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾ [طه/85]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿عِبَادِهِ﴾ تام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين، وقد قال بمثل قول أبي حاتم غير واحد، ويبدو أن رأس الآية عندهم أتم من أجل انتهاء المعنى والسورة⁽³⁾.

(533) قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَسْوِي الْحَسَنَةَ وَالسَّيِّئَةَ اذْفَعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [فصله/34]:

ذكر النحاس أن ﴿وَلَا السَّيِّئَةَ﴾ قطع كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين؛ وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى، وتبعه بعض علماء الوقف، في حين نقل الأنصاري أن الوقف تام⁽⁴⁾!

(1) تفسير الطبري ج 77/24، وإيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 872/2، والقطع للنحاس ص 454، والمكتفى للداني ص 495، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 894/3، والمقصد للأنصاري ص 340 ولفظه: «﴿بِإِغْيِهِ﴾ حسن، وقال أبو عمرو كأبي حاتم: تام»، وانظر منار الهدى للأشموني ج 230/2، والجدول لمحمود صافي ج 215/11.

(2) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 872/2، والقطع للنحاس ص 455 وفيه سقط! والمكتفى للداني ص 495، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 894/3، والمقصد للأنصاري ص 340، ومنار الهدى للأشموني ج 230/2، والجدول لمحمود صافي ج 218/11.

(3) تفسير الطبري ج 90/24، وإيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 875/2، والقطع للنحاس ص 457، والمكتفى للداني ص 496، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 897/3، والمقصد للأنصاري ص 341، ومنار الهدى للأشموني ج 233/2.

(4) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 877/2، والقطع للنحاس ص 459، والمكتفى للداني ص 498، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 902/3، والمقصد للأنصاري ص 343، ومنار الهدى للأشموني ج 237/2.

(534-536) قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفُونَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصله/39-40]:

ذكر النحاس أن القطع عند أبي حاتم كافٍ على ﴿وَرَبَّتْ﴾، وتام على ﴿عَلَيْنَا﴾ و﴿شِئْتُمْ﴾. والوقف للفصل بين الجمل ومنها الشرطية والاسمية والاستفهامية، ولكن الوصف بالتمام في الموضعين الأخيرين محل إشكال؛ لأن ما بعده تذييل وتعليل⁽¹⁾.

(537-538) قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَبِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ الْأَعْجَبِيُّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ الَّذِي آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً﴾ [فصله/44]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿آيَاتُهُ﴾ وتام على ﴿وَعَرَبِيٌّ﴾. والوقف الأول لفصل الاستفهام عما قبله مع اتصال القول، والوقف الثاني لانتهاء قول الكافرين والابتداء بقول الله - عز وجل - ووصف الأول بالكافي إشارة إلى تعلق المعنى، ولكن الوصف بالتمام في الموضع الثاني - وقد قال به جل علماء الوقف - فيه مراعاة للمبنى فقط⁽²⁾!

(539) قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتَلَفَ فِيهِ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [فصله/45]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿فِيهِ﴾ تام عند أبي حاتم. والوقف للابتداء بالشرط، وقد وصف الوقف بالتمام جل علماء الوقف، وفيه مراعاة لاستقلال جملة الشرط نحويًا؛ ولكن المعنى متصل⁽³⁾.

(540) قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَسْأَلُ قُنُوطًا﴾ [فصله/49]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿الْخَيْرِ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف هنا للابتداء بالشرط وفصل جملته عما قبلها، وقد وصفه أبو حاتم بأنه كافٍ؛ لأن التمام فيما بعده⁽⁴⁾.

(1) معانى القرآن للزجاج ج 4/388، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/877، والقطع للنحاس ص 459، والمكتفى للداني ص 498، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/902، والمقصد للأصاري ص 343، ومنار الهدى للأشموني ج 2/238.

(2) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/878، والقطع للنحاس ص 459، والمكتفى للداني ص 499، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/903، والمقصد للأصاري ص 344، ومنار الهدى للأشموني ج 2/239.

(3) معانى القرآن للزجاج ج 4/390، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/878، والقطع للنحاس ص 460، والمكتفى للداني ص 499، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/903، والمقصد للأصاري ص 344، ومنار الهدى للأشموني ج 2/239.

(4) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/879، والقطع للنحاس ص 460، والمكتفى للداني ص 500، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/904، والمقصد للأصاري ص 344، ومنار الهدى للأشموني ج 2/239.

(541) قول الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾ [فصله/54]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿رَبِّهِمْ﴾. والوقف للفصل بين التثبيهين، والوصف بالتام- وهو رأى جل علماء الوقف- لانتهاء المبنى⁽¹⁾.

(542-543) قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ الْجُمُعِ لَا رَبَّ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ * وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشورى/7-8]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿فِيهِ﴾، و﴿رَحْمَتِهِ﴾. والوقف فى الموضوعين للفصل بين الجمل، والوصف بالتام - وهو قول جل علماء الوقف - مراعاة للمبنى النحوى فقط⁽²⁾!

(544) قول الله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الشورى/10]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿إِلَى اللَّهِ﴾. والوقف لانتهاء الشرط والابتداء بالجملة الاسمية⁽³⁾.

(545-547) قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا النُّوْدَةَ فِي الرَّبِّ وَمَنْ يَعْرِفْ حَسَنَةً نِزْدًا لَهُ فِيهَا حُسْنًا﴾ [الشورى/21-23]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾، وأن التمام على ﴿وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ و﴿الرَّبِّي﴾. والوقف فى الموضوع الأول- ويبدو أنه كاف- لانتهاء الشرط، وفى الموضوع الثانى للفصل بين حال الظالمين وحال المؤمنين، وفى الموضوع الثالث لفصل جملة الشرط عما قبلها، أو للانتقال من الخطاب إلى الغيبة⁽⁴⁾.

(548) قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ أَوْلِيَاءَ يَنْصُرُوهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى/46]:

(1) تفسير الطبرى ج 6/25، وإيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 879/2، والقطع للنحاس ص 461، والمكتفى للدانى ص 500، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 904/3، والمقصد للأصارى ص 345، ومنار الهدى للأشمونى ج 240/2.

(2) إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 880/2، والقطع للنحاس ص 462، والمكتفى للدانى ص 501، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 906/3، والمقصد للأصارى ص 345، ومنار الهدى للأشمونى ج 242/2.

(3) القطع للنحاس ص 462، والمكتفى للدانى ص 502، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 906/3.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 881/2، والقطع للنحاس ص 463 - 464، والمكتفى للدانى ص 502، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 909/3، والمقصد للأصارى ص 346، ومنار الهدى للأشمونى ج 244/2.

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿ذُونَ اللَّهِ﴾. والوقف لانتهاء النفي والابتداء بالشرط، وربما نظر أبو حاتم إلى استقلال جملة الشرط نحوياً، في حين جعلها بعض العلماء تذييلاً؛ فوصف الوقف بأنه كافٍ⁽¹⁾.

(549-550) قول الله تعالى: ﴿أَمْهُمْ يُسْمِعُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الرصف/32]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على لفظ ﴿رَبِّكَ﴾ الأول، وتمام على ﴿سُخْرِيًّا﴾. والوقف في الموضع الأول للفصل بين الإنشاء والخبر، أو الاستخبار والإخبار. وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى فلم يحكم بالتمام، وأما الوقف في الموضع الثاني فللفصل بين الجملتين مع حسن الابتداء بـ ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ﴾، ولكن وصفه بالتمام - وهو قول غير واحد - محل نظر إلا أن يكون رأس الآية أتم⁽²⁾.

(551-554) قول الله تعالى: ﴿وَرُحْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ * وَمَنْ يَعْمُرْ عَن دِكْرِ الرَّحْمَنِ تَقِيصُ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ * حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾ [الرصف/35-38]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿وَرُحْرُفًا﴾، وتمام على ﴿الدُّنْيَا﴾، و﴿قَرِينٌ﴾، و﴿الْقَرِينُ﴾. والأوقاف الأربعة للفصل بين الجمل، ومنها الاستثنائية والاسمية والشرطية مع كون الوقف في الموضعين الثالث والرابع رأس آية. وقد غلب أبو حاتم - وتبعه جل علماء الوقف - المبنى⁽³⁾.

(555) قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمُرُّنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ﴾ [الرصف/61]:

ذكر الأشموني أن الوقف على ﴿بِهَا﴾ كافٍ عند أبي حاتم. وهذا الوقف للفصل بين الجملتين، وفيه لطيفة وهي مطلق الاتباع⁽⁴⁾.

(556) قول الله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْفُورُونَ﴾ [الرصف/80]:

(1) تفسير الطبري ج 43/25، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/882، والقطع للنحاس ص 466، والمكثف للداني ص 504، والمقصد للأصاري ص 348، ومنار الهدى للأشموني ج 2/247.

(2) القطع للنحاس ص 469، وانظر إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/883، والمكثف للداني ص 507، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/917، والمقصد للأصاري ص 350، ومنار الهدى للأشموني ج 2/251، وقد ذكر الأخيران أن الوقف في الموضع الأول تام!

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/884، والقطع للنحاس ص 469، والمكثف للداني ص 507، والمقصد للأصاري ص 350، ومنار الهدى للأشموني ج 2/251.

(4) المقصد للأصاري ص 351، ومنار الهدى للأشموني ج 2/254.

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿بلى﴾ كافٍ عند أبي حاتم. وكان المتوقع أن يكون الوقف عنده قبل هذا الموضع للفصل بين الاستفهام وجوابه، إلا أن يكون أبو حاتم قد وقف وقفين أحدهما على ﴿نَجْوَاهُمْ﴾، والآخر على ﴿بلى﴾ للابتداء بالجملة الاسمية⁽¹⁾.

(557) قول الله تعالى: ﴿وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ * فَضلاً مِّن رَّبِّكَ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [النحاس/56-57]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿رَبِّكَ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، والوصف بالتمام- وقد قال به غير واحد- يعني أن رأس الآية أتم⁽²⁾.

(558-559) قول الله تعالى: ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَسَاكُمْ كَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا وَمَأْوَأَكُمْ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِّن نَّاصِرِينَ * ذَلِكَ بِأَنكُمْ أَخَذْتُم آيَاتِ اللَّهِ هُرُوقاً وَغَرَّتْكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ لَا يُخْرِجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْعَوُونَ﴾ [الباقية/34-35]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿النَّارُ﴾، وتمام على ﴿الدُّنْيَا﴾. والوقف في الموضع الأول للفصل بين الإثبات والنفي مع اتصال القول. وقد قال بالتمام في الموضع الثاني بعض العلماء، والوقف فيه للفصل بين الخطاب والغيبة، ولكن الوصف بالتمام محل نظر؛ لأن ما بعده تذييل لما قبله إلا أن يكون رأس الآية أتم⁽³⁾.

(560) قول الله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا نَقِضُونَ فِيهِ كَفَىٰ بِهِ شَهِيداً﴾ [النحاس/8]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿نَقِضُونَ فِيهِ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين الاسمية والفعلية، ولكن الوصف بالتمام- وقد قال به غير واحد- محل نظر؛ لأن المعنى متعلق إلا أن يكون المراد أن رأس الآية أتم⁽⁴⁾.

(1) القطع للنحاس ص 472، والمقصد للأنصاري ص 352، ومنار الهدى للأشموني ج 2/256، والجدول لمحمود صافي ج 11/356، ويربط بما سبق من وقف أبي حاتم قبل ﴿بلى﴾ [النحاس/28، 38]، [يس/81].

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/889، والقطع للنحاس ص 476، والمكتفى للداني ص 515، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/933، والمقصد للأنصاري ص 355، ومنار الهدى للأشموني ج 2/262.

(3) معاني القرآن للزجاج ج 4/436، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/892، والقطع للنحاس ص 479، والمكتفى للداني ص 519، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/939، والمقصد للأنصاري ص 357، ومنار الهدى للأشموني ج 2/267 بلفظ: ﴿الدُّنْيَا﴾

حسن، وتمام عند أبي حاتم - .

(4) معاني القرآن للزجاج ج 4/439، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/893، والقطع للنحاس ص 480، والمكتفى للداني ص 520، والمقصد للأنصاري ص 358، ومنار الهدى للأشموني ج 2/268.

(563-561) قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ * وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [النحاس/10-12]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾، و﴿سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾، و﴿وَرَحْمَةً﴾. والوقف - وظاهر كلام النحاس أنه تمام - للفصل بين الجمل، وربما تكون الواو في الموضعين الثاني والثالث استثنائية عند أبي حاتم؛ فيكون الوقف فيهما مرتبطاً بالإعراب، وإن كان المعنى متصلًا⁽¹⁾.

(565-564) قول الله تعالى: ﴿وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلَهُ وَفَصَّالَهُ ثَلَاثِينَ شَهْرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ [النحاس/15]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿كُرْهًا﴾، و﴿شَهْرًا﴾. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل، والوصف بالكفاية إشارة إلى تعلق المعنى⁽²⁾.

(566) قول الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [النحاس/34]:

نقل الأنصاري أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿بِالْحَقِّ﴾. والوقف للفصل بين الإنشاء والخبر أو لاختلاف القولين⁽³⁾.

(569-567) قول الله تعالى: ﴿دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ وَالْكَافِرِينَ أَمْثَالَهَا * ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ * إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَنَّوْنَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ * وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْتِكَ أَهْلُكِنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ * أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ [محمد/10-14]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿أَمْثَالَهَا﴾، وتمام على ﴿لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ و﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾. والوقف - مع اعتبار رأس الآية - للفصل بين الجمل، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى في الموضع الأول، وانقضائه في الموضع الثاني، في حين جعل بعض المتأخرين الوقف تاماً في الموضعين! وأما الوقف في الموضع الثالث فمن أجل الابتداء بالاستفهام الإنكاري⁽⁴⁾.

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/893، والقطع للنحاس ص 480، والمكفي للداني ص 520، والمقصد للأنصاري ص 358.
(2) معاني القرآن للفراء ج 3/52، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/894، والقطع للنحاس ص 480، والمكفي للداني ص 521، والمقصد للأنصاري ص 359.
(3) علل الوقوف للسجاوندي ج 3/945، والمقصد للأنصاري ص 360.
(4) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/897، والقطع للنحاس ص 484، والمكفي للداني ص 524، والمقصد للأنصاري ص 361، ومنار الهدى للأشموني ج 2/274-275.

(570) قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَنَ يَرْكُمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد/35]:

جاء في أكثر من مصدر أن الوقف على ﴿مَعَكُمْ﴾ تام عند أبي حاتم. وقد قال بمثل قوله بعض العلماء. والوقف هنا للفصل بين الجملتين المختلفتين، ولكن المعنى متصل، ولو وصف الوقف بأنه كافٍ أو حسن لكان أقرب إلى السياق اللغوي⁽¹⁾.

(571-572) قول الله تعالى: ﴿فَمِنْكُمْ مَنْ يَخَلُّ وَمَنْ يَخَلُّ فَإِنَّمَا يَخَلُّ عَن نَّفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ﴾ [محمد/38]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿يَخَلُّ﴾ الأول، وتام على ﴿نَفْسِهِ﴾. والوقف لفصل الجملة الشرطية عما قبلها وما بعدها. والوصف بالكفاية في الموضع الأول إشارة إلى تعلق المعنى، وأما الوصف بالتام أو التام في الموضع الثاني - وقد قال به غير واحد - ففيه تركيز على المبنى فقط⁽²⁾.

(573) قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح/8-9]:

قال النحاس: «﴿وَنَذِيرًا﴾ ليس بتام؛ لأن بعده (لام كي)، ووافق أبو حاتم الجماعة في هذا»⁽³⁾، وكلام النحاس يخالف قول الأشموني: «﴿حَكِيمًا﴾ [الفتح/4] تام، ومثله ﴿نَذِيرًا﴾ عند أبي حاتم لانتقاله من مخاطبة الرسول إلى مخاطبة المرسل إليهم، وذلك من مقتضيات الوقف. وليس بوقف عند غيره؛ لأن بعده (لام كي)؛ فلا يوقف من قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾ إلى ﴿وَأَصِيلًا﴾؛ لأن الضمائر كلها لله؛ فلا يفصل بينها بالوقف، ووقف أبو حاتم السجستاني على ﴿وَنَذِيرًا﴾⁽⁴⁾. والباحث يميل إلى كلام النحاس؛ لأنه أقرب إلى أبي حاتم من الأشموني، ولأن عبارته أكثر وضوحًا وصراحة، في حين أن عبارة الأشموني يمكن أن تحمل على الظن والقياس حيث وقف أبو حاتم قبل (لام كي) في أكثر من موضع؛ فربما قاس الأشموني هذا الموضع على تلك المواضع⁽⁵⁾؛ ولعل المراد من مجموع كلام النحاس والأشموني أن أبا حاتم عدَّ اللام

- (1) معاني القرآن للفراء ج 64/3، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 899/2، والقطع للنحاس ص 486 بلفظ: « والتام عند أبي حاتم: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾»، والمكتفى للداني ص 526، والمقصد للأصصاري ص 363، ومنار الهدى للأشموني ج 277/2.
- (2) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 899/2، والقطع للنحاس ص 486، والمكتفى للداني ص 526، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 953/3، والمقصد للأصصاري ص 363، ومنار الهدى للأشموني ج 278/2.
- (3) القطع للنحاس ص 487 ويربط هذا الموضع بما سيأتي آخر الفصل الثاني تحت عنوان (الحرف الأحادي...).
- (4) منار الهدى للأشموني ج 280/2 ولا يفهم الباحث من النص أن ﴿حَكِيمًا﴾ وقف تام عند أبي حاتم.
- (5) يقوى هذا عند كثرة الأخطاء في كتاب الأشموني، وأرجو تناولها في بحث مستقل.

في هذا الموضع (لام كي)، ولكنه - وقد اختار قراءة: ﴿لَتُؤْمِنُوا﴾ بالتاء⁽¹⁾ - وقف على ﴿وَتَذِيرًا﴾ للفصل بين خطاب الرسول وخطاب المرسل إليهم مع كون ﴿وَتَذِيرًا﴾ رأس آية؛ فيكون الوقف عنده كافيًا غير تام، أو تامًا تمام الكفاية لا تمام التمام.

(574-575) قول الله تعالى: ﴿وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ * فَضَلْنَا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الجنات/7-8]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿وَالْعِصْيَانَ﴾ و﴿وَنِعْمَةً﴾. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل، والوصف بالكفاية لتعلق المعنى؛ وقد وجد رأى أبي حاتم قبولاً لدى جل من جاء بعده من علماء الوقف في حين حكم بعض العلماء قبل أبي حاتم بالتمام⁽²⁾!

(576) قول الله تعالى: ﴿بِسْمِ الْأَسْمِ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الجنات/11]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿الْإِيمَانِ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للابتداء بالشرط مع تعلق المعنى⁽³⁾.

(577-579) قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ * قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ نُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الجنات/13-14]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿لَتَعَارَفُوا﴾، وكافٍ على ﴿قُلُوبِكُمْ﴾، وتمام على ﴿شَيْئًا﴾، والوقف الأول للبدء بالجملة الاسمية، والثاني للابتداء بالشرط، والثالث لفصل الشرط عما بعده، ووصف أبي حاتم للأول بالتمام والثالث بالتمام فيه مراعاة للمبنى فقط، وقد يكون المقصود به تمام الكفاية لا تمام التمام، في حين فطن إلى تعلق المعنى في الموضع الثاني⁽⁴⁾.

(1) تفسير القرطبي ج 208/16 ويربط بما سيأتي في الفصل الثالث (أثر الوقف مع اختلاف القراءة القرآنية).

(2) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 903/2، والقطع للنحاس ص 490، والمكتفى للداني ص 532، والمقصد للأصصاري ص 366، ومنار الهدى للأشموني ج 286/2.

(3) القطع للنحاس ص 490، ومنار الهدى للأشموني ج 286/2.

(4) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 903/2، والقطع للنحاس ص 491، والمكتفى للداني ص 532، والمقصد للأصصاري ص 367، ومنار الهدى للأشموني ج 287/2.

(581-580) قول الله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ * كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ * وَعَادُ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ * وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ كُلٌّ كَذَبَ الرَّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ ﴿ [14-11/هـ]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿الْخُرُوجُ﴾، وكافٍ على ﴿وَقَوْمٌ تَبِعَ﴾. وقد قال بالتمام في الموضع الأول بعض العلماء وذلك لعدم تعلق ما بعده بما قبله، ولبعد مرجع الضمير في ﴿قَبْلَهُمْ﴾ - مع كون موضع الوقف رأس آية - ويفهم من كلام النحاس أن أبا حاتم لم ير الوقف كافياً على ﴿وَتَمُودُ﴾، و﴿لُوطٍ﴾ على الرغم من كون الموضعين رأس آية، وذلك للعطف، في حين أجاز الوقف على ﴿تَبِعَ﴾ لعدم تعلق ما بعده بما قبله في المبنى، ووصفه بالكافي لتعلق المعنى؛ لأن و﴿كُلٌّ﴾ يحمل ضميراً لما قبله؛ ألا ترى إمكانية الاستفتاح بقول الله تعالى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ﴾، وصعوبة الاستفتاح بقوله: ﴿كُلٌّ كَذَبَ الرَّسُلَ﴾؟! (1)

(583-582) قول الله تعالى: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يُمُؤِنُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [45/هـ]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿يُمُؤِنُونَ﴾، وتمام على ﴿بِجَبَّارٍ﴾. والوقف للفصل بين الإثبات والنفي والأمر، ولكن الوصف بالتمام في الموضع الثاني - وقد قال به غير واحد - يعني أن رأس الآية أتم (2).

(584) قول الله تعالى: ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [الطَّيْرَةَ/25]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿سَلَامًا﴾. والوقف للفصل بين القولين، والوصف بالكفاية إشارة إلى تعلق المعنى (3).

(585) قول الله تعالى: ﴿اتَّوَصَّوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الطَّيْرَةَ/53]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿بِهِ﴾. والوقف للفصل بين الاستفهام الإنكارى والإضراب الانتقالي (4).

(1) تفسير الطبري ج 156/26، وإيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 904/2، والقطع للنحاس ص 493، والمكتفى للداني ص 534، وعلل الوقوف للسجاوندی ج 964/3، والمقصد للأنصاري ص 368، ومنار الهدى للأشموني ج 288/2.

(2) القطع للنحاس ص 495، والمكتفى للداني ص 535، والمقصد للأنصاري ص 369، ومنار الهدى للأشموني ج 292/2.

(3) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 906/2، والقطع للنحاس ص 497، والمكتفى للداني ص 537، والمقصد للأنصاري ص 371، ومنار الهدى للأشموني ج 295/2.

(4) معاني القرآن للزجاج ج 63/5، وإيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 907/2، والقطع للنحاس ص 498، والمكتفى للداني ص 538، وعلل الوقوف للسجاوندی ج 971/3، والمقصد للأنصاري ص 372، والجنول لمحمود صافي ج 151/27.

(586-588) قول الله تعالى: ﴿يَوْمُ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعَاً * هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنتُمْ بِهَا تُكذِّبُونَ * أَفَسِحْرُ هَذَا أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ * اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْرُونَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * إِنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي جَهَنَّمَ وَبِيعِيم * فَآكِهِنَّ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ * كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [الطور/13-19]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿دَعَاً﴾، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾، و﴿عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾. والوقف للفصل بين الجمل وللانتمال في الموضع الثالث من الغيبة إلى الخطاب، مع كون الأول والثالث رأس آية، والوصف بالكفاية لتعلق المعنى (1).

(589-590) قول الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهينَ * وَأَمْدُدْنَاهُمْ بِمَا كَسَبَتْ وَأَلْمَمْنَا يَشْتَهُونَ * يَتَّارِعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمُ * وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وُعْلَانٌ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَكْنُونٌ * وَأَقْبَلْ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَسَاءَلُونَ﴾ [الطور/21-25]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾، و﴿مَكْنُونٌ﴾. والوقف للفصل بين الجمل، ولكن الوصف بالتمام أو التام - وقد قال به غير واحد - محل نظر؛ لأن ما بعد الوقف الأول تعليل، وما بعد الوقف الثاني عطف (2)!

(591) قول الله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ [الطور/29]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿فَذَكِّرْ﴾. والوقف للفصل بين الأمر والنفي، ولكن الوصف بالتمام محل نظر؛ لأن النفي تعليل لما قبله (3).

(592) قول الله تعالى: ﴿إِنْ يَبْعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ [الحجر/23]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿الْأَنْفُسُ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين، ولكن الوصف بالتمام - وقد قال به غير واحد - محل نظر؛ لأن المعنى متعلق (4).

(1) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/908، والقطع للنحاس ص 499، والمكتفى للداني ص 539، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/972، والمقصد للأصاري ص 373.

(2) معاني القرآن للفراء ج 3/92، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/908، والقطع للنحاس ص 500، والمكتفى للداني ص 541، والمقصد للأصاري ص 373، ومنار الهدى للأشموني ج 2/300.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/909، والقطع للنحاس ص 501، والمكتفى للداني ص 541، والمقصد للأصاري ص 373، ومنار الهدى للأشموني ج 2/300، والجدول لمحمود صافي ج 12/163.

(4) تفسير الطبري ج 27/62، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/910، والقطع للنحاس ص 503، والمكتفى للداني ص 542، والمقصد للأصاري ص 375، ومنار الهدى للأشموني ج 2/303.

(593) قول الله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ * أَقْرَبَتْ الَّذِي تَوَلَّى ﴿ [النجم/32-33]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿اتقى﴾. والوقف للفصل بين الخبر والإنشاء بعده، والوصف بالتمام للاستئناف⁽¹⁾.

(594-597) قول الله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آيَةٍ رَبِّكَ تَمَارَى﴾ * هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النُّذُرِ الْأُولَى * أَرَفَتِ الْأَرَفَةَ * لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ * أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ * وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ * وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ * فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا ﴿ [النجم/55-62]:

ذكر بعض العلماء أن التمام عند أبي حاتم على ﴿تمارى﴾، و﴿الأولى﴾، و﴿كاشفة﴾، و﴿سامدون﴾. والوقف في الموضعين الأول والثالث للفصل بين الإنشاء والخبر، ولانتهاء المعنى في ﴿النذر الأولى﴾، وأما الحكم بالتمام على ﴿سامدون﴾ - وهو قول غير واحد من علماء الوقف - ففيه نظر؛ لأن الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، أي: إن أردتم الخلاص من العذاب فاسجدوا، إلا أن يكون مراد أبي حاتم تمام الكفاية - لكونه رأس آية - لا تمام التمام⁽²⁾!

(598-599) قول الله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أُمَّرٍ مُسْتَقَرٌّ * وَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴿ [القمر/3-4]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿أهواءهم﴾، و﴿مستقر﴾. والوقف في الموضعين للفصل بين الجمل، والوصف بالتمام في الموضعين - وقد قال به جل علماء الوقف - مراعاة للمبنى النحوي فقط⁽³⁾.

(600) قول الله تعالى: ﴿وَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ * كَذَّبَتْ عَادٌ ﴿ [القمر/17-18]:

ذكر الأنصاري أن الوقف على ﴿مدكير﴾ تام عند أبي حاتم. والوصف بالتمام لانقطاع المعنى وللفصل بين الاستفهام والخبر، فضلاً عن كون الموضع رأس آية⁽⁴⁾.

(1) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 2/912، والقطع للنحاس ص 504، والمكتفي للداني ص 544، والمقصد للأنصاري ص 375، ومنار الهدى للأشموني ج 2/304.

(2) معاني القرآن للزجاج ج 5/79، وإيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 2/912، والقطع للنحاس ص 505، والمكتفي للداني ص 544، والمقصد للأنصاري ص 376، ومنار الهدى للأشموني ج 2/305، والجدول لمحمود صافي ج 12/197.

(3) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 2/913، والقطع للنحاس ص 506، والمكتفي للداني ص 545، والمقصد للأنصاري ص 376، ومنار الهدى للأشموني ج 2/306.

(4) القطع للنحاس ص 506، والمكتفي للداني ص 546، والمقصد للأنصاري ص 377، وقد ورد في ثلاثة مواضع أخرى من سورة القمر قول الله تعالى: ﴿وَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴿ [القمر/22، 32، 40]؛ فلعل الإشارة في الموضع الأول أغنت عن التكرار في المواضع الثلاثة الأخرى.

(601-602) قول الله تعالى: ﴿وَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ * كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذِبًا فَأَخَذْنَا مِنْهُمُ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ * أَكْفَارِكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَوْلِيكُمُ﴾ [العنبر/41-43]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿النُّذُرُ﴾، وتمام على ﴿مُقْتَدِرٍ﴾. والوقف للفصل بين الجمل وللاتنقال في الموضوع الثاني من الغائب إلى المخاطب، ولكن الوصف بالتمام في الموضوع الثاني- وقد قال به بعض علماء الوقف- محل نظر؛ لأن المعنى متعلق⁽¹⁾.

(603-604) قول الله تعالى: ﴿وَالسَّاعَةُ أَذْمَى وَأَمْرٌ * إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعْرٍ * يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُقُوا مَسَّ سَعَرَ * إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ * وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ * وَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاءَكُمْ فَهَلْ مِنْ مَدْرِكٍ﴾ [العنبر/46-51]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿وَأَمْرٌ﴾، و﴿بِالْبَصَرِ﴾. والوقف للفصل بين الجمل مع اعتبار رأس الآية في الموضوعين⁽²⁾.

(605) قول الله تعالى: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ * الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن/4-5]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿الْبَيَانَ﴾. والوقف لاستئناف الجملة الاسمية مع اعتبار رأس الآية⁽³⁾.

(606-608) قول الله تعالى: ﴿إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ * فَبِأَيِّ آيَةٍ رَبِّكُمْ تَكْفُرُونَ * يُرْسَلُ عَلَيْكُمْ شَوَاطِدٌ مِنْ نَارٍ وَحَاسٌ فَلَا تَنْصِرُونَ * فَبِأَيِّ آيَةٍ رَبِّكُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الرحمن/33-36]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿فَانْفُذُوا﴾، وكاف على ﴿سُلْطَانٍ﴾، وتمام على ﴿تَنْصِرُونَ﴾. والوقف للفصل بين الجمل، وإن كان الوصف بالتمام في الموضوع الأول وبالتمام في الموضوع الثالث مراعاة للمبنى فقط. ويلفت النظر حقا تفريق أبي حاتم بين الوقف الثاني والثالث على الرغم من وحدة التذييل بعدهما⁽⁴⁾!

(1) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 2/914، والقطع للنحاس ص 507، والمكثفي للداني ص 546، والمقصد للأنصاري ص 377، ومنار الهدى للأشموني ج 2/307.

(2) القطع للنحاس ص 507، والمكثفي للداني ص 546، والمقصد للأنصاري ص 377.

(3) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 2/915، والقطع للنحاس ص 508، والمكثفي للداني ص 547، والتبتيهات للزواوي ص 199، والمقصد للأنصاري ص 378.

(4) معاني القرآن للزجاج ج 5/99، وإيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 2/917، والقطع للنحاس ص 509، والمكثفي للداني ص 548، والمقصد للأنصاري ص 379، ومنار الهدى للأشموني ج 2/311.

(609-610) قول الله تعالى: ﴿مُكِّيْنَ عَلَى فُرْشٍ بَطَّأَتْهَا مِنْ إِسْبَرِيقٍ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُنَا نَكَذَّبَانِ﴾
[الرحمن/54-55]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿إِسْبَرِيقٍ﴾، و﴿دَانٍ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين إبرازاً لنعم الله - عز وجل - والوصف بالكفاية إشارة إلى تعلق المعنى مع كون الموضع الثاني رأس آية (1).

(611) قول الله تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَفَبِعَذَابِنَا أَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الواقعة/80-81]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿الْعَالَمِينَ﴾. والوقف للفصل بين الخبر والإنشاء لبيان الاستفهام الإنكاري، ولم يحكم أبو حاتم - كما حكم غيره - بالتمام قيل ذلك لتعلق المبنى والمعنى بالقسم: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة/75]، ولكن وصف الوقف على ﴿الْعَالَمِينَ﴾ بالتمام فيه مراعاة للمبنى فقط؛ لأن الاستفهام متعلق بما قبله، والمعنى: أفبهذا القرآن الذي أنبأكم خبره تلينون القول للمكذبين به (2)؟

(612-614) قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ * وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ * فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ * وَتَصْلِيَةٌ جَهِيمٍ * إِنْ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة/88-95]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿نَعِيمٍ﴾ و﴿الْيَمِينِ﴾ الثانية، وتمام على ﴿جَهِيمٍ﴾. والوقف في المواضع الثلاثة لانتهاؤ الشرط وفصله عما قبله وما بعده، ولكن وصف الوقف الأخير بأنه تمام - وهو قول بعض علماء الوقف بعد أبي حاتم - فيه تركيز على المبنى (3).

(615-619) قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ * يُوَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُوَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ * آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَقْبُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسَخَّلِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَقْبُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ * وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لَتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ * وَمَا لَكُمْ أَلَّا

(1) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 917/2، والقطع للنحاس ص 510، والمكتفى للداني ص 549، والمقصد للأصاري ص 380، ومنار الهدى للأشموني ج 312/2.

(2) تفسير الطبري ج 207/27، وإيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 924/2، والقطع للنحاس ص 514، والمكتفى للداني ص 553، والمقصد للأصاري ص 383.

(3) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 924/2، والقطع للنحاس ص 514، والمكتفى للداني ص 553 - 554، والمقصد للأصاري ص 383، ومنار الهدى للأشموني ج 319/2.

تُثَفِّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْئُرِي مِنْكُمْ شَيْءٌ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا ﴿[الحديد/4-10]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿سُلُكِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ و﴿مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾، وتمام على ﴿أَيُّنَ مَا كُنْتُمْ﴾، وتمام على ﴿إِلَى النَّوْرِ﴾، ثم ذكر أن الوقف - من غير تحديد النوع - عند أبي حاتم بعد ذلك على ﴿وَقَاتَلَ﴾، وأنه خولف فيه. والوقف في المواضع الخمسة للفصل بين الجمل، ويحتمل أن الوقف على ﴿بَصِيرَةٍ﴾، و﴿رَحِيمٍ﴾ - وهما رأس آية - أتمَّ عند أبي حاتم، ويفهم من كلام النحاس أن الوقف على ﴿وَقَاتَلَ﴾ تام عند أبي حاتم؛ وذلك محل نظر؛ لأن المعنى متعلق (1).

(620) قول الله تعالى: ﴿سَعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَاكُمُ النَّوْمِ جَنَّاتٍ﴾ [الحديد/12]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين، والانتقالات من الغائب إلى المخاطب، والوصف بالكفاية لتعلق المعنى (2).

(621) قول الله تعالى: ﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِسِ الْمَصِيرِ﴾ [الحديد/15]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿مَوْلَاكُمْ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين الاسمية والفعلية، وفيه إبراز لسوء العاقبة والمصير (3).

(622-623) قول الله تعالى: ﴿كَسَلٌ غَيْثٌ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ بِنَاتِهِ ثُمَّ بَرِحَ فِتْرَاهُ مُصْفَرًا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْأَجْرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ * سَابِقُوا﴾ [الحديد/20-21]:

ذكر النحاس أن الوقف تام عند أبي حاتم على ﴿حُطَامًا﴾، و﴿الْغُرُورِ﴾. والوقف في الموضع الأول لانتهاء المثل، وفي الثاني للانتقال من الغيبة إلى الخطاب (4).

(624-625) قول الله تعالى: ﴿فَاتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحديد/27-28]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿أَجْرَهُمْ﴾، وتمام على ﴿فَاسِقُونَ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين المختلفتين؛ وقد جعله أبو حاتم كافيًا في الأول لتعلق المعنى، وتمامًا في الثاني لانقضاء المعنى، ولرأس الآية، وللابتداء بالنداء (5).

(1) القطع للنحاس ص 515، والمكتفى للداني ص 554، والمقصد للأصاري ص 384.

(2) تفسير الطبري ج 27/223، والقطع للنحاس ص 516، والمكتفى للداني ص 555.

(3) القطع للنحاس ص 517، والمكتفى للداني ص 555، والمقصد للأصاري ص 384.

(4) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/925، والقطع للنحاس ص 519، والمكتفى للداني ص 557.

(5) القطع للنحاس ص 520، والمكتفى للداني ص 558، والمقصد للأصاري ص 385.

(626-627) قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَبْعُوثُهُمْ خُصُوبُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحشر/2]:

ذكر النحاس أن أول ما ذكره أبو حاتم من سورة الحشر هو الوقف على ﴿الْحَشْرِ﴾، وأنه كافٍ عنده، وكذا عنده ﴿أَنْ يَخْرُجُوا﴾. وعبارة النحاس تعنى أن أبا حاتم ترك- لسبب أو لآخر- بعض الوقوف. والوقف فى الموضع الأول للفصل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية مع الانتقال من الغائب إلى المخاطب، وفى الموضع الثانى للفصل بين النفي والإثبات أو بين ظن المؤمنين وظن الكافرين⁽¹⁾.

(628) قول الله تعالى: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر/9]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿خَصَاصَةٌ﴾. والوقف لانتهاى الشرط، وللابتداء بشرط آخر⁽²⁾: ﴿وَمَنْ يُوقَ شَحَنًا فَاوْتِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

(629) قول الله تعالى: ﴿ذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الحشر/15]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿أَمْرِهِمْ﴾. والوقف لاختلاف الجملتين، ولإبراز تعدد الجزاء فى الدنيا والآخرة⁽³⁾.

(630-631) قول الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَفَوَّكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَسْنِنُهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ * لَنْ نَنْفَعَكُمْ أَرْحَامَكُمْ وَلَا أَوْلَادَكُمْ﴾ [الممتحنة/2-3]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ جيد على ﴿بِالسُّوءِ﴾، وتمام على ﴿تَكْفُرُونَ﴾. والوقف فى الموضع الأول لانتهاى الشرط، وفى الموضع الثانى- وهو رأس آية- لانقضاء المعنى والابتداء بالخطاب⁽⁴⁾.

(632) قول الله تعالى: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَأَمَّنْتَ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الصف/14]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿أَنْصَارُ اللَّهِ﴾. والوقف لانتهاى القول وفصله عما بعده، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى فى حين رأى بعض أكابر العلماء أن الوقف تام⁽⁵⁾.

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/930، والقطع للنحاس ص 523، والمكتفى للدانى ص 561، والمقصد للأنصارى ص 388، ومنار الهدى للأشمونى ج 2/329.

(2) القطع للنحاس ص 523، والمكتفى للدانى ص 561، والمقصد للأنصارى ص 388.

(3) تفسير الطبرى ج 28/49، والقطع للنحاس ص 524، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 3/1009، والمقصد للأنصارى ص 389.

(4) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/932، والقطع للنحاس ص 527، والمكتفى للدانى ص 564.

(5) القطع للنحاس ص 530، والمكتفى للدانى ص 567، والمقصد للأنصارى ص 392، ومنار الهدى للأشمونى ج 2/337.

(633-634) قول الله تعالى: ﴿كَتَلَّ الْجِمَارُ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة/5]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿أَسْفَارًا﴾، و﴿اللَّهُ﴾. والوقف في الموضع الأول لانتهاء المثل، وفي الموضع الثاني للفصل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية مع حسن الوقف على لفظ الجلالة وحسن الابتداء به⁽¹⁾.

(635) قول الله تعالى: ﴿يَحْسِبُونَ كُلَّ صَبِيحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المنافقون/4]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿عَلَيْهِمْ﴾. والوقف للفصل بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، ولكن وصفه بالتام - وقد قال به غير واحد - محل إشكال؛ لأن المعنى متعلق⁽²⁾.

(636-637) قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَلْهَكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المنافقون/8-9]:

ذكر النحاس ما يفهم منه أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ﴾، وكافٍ على ﴿ذَكَرَ اللَّهُ﴾. والوقف في الموضع الأول للفصل بين الجمليتين، وفي الموضع الثاني للابتداء بالشرط، وفصله عن النداء، وقد فطن أبو حاتم في الموضع الثاني إلى تعلق المعنى، ولكن وصف الوقف الأول بالتام محل نظر؛ لأن ما بعده استدراك وتذييل⁽³⁾.

(638) قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا﴾ [التين/6]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿يَهْدُونَنَا﴾. والوقف لانتهاء قول الكافرين، والابتداء بكلام الله، وإن كان الوصف بالتام محل إشكال؛ لأن المعنى متعلق، وجملة القول اعتراض بين ما قبلها وما بعدها⁽⁴⁾!

(639) قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمَ النَّعَابِينِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكْفَرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ﴾ [التين/9]:

(1) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 2/935، والقطع للنحاس ص 531، والمكفي للداني ص 569، والمقصد للأنصاري ص 393.
(2) القطع للنحاس ص 532، والمكفي للداني ص 570، والمقصد للأنصاري ص 394، ومنار الهدى للأشموني ج 2/340.
(3) إعراب القرآن للنحاس ج 4/436، والقطع له ص 532، والمكفي للداني ص 570، والمقصد للأنصاري ص 394.
(4) القطع للنحاس ص 533، والمكفي للداني ص 571، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/1021، والمقصد للأنصاري ص 395.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿التَّعَابِنِ﴾. والوقف للابتداء بالشرط المستقل نحوياً عما قبله⁽¹⁾.

(640-641) قول الله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التكوير/11]:

تكرر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وتام جيد على ﴿قَلْبَهُ﴾. والوقف في الموضوعين لفصل الجملة الشرطية عما قبلها وما بعدها، ويلفت نظر الباحث وصف الوقف بأنه تام أو تام جيد على الرغم من تعلق المعنى؛ إذ المعنى: ومن يسلم بقضاء الله وأن المصيبة بإذنه يهد الله قلبه لليقين، والله يعلم جميع ذلك⁽²⁾.

(642) قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [التكوير/16]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿لَأَنْفُسِكُمْ﴾. والوقف للابتداء بالشرط، والوصف بالتمام - على الرغم من التعلق المعنوي - يعنى أن رأس الآية أتم⁽³⁾.

(643-653) قول الله تعالى: ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا * فَإِذَا بَلَغَ الْإِحْمَالَ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا * وَاللَّائِي تَنَسَّنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ لِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا * ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَكْفُرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا * أَسْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُوهُنَّ لَتَضَيَّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حُمِّلْنَ فَاتَّقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمُّوا بِبَنَاتِكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَمَسْرُوعٌ لَهُ الْآخِرَى * لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعِيهِ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق/1-7]:

(1) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 2/937، والقطع للنحاس ص 533، والمكثفي للداني ص 571، والمقصد للأنصاري ص 395، ومنار الهدى للأشموني ج 2/344.

(2) تفسير الطبري ج 28/123، وإيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 2/937، والقطع للنحاس ص 534، والمكثفي للداني ص 572، وعلل الوقوف للسجاوند ج 3/1021، ومنار الهدى للأشموني ج 2/344.

(3) إيضاح الوقف لابن الأبيباري ج 2/937، والقطع للنحاس ص 534، والمكثفي للداني ص 572، والمقصد للأنصاري ص 395، ومنار الهدى للأشموني ج 2/345.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿الْعِدَّةُ﴾ و﴿مُبَيِّنَةٌ﴾ و﴿لَا يَحْسِبُ﴾ و﴿مَعْرُوفٍ﴾، وتمام على ﴿فَسَّةٌ﴾ و﴿الْأَخْرِ﴾ و﴿حَسْبُهُ﴾ و﴿لَمْ يَحْضَنْ﴾ و﴿أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ﴾ و﴿سَعَى﴾، وتمام على ﴿حَمَلَيْنِ﴾. والأوقاف الأحد عشر للفصل بين الجمل؛ ومنها الطلبية والشرطية والاسمية والفعلية⁽¹⁾.

(654) قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا﴾ [الطاف/12]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿مِثْلَهُنَّ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين الاسمية والفعلية، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى. ويبدو أن ﴿تَعْلَمُوا﴾ متعلق عنده ب﴿يَتَنَزَّلُ﴾، ومن علقه ب﴿خَلَقَ﴾ لم يكفِ الوقوف عنده على ﴿مِثْلَهُنَّ﴾⁽²⁾.

(655-656) قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنهَا النَّبِيَّ لَمْ نُحَرِّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَيَّنَّا لَكِ مَرْضَاتُ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [التحريم/1-2]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿أَزْوَاجِكَ﴾، ونقل الأنصاري أن ﴿تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ حسن عند بعضهم، وأن الأحسن الوقف على ﴿مَوْلَاكُمْ﴾، وهو قول أبي حاتم. والوقف على ﴿أَزْوَاجِكَ﴾ للفصل بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية مع حسن الابتداء بلفظ الجلالة، والوقف على ﴿مَوْلَاكُمْ﴾ للفصل بين الجملتين المعطوفتين؛ لإبراز تعدد صفات الله⁽³⁾.

(657) قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَبُسَّ الْمَصِيرُ﴾ [التحريم/9]:

ذكر بعض العلماء أن الوقف على ﴿جَهَنَّمَ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين وإبراز تعدد سوء العاقبة والمآل، وقد جعله أبو حاتم كافيًا لتعلق المعنى. والوقف هنا لا يختلف عنه في آية [التوبة/73]؛ ولعل هذا هو سبب عدم الإشارة فيها - مع تقدمها - إلى رأى أبي حاتم⁽⁴⁾.

(1) القطع للنحاس ص 535 - 536 واكتفيث - حسب منهجى - بما هو واضح النسبة إلى أبي حاتم، وانظر إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/938، والمكثفى للدانى ص 573، والمقصد للأنصارى ص 396.

(2) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/940، والقطع للنحاس ص 536، والمكثفى للدانى ص 575، والمقصد للأنصارى ص 397.

(3) القطع للنحاس ص 537، والمكثفى للدانى ص 576، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 3/1026، والمقصد للأنصارى ص 397، ومنار الهدى للأشمونى ج 2/348.

(4) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/941، والقطع للنحاس ص 537، والمكثفى للدانى ص 578، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 3/1029، ومنار الهدى للأشمونى ج 2/349، والجدول لمحمود صافى ج 12/414.

(658) قول الله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلِّقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتَهُمْ خَزَنَتَهَا﴾ [العنكب/8]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الغَيْظِ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف للابتداء بالشرط. وإن كان وصفه بالتمام محل نظر؛ لأن المعنى متعلق⁽¹⁾.

(659-660) قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ * فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [العنكب/10-11]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على لفظ ﴿السَّعِيرِ﴾ الأول، و﴿بِذَنبِهِمْ﴾. والوقف الأول للفصل بين قول الكافرين وتعقيب الله - عز وجل - والوقف الثاني للفصل بين الجملتين - مع اتصال القول - إبرازاً للتوبيخ⁽²⁾.

(661-662) قول الله تعالى: ﴿وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [العنكب/15]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿رِزْقِهِ﴾، وتام على ﴿النُّشُورُ﴾. والوقف في الموضع الأول للفصل بين الخطاب والغيبة، وفي الموضع الثاني للابتداء بالاستفهام⁽³⁾: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾.

(663-664) قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُنْسِكُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ [العنكب/19]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿وَيَقْبِضْنَ﴾، وأتم على ﴿الرَّحْمَنُ﴾. والوقف في الموضع الأول للفصل بين الإنشاء والخبر، وفي الموضع الثاني للفصل بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، ويلفت النظر وصف الوقف في الموضع الأول بالتمام، وفي الموضع الثاني بالآتم - على الرغم من تعلق المعنى - فماذا يكون الوقف على رأس الآية؟ هل يمكن القول إن التمام هنا بمعنى الكافي، والآتم بمعنى الأكفى⁽⁴⁾!

(665) قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ * فَسَبِّحْهُ وَابْحِرْهُ وَيُبِصِّرْهُ﴾ [العلم/4-5]:

(1) القطع للنحاس ص 538، والمكتفى للداني ص 579، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 1031/3، والمقصد للأصاري ص 399، ومانار الهدى للأشموني ج 352/2.

(2) تفسير الطبري ج 6/29، والقطع للنحاس ص 538، والمقصد للأصاري ص 399.

(3) القطع للنحاس ص 538، والمقصد للأصاري ص 399، ومانار الهدى للأشموني ج 352/2.

(4) إيضاح الوقف لابن الأباري ج 942/2، والقطع للنحاس ص 538، والمكتفى للداني ص 579، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 1032/3، والمقصد للأصاري ص 399، ومانار الهدى للأشموني ج 353/2.

نقل الأنصارى أن الوقف على ﴿عَظِيمٌ﴾ تام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين - مع كون الموضع رأس آية - سواء أكانت الفاء استئنافية فيكون الفصل بين الاسمىة والفعلىة، أو رابطة لجواب شرط مقدر، أى: إن جاء أمر الله فستبصر وبيصرون؛ فيكون الفصل بين الشرطية وما قبلها؛ وهذا من مقتضيات الوقف، ولكن الوصف بالتام محل نظر؛ لأن الخطاب متصل والمعنى متعلق⁽¹⁾.

(666-667) قول الله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ﴾ * كَذَلِكَ الْعَذَابُ وَالْعَذَابُ الْآخِرَةُ أَكْبَرُ ﴿ [الزلم/32-33]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْعَذَابُ﴾ تمام عند أبي حاتم. والوقف هنا للفصل بين الجملتين أو العذابين، ولم يبين النحاس موقف أبي حاتم من الوقف على ﴿رَاغِبُونَ﴾، ويبدو - من كلام الأشموني - أن الوقف عليه تام لانتهاه قول أصحاب الجنة، وأن الوقف على ﴿الْعَذَابُ﴾ أتم منه؛ لأن ﴿كَذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما نزل بأصحاب الجنة؛ فتمام المعنى فى ذكر أركان التشبيه⁽²⁾.

(668) قول الله تعالى: ﴿فَبِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾ [الحاقة/24]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿الْخَالِيَةِ﴾. والوقف - مع اعتبار رأس الآية - للفصل بين حال المؤمنين وحال الكافرين؛ إذ بعده⁽³⁾: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ﴾.

(669) قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [الحاقة/34]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿الْمَسْكِينِ﴾. والوقف للفصل بين فعل الدنيا وجزاء الآخرة؛ إذ بعده: ﴿فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ﴾، مع كون ﴿الْمَسْكِينِ﴾ رأس آية⁽⁴⁾.

(670) قول الله تعالى: ﴿مَنْ اللَّهُ ذِي الْمَعَارِجِ﴾ * نَعْرُجُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ ﴿ [المعارج/3-4]:

ذكر النحاس أن الوقف على ﴿الْمَعَارِجِ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الجملتين مع كون الموضع رأس آية⁽⁵⁾.

(1) تفسير الطبرى ج 19/29، وإيضاح الوقف لابن الأبارى ج 943/2، والقطع للنحاس ص 540، والمكثى للدانى ص 581، والمقصد للأنصارى ص 400، ومنار الهدى للأشمونى ج 355/2، والجود لمحمود صافى ج 24/13.

(2) إيضاح الوقف لابن الأبارى ج 358/2، والقطع للنحاس ص 541، والمكثى للدانى ص 582، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 1035/3، والمقصد للأنصارى ص 401، ومنار الهدى للأشمونى ج 358/2.

(3) القطع للنحاس ص 542، والمقصد للأنصارى ص 403، ومنار الهدى للأشمونى ج 362/2.

(4) إيضاح الوقف لابن الأبارى ج 946/2، والقطع للنحاس ص 542، ومنار الهدى للأشمونى ج 362/2.

(5) القطع للنحاس ص 544، والمكثى للدانى ص 586، والمقصد للأنصارى ص 403.

(671) قول الله تعالى: ﴿يَبْصُرُوهُمْ يُوقِدُ الْمُجْرِمُ لَوْ يَتَّبِعِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المطهر/11]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿يَبْصُرُوهُمْ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين المختلفتين⁽¹⁾.

(672-679) قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا * وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا * ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا * وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِسَاطًا * لَتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا * قَالَ نُوحُ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالَهُ وَوَدَّهٖ إِلَّا خَسَارًا * وَمَكَرُوا مَكْرًا كَبِيرًا * وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَئُوثَ وَيَعُوقَ وَسَارًا * وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا * مِمَّا خَطَبُوا تَنْهَاهُمْ أَعْرَقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا * وَقَالَ نُوحُ رَبِّ لَا تَذَرُ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَارًا * إِنَّكَ إِن تَذَرُهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَهَآرًا * رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح/16-28]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿سِرَاجًا﴾ و﴿إِخْرَاجًا﴾ و﴿فِجَاجًا﴾ و﴿إِلَّا ضَلَالًا﴾ و﴿أَنْصَارًا﴾ و﴿وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾، وتمام على ﴿وَسَارًا﴾، وتمام على ﴿كَثِيرًا﴾. والوقف للفصل بين الجمل، ووصف الوقف على ﴿وَسَارًا﴾ بالتمام إشارة إلى انتهاء قول قوم نوح، ولكن وصف الوقف على ﴿كَثِيرًا﴾ بأنه تام- وقد قال به بعض العلماء- فيه نظر؛ لأن بعده ﴿وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا﴾، وهو في حكم التذييل من تنمة كلام نوح عليه السلام⁽²⁾.

(680) قول الله تعالى: ﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تَقْدِمُوا لِنَفْسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ﴾ [العنكب/20]:

ذكر الأنصاري أن الوقف على ﴿حَسَنًا﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين جملة الشرط وما قبلها، ووصفه بالكافي إشارة إلى تعلق المعنى⁽³⁾.

(681-686) قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ * وَرَبِّكَ فَكْبِيرٌ * وَتِيَابِكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ * وَلَا تَنْتَنُ تَسْكِينًا * وَرَبِّكَ فَاصْبِرْ * فَإِذَا يُقْرَأِ الْقُرْآنَ﴾ [المعثر/1-8]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿فَأَنْذِرْ﴾، وكذا كل آية بعدها حتى ﴿فَاصْبِرْ﴾ فإنه جيد عنده. والوقف الستة للفصل بين الجمل مع كونها رعويس آي، وقد وصف أبو حاتم الوقف على

(1) إيضاح الوقف لابن الأبياري ج 2/947، والقطع للنحاس ص 544، والمكتفي للداني ص 586.

(2) تفسير الطبري ج 29/99، وإيضاح الوقف لابن الأبياري ج 2/949، والقطع للنحاس ص 546، والمكتفي للداني ص 588، والمقصد للأنصاري ص 405، ومنار الهدى للأشموني ج 2/368.

(3) إيضاح الوقف لابن الأبياري ج 2/954، والقطع للنحاس ص 550، والمكتفي للداني ص 593، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/1059، والمقصد للأنصاري ص 408.

﴿فَاصْبِرْ﴾ بأنه جيد؛ إذ الفاء في ﴿فَإِذَا﴾ «للتسبيب؛ كأنه قال: اصبر على أذاهم؛ فبين أيديهم يوم عسير يلقون فيه عاقبة أذاهم وتلقى فيه عاقبة صبرك عليه»⁽¹⁾، في حين وصف أبو حاتم الوقوف الأخرى بأنها كافية؛ إذ بعدها عطف؛ وهذا يرجح أن الجيد عند أبي حاتم مرادف للكافي أو قريب منه⁽²⁾.

(687) قول الله تعالى: ﴿سَأُصَلِّيه سَقَرًا * وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرٌ﴾ [المعثر/26-27]:

الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿سَقَرًا﴾ حسب رواية النحاس، وتام حسب رواية الأشموني. والوقف للفصل بين الخبر والإنشاء مع كون الموضع رأس آية، ولكن الوصف بالتام أو التمام مراعاة للمبنى فقط؛ لأن المعنى متعلق⁽³⁾.

(688-690) قول الله تعالى: ﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ * أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ * بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ * يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ * فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ﴾ [القيامة/21-27]:

الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿اللَّوَّامَةِ﴾، و﴿بَلَى﴾، و﴿الْقِيَامَةِ﴾. والوقف في الموضعين الأول والثالث للفصل بين الجمل مع اعتبار رأس الآية، وإن كان الوقف على ﴿بَلَى﴾ محل نظر؛ فقد أثر أبو حاتم الوقف عليه، وكان المتوقع أن يقف على ﴿عِظَامَهُ﴾ - مع كونه رأس آية - فصلا بين السؤال والجواب، وكان المتوقع أيضا أن يجعل الوقف على ﴿بَلَى﴾ كافيا⁽⁴⁾.

(691) قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان/10]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿قَمْطَرِيرًا﴾. والوقف - مع كون الموضع رأس آية - للفصل بين قول المؤمنين وجزائهم؛ إذ بعده: ﴿فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ﴾، ولكن الوصف بالتمام مراعاة للتعلق اللفظي فقط⁽⁵⁾.

(1) الكشف للزمخشري ج 4/181، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ج 29/300.

(2) القطع للنحاس ص 551، والمكتفى للداني ص 594، والمقصد للأنصاري ص 408، ويربط بما سبق في [البقرة/117]، [الجاثية/3].

(3) معاني القرآن للزجاج ج 5/247، والقطع للنحاس ص 551، والمكتفى للداني ص 594، والمقصد للأنصاري ص 408، ومنار الهدى للأشموني ج 2/375.

(4) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/957، والقطع للنحاس ص 552، والمكتفى للداني ص 597، والتبیهات للزواوي ص 85 بلفظ: «حكي عن أبي حاتم أنه قال: الوقف على ﴿بَلَى﴾ تام عندي»، في حين جاء ص 211 بلفظ: «قال أبو حاتم: الوقف على ﴿بَلَى﴾ جيد!» وانظر المقصد للأنصاري ص 410، ويربط بما سبق في مواضع [النحل/28، 38]، [يس/81]، [الزخرف/80].

(5) القطع للنحاس ص 553، والمكتفى للداني ص 600، والمقصد للأنصاري ص 412.

(692) قول الله تعالى: ﴿وَيَذُرُونَ وِرَاءَهُمْ يَوْمًا تَقِيلاً * نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة/27-28]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿تَقِيلاً﴾. والوقف للفصل بين الجملتين مع كون الموضع رأس آية، ولكن الوصف بالتمام - وقد قال به بعض علماء الوقف - محل نظر؛ إذ إن المعنى متعلق⁽¹⁾.

(693) قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوَعَّدُونَ لَوَاقِعٍ * فَإِذَا التُّجُومُ طُبِسَتْ﴾ [المرسلات/7-8]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تام على ﴿لَوَاقِعٍ﴾. والوقف لانتهاء جملة القسم والابتداء بجملة الشرط مع اعتبار رأس الآية⁽²⁾.

(694-695) قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ الْفُضْلِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الْفُضْلِ * وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات/13-15]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على كلمة ﴿الْفُضْلِ﴾ الأولى والثانية. والوقف في الموضعين لفصل الاستفهام عما قبله وما بعده مع اعتبار رأس الآية، ولكن الوصف بالتمام محل إشكال؛ لتعلق المعنى⁽³⁾.

(696) قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ لَكَ إِلَىٰ أَنْ تَزَكَّىٰ * وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَحْسَبَهُ * فَأَرَأَيْتُمُ الْآيَةَ الْكُبْرَىٰ﴾ [الطارق/18-20]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كاف على ﴿فَتَحْسَبَهُ﴾. والوقف لاختلاف الجملتين، وانتهاء الاستفهام، والانتقال من الخطاب إلى الغيبة، والوصف بالكفاية إشارة إلى ارتباط المعنى⁽⁴⁾.

(697) قول الله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا * رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا﴾ [الطارق/27-28]:

ذكر النحاس أن ﴿بَنَاهَا﴾ وقف عند أبي حاتم. والوقف - ولعله كافٍ - للفصل بين الخبرين مع اعتبار رأس الآية⁽⁵⁾.

(698) قول الله تعالى: ﴿مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنفُسِكُمْ * فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَةُ﴾ [الطارق/33-34]:

- (1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/960، والقطع للنحاس ص 553، والمكثف للداني ص 601، والمقصد للأصاري ص 413.
- (2) القطع للنحاس ص 554، والمكثف للداني ص 602، والمقصد للأصاري ص 413.
- (3) تفسير الطبري ج 29/235، والقطع للنحاس ص 554، والمكثف للداني ص 602، والمقصد للأصاري ص 414، ويربط بما سيأتي في [البلد/12]، [القدر/2].
- (4) القطع للنحاس ص 560، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/1089، والمقصد للأصاري ص 417.
- (5) تفسير الطبري ج 30/43، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/965، والقطع للنحاس ص 561، والمكثف للداني ص 607، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/1090، والمقصد للأصاري ص 417.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿وَأَتَمَّكُمْ﴾. والوقف للابتداء بالجملة الشرطية المستقلة مع اعتبار رأس الآية⁽¹⁾.

(699) قول الله تعالى: ﴿كِرَامٌ بَرَرَةٌ * قِيلَ الْإِنْسَانُ﴾ [عبس/16-17]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿بَرَرَةٌ﴾. والوقف لاستئناف اللعن مع اعتبار رأس الآية⁽²⁾.

(700) قول الله تعالى: ﴿مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَتَمَّكُمْ * فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاحَةُ﴾ [عبس/32-33]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿وَأَتَمَّكُمْ﴾. والوقف لاستئناف الشرط مع كون الموضع رأس آية⁽³⁾.

(701) قول الله تعالى: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس/37]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿يُغْنِيهِ﴾. والوقف - مع كون الموضع رأس آية - للابتداء بجملة⁽⁴⁾: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ﴾.

(702) قول الله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ * فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنُوسِ﴾ [التكوير/14-15]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿أَحْضَرَتْ﴾. والوقف لانتهاء الشرط المذكور في مفتتح السورة، وفصله عن القسم مع كون ﴿أَحْضَرَتْ﴾ رأس آية. وقد فطن أبو حاتم إلى التلازم بين أجزاء الشرط فرؤى عنه أنه قال: وليس فيما دون ذلك تام ولا كافٍ. ولا يعنى هذا أنه أنكر الوقف دون ﴿أَحْضَرَتْ﴾؛ فهذا يقتضى قراءة أربع عشرة آية دون توقف، وذلك صعب جداً، ولعل مراد أبي حاتم جواز الوقف - مجرد جواز - وإن لم يكن تاماً ولا كافياً، ويفهم من هذا تقديم أبي حاتم المعنى على رأس الآية⁽⁵⁾.

(703) قول الله تعالى: ﴿مُطَاعٌ ثُمَّ آمِنٌ * وَمَا صَاحِبِكُمْ بِبِجُونٍ﴾ [التكوير/21-22]:

- (1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/965، والقطع للنحاس ص 561، والمكثى للداني ص 608، والمقصد للأصاري ص 418.
- (2) القطع للنحاس ص 562، والمكثى للداني ص 608، والمقصد للأصاري ص 419.
- (3) معاني القرآن للفراء ج 3/238، والقطع للنحاس ص 563، والمكثى للداني ص 609، والمقصد للأصاري ص 419.
- (4) القطع للنحاس ص 563، وعلل الوقوف للسجاوندى ج 3/1096.
- (5) معاني القرآن للفراء ج 3/241، والقطع للنحاس ص 564، والمكثى للداني ص 610، والمقصد للأصاري ص 419.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿أَمِين﴾. والوقف للانتقال من الغائب إلى المخاطب ومن الإثبات إلى النفي مع كون الموضع رأس آية؛ ولكن الوصف بالتمام محل نظر للعطف وتعلق المعنى، وإن كان رأى أبي حاتم أوضح من رأى الإمام نافع الذي تم الوقف عنده على ﴿نَمَّ﴾⁽¹⁾.

(704) قول الله تعالى: ﴿عَلِمْتُ نَفْسٌ مَّا قَدَّمْتُ وَأَخَّرْتُ﴾ [الانفطار/5]:

ذكر النحاس أن أول تمام عند أبي حاتم فى سورة الانفطار على ﴿أَخَّرْتُ﴾. والوقف لانتهاء الشرط الواقع فى مفتتح السورة- مع كون الموضع رأس آية- والابتداء بالنداء: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾، وقد فطن أبو حاتم إلى التلازم بين أجزاء الشرط⁽²⁾.

(705) قول الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ * وَجُوهُ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ [الغاشية/1-2]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿الْغَاشِيَةِ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين مع كون الموضع رأس آية، ولكن الوصف بالتمام- وهو قول جل علماء الوقف- محل نظر؛ لأن ما بعد الوقف استئناف بياني أو جواب للاستفهام⁽³⁾.

(706-710) قول الله تعالى: ﴿وَزَرَابِي مَبْثُوثَةٌ * أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ * فَذَكَرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ * نَسْتَعْلِمُهُمْ بِمُسَيْطِرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَرِهَ﴾ [الغاشية/16-23]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿مَبْثُوثَةٌ﴾، وكافٍ على كل آية من الآيات الأربع اللواتى بعد هذا حتى يبلغ ﴿بِمُسَيْطِرٍ﴾، ثم يستأنف ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَرِهَ﴾. والوقف الأول للفصل بين الخبر والاستفهام بعده، وفى المواضع الثلاثة الأخرى بعده للفصل بين الجمل المعطوفة، وقد فطن أبو حاتم إلى التعلق بينها، والوقف على ﴿سُطِحَتْ﴾ للابتداء بجواب الشرط المقدر. ويلفت النظر عدم وقوف أبي حاتم على ﴿مُذَكَّرٌ﴾- على الرغم من كونه رأس آية- فهل أراد اتصال الخطاب أو أن النحاس أغفل الإشارة إلى رأيه⁽⁴⁾؟

(711) قول الله تعالى: ﴿يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر/24]:

- (1) القطع للنحاس ص 564، والمكتفى للداني ص 610، والمقصد للأنصارى ص 420.
- (2) معانى القرآن للفراء ج 3/ 244، والقطع للنحاس ص 565، والمكتفى للداني ص 611.
- (3) القطع للنحاس ص 571، وانظر إيضاح الوقف لابن الأنبارى ج 2/ 975، والمكتفى للداني ص 617، والمقصد للأنصارى ص 426، ومنار الهدى للأشمونى ج 2/ 412، والجدول لمحمود صافى ج 13/ 263.
- (4) القطع للنحاس ص 571 وقد اعترض على أبي حاتم بما لا يلزمه، والبيان للداني ص 272، والمكتفى له ص 617، والمقصد للأنصارى ص 426، وأما الوقف على ﴿بِمُسَيْطِرٍ﴾ فسياىتى ضمن (أثر الوقف مع الإعراب والتفسير والدلالة).

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿لِحَيَاتِي﴾. والوقف- مع اعتبار رأس الآية- للفصل بين قول الإنسان وما بعده، ولكن الوصف بالتمام- وقد قال به بعض العلماء- محل نظر؛ لأن المعنى متعلق⁽¹⁾.

(712-717) قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ * أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ * يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا * أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ * أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ * وَلِسَانًا وَشَفْهَيْنِ * وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ * فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ * فَكَّرَقِيَّةَ * أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَرْغَبَةٍ * أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَرْغَبَةٍ * ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ * أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [البقرة/4-18]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿لُبَدًا﴾ و﴿الْعَقَبَةُ﴾ الثانية، وتمام على ﴿كَبَدٍ﴾ و﴿الْعَقَبَةُ﴾ الأولى و﴿مَرْغَبَةٍ﴾ و﴿الْمَيْمَنَةِ﴾. والوقف في المواضع الستة للفصل بين الجمل، والحكم في موضعين بالكفاية مراعاة لاتصال المعنى، وأما الحكم بالتمام في المواضع الأربعة الأخرى- وقد قال به بعض العلماء- ففيه نظر؛ لأن المعنى متصل بالضمير والعطف، إلا أن يكون مراد أبي حاتم ومن تبعه تمام الكفاية لا تمام التمام⁽²⁾.

(718) قول الله تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا * كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا﴾ [الشعشع/10-11]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم تمام على ﴿دَسَّاهَا﴾. والوقف لانتهاء جواب القسم المذكور في مفتتح السورة، وإن كان أبو حاتم قد غلط في قوله بالتقديم والتأخير، والمعنى عنده: قَدْ أفلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا وَالشَّمْسِ وَضُخَاهَا⁽³⁾.

(719) قول الله تعالى: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى * وَلَسَوْفَ يَرْضَى﴾ [البقرة/20-21]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿الْأَعْلَى﴾. والوقف للابتداء بالقسم- مع كون الموضع رأس آية- ولكن الوصف بالتمام فيه مراعاة للمبنى فقط⁽⁴⁾.

(720) قول الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ * فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح/4-5]:

(1) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/977، والقطع للنحاس ص 572، والمكثف للداني ص 619، والمقصد للأصاري ص 427.
(2) معاني القرآن للزجاج ج 5/328، وإيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/978، والقطع للنحاس ص 573، والمكثف للداني ص 620، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/1131، والمقصد للأصاري ص 427، ومثار الهدى للأشموني ج 2/416، ويلفت النظر تفريق أبي حاتم بين الوقف على ﴿الْعَقَبَةُ﴾ الأولى و﴿الْعَقَبَةُ﴾ الثانية، ويربط بما سبق في موضع [المرسلات/13-15] وبما سيأتي في موضع [القدر/2].

(3) إيضاح الوقف لابن الأثير ج 2/978، والقطع للنحاس ص 574، والمكثف للداني ص 620، والمقصد للأصاري ص 428.

(4) القطع للنحاس ص 575، والمكثف للداني ص 622، والمقصد للأصاري ص 429.

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿ذَكَرَكَ﴾. والوقف للانتقال من خطاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الشرط - على التقديم والتأخير - كأنه قال: فإذا فرغت فانصب فإن مع العسر يسراً⁽¹⁾.

(721) قول الله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ * فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالذِّينِ﴾ [البقرة/6-7]:

ذكر الأنصاري أن الوقف على ﴿مَمْنُونٍ﴾ تام عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين الخبر والإنشاء، أو الغيبة والخطاب، ولكن وصفه بالتمام - وقد قال به بعض العلماء - فيه مراعاة للمبنى دون المعنى؛ لأن الظرف ﴿بَعْدُ﴾ منقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى، وأصل الكلام: فما يكذبك بعد ذكر خلق الإنسان وردّه ...؟ وربما عنى أبو حاتم تمام الكفاية لا تمام التمام⁽²⁾.

(722) قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ * لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر/2-3]:

نقل الأنصاري أن الوقف على ﴿مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾ كافٍ عند أبي حاتم. والوقف للفصل بين جملة الاستفهام والجملة التي بعدها مع اعتبار رأس الآية، وقد وصفه أبو حاتم بالكافي لاتصال المعنى، في حين وصفه الأشموني بالتمام⁽³⁾!

(723) قول الله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البقرة/8]:

ذكر بعض العلماء أن التمام عند أبي حاتم على ﴿عَنْهُ﴾. والوقف للفصل بين الجملتين الفعلية والاسمية، ولكن الوصف بالتمام أو التام - وقد قال به بعض العلماء - محل نظر؛ لأن المعنى متعلق؛ أي: ذلك الخير الذي وصفته ووعده الذين آمنوا وعملوا الصالحات يوم القيامة - لمن خشى ربه⁽⁴⁾.

(724) قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَرَوْنَاهَا عَيْنٌ يَقِينٌ * ثُمَّ لَتَسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [النازعات/7-8]:

(1) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/980، والقطع للنحاس ص 575، والمكتفى للداني ص 622، والمقصد للأنصاري ص 429، ومنار الهدى للأشموني ج 2/420.

(2) معاني القرآن للفراء ج 3/277، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/980، والقطع للنحاس ص 575، والمكتفى للداني ص 623، والمقصد للأنصاري ص 430، ومنار الهدى للأشموني ج 2/421، والجودول لمحمود صافي ج 13/305.

(3) إيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/981، والقطع للنحاس ص 576، والمكتفى للداني ص 625، وعلل الوقوف للسجاوندي ج 3/1143، والمقصد للأنصاري ص 431، ومنار الهدى للأشموني ج 2/423، ويربط بما سبق في [المرسلات/1315]، [البلد/12].

(4) تفسير الطبري ج 30/265، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ج 2/982، والقطع للنحاس ص 577، والمكتفى للداني ص 626، والمقصد للأنصاري ص 432 وفيه أن الوقف عند أبي حاتم تام، ومنار الهدى للأشموني ج 2/424.

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿الْيَقِينِ﴾، والوقف - ولعله كافٍ - للفصل بين الجملتين المعطوفتين مع اعتبار رأس آية (1).

(725) قول الله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون/3]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم على ﴿أَعْبُدُ﴾، والوقف - ولعله كافٍ - للفصل بين الحال والمستقبل؛ فالمعنى عند أبي حاتم مختلف وليس تكراراً؛ أى: لا أعبد ما تعبدون الآن ولا أنتم عابدون ما أعبد الآن، ولا أنا عابد فيما أستقبل ما عبدتم فيما مضى ولا أنتم عابدون فيما تستقبلون أبداً ما أعبد الآن وفيما أستقبل، مع كون الموضع رأس آية (2).

(726) قول الله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر/3]:

ذكر النحاس أن الوقف عند أبي حاتم كافٍ على ﴿وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾، والوقف للفصل بين الجملتين وللانتمال من الخطاب إلى الغيبة، وقد فطن أبو حاتم إلى تعلق المعنى (3).

(727) قول الله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ * مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد/1-2]:

ذكر النحاس أن التمام عند أبي حاتم على ﴿وَتَبَّ﴾، والوقف - مع كون الموضع رأس آية - للفصل بين الإثبات والنفي بعده، ولكن الوصف بالتمام - وهو قول بعض علماء الوقف - محل نظر؛ لأن المعنى متعلق (4).

(1) القطع للنحاس ص 578، والمكتفى للداني ص 628، ومنار الهدى للأشموني ج 430/2.

(2) تفسير الطبري ج 330/30، ومعاني القرآن للزجاج ج 371/5، والقطع للنحاس ص 579، والمكتفى للداني ص 633، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ج 582/30.

(3) القطع للنحاس ص 579، والمكتفى للداني ص 634، والمقصد للأنصاري ص 436.

(4) معاني القرآن للزجاج ج 375/5، والقطع للنحاس ص 580، والمكتفى للداني ص 635، والمقصد للأنصاري ص 436، ومنار الهدى للأشموني ج 434/2.